

Distr.: General
25 March 2003
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال

باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، ووفقاً
للفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٤٢٥ (٢٠٠٢)، يشرفني أن أحيل طيه تقرير هيئة الخبراء
المفوضة بجمع معلومات مستقلة بشأن انتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى
الصومال وتقديم توصيات بشأن الخطوات العملية والتدابير الممكنة لتنفيذه.
وفي هذا الصدد، ترحو اللجنة منكم التكرم بعرض هذه الرسالة وضميمتها على
أعضاء مجلس الأمن وإصدارهما كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ستيفان تافروف
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار
٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال

رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣ موجهة من هيئة الخبراء إلى رئيس لجنة
مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال

يشرفنا أن نرفق طيه تقرير هيئة الخبراء المعنية بالصومال المقدم عملاً بالفقرة ١١ من
قرار مجلس الأمن ١٤٢٥ (٢٠٠٢).

وتقبل سيدي أسى آيات تقديرنا.

(توقيع) آرنست يان هوغندورن (توقيع) محمد عبد الله مباكي (توقيع) برينيواف موغاس

تقرير هيئة الخبراء بشأن الصومال المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٢٥ (٢٠٠٢)

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٥		موجز
١٢	١٣-١	مقدمة
١٤	٣٠-١٤	معلومات أساسية عن عدم الاستقرار الحالي في الصومال
١٩	٩٦-٣١	تدفق الأسلحة إلى الفصائل الصومالية
٢١	٤٨-٣٣	الاتجاه إلى مزيد من الدعم الخارجي
٢٢	٤٨-٤١	حالة: تتعلق بالقصار الذي تحدى الحظر الدولي والسفينة م.ف. ناديا .
٢٥	٦١-٤٩	إثيوبيا
٢٩	٦١	حالة: تتعلق بتسليم أسلحة للعقيد عبد الله يوسف بالشاحنات
٣٠	٧٣-٦٢	إريتريا
٣١	٧٣-٦٥	حالة: تتعلق بالحرب بالوكالة في الصومال
٣٣	٧٨-٧٤	اليمن
٣٤	٧٨	حالة: تتعلق بشحنة أسلحة نقلتها الشاداكس
٣٥	٨٥-٧٩	جيبوتي
٣٨	٨٦	مصر
٣٨	٨٩-٨٧	الجمهورية العربية الليبية
٣٩	٩٣-٩٠	الدعم المقدم من جامعة الدول العربية
٤٠	٩٦-٩٤	الإرهاب الدولي
٤٢	١٧١-٩٧	تمويل شراء الأسلحة والعمليات العسكرية
٤٣	١٠٥-١٠٠	الوضع الاقتصادي الراهن لأمرء الحرب
٤٤	١١٧-١٠٦	شخصيات مثيرة للقلق على وجه الخصوص
٤٧	١٧١-١١٨	الأنشطة المدرة لإيرادات أمرء الحرب ورجال الأعمال

٤٧	١٣٩-١١٨	القات
٥٣	١٥٢-١٤٠	الاحتيايل النقدي: إصدار عملات ورقية من الشلن الصومالي الجديد
٥٧	١٦٢-١٥٣	الوسائل الإضافية لأنشطة إدار الدخل
٦٠	١٦٨-١٦٣	القرصنة
٦٢	١٦٩	احتطاف الأشخاص
٦٢	١٧٠	الفحم
٦٣	١٧١	وكالات الاستخبارات
		ملاحظات وتوصيات لتعزيز تنفيذ الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى
٦٣	١٩٢-١٧٢	الصومال
٦٤	١٨٦-١٧٦	جهود المساعدة الصومالية
٦٥	١٨٣-١٨١	إشراك دول المواجهة
٦٦	١٨٦-١٨٤	الجهود الصومالية للمساعدة في الرصد
٦٦	١٩٢-١٨٧	التوصيات

المرفقات

٦٩	الأول - رسالة مؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن
٧٠	الثاني - ولاية هيئة الخبراء
٧٢	الثالث - الذخائر التي حصل عليها من مختلف أسواق السلاح في الصومال
٧٤	الرابع - جمهورية لايفيا
٧٥	الخامس - جمهورية اليمن الديمقراطية
٧٦	السادس - جمهورية جيبوتي
٧٧	السابع - قوة الشرطة الوطنية لجمهورية جيبوتي، شهادة مستعمل فحائي
٧٨	الثامن - الجماعات الرئيسية المشاركة في مؤتمر الدوريت للسلام
٨٢	خريطة

موجز

خلصت هيئة الخبراء إلى وجود نمط واضح لانتهاك الحظر المفروض على توريد الأسلحة للصومال. فقد وفرت دول مجاورة ودول أخرى، بانتظام أسلحة ومعدات وتدريباً للميليشيات ودعماً مالياً للفصائل الصومالية منذ أن اعتمد مجلس الأمن القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وتشترى أيضاً الفصائل الصومالية الأسلحة من أسواق السلاح الدولية. ولا تزال هذه الانتهاكات الصارخة للحظر مستمرة إلى اليوم رغم مشاركة الفصائل الصومالية وجيرانها في مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال الذي تولت رعايته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وقد وقعت الفصائل على "إعلان وقف الأعمال القتالية وهياكل ومبادئ عملية المصالحة الوطنية الصومالية" (إعلان الدوريت) حيث اتفقت على أن تنفذ بشكل كامل الحظر المفروض على توريد الأسلحة وتيسر الرصد الدولي.

وترى هيئة الخبراء أنه ينبغي تعزيز نظام الجزاءات وتنفيذه بإصرار متزايد. فقادة الفصائل الصومالية مقتنعون الآن بأن عملهم يمكن أن يستمر كالمعتاد لأنهم لم يروا أن هناك إنفاذاً حقيقياً للحظر من جانب الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء فيها على مدى الأعوام الماضية التي امتدت ١٢ عاماً. وفي مناسبة واحدة على الأقل لاحظت الهيئة بوضوح وجود أسلحة وملابس عسكرية ومعدات جديدة في حوزة الميليشيات في حضور القيادة السياسية ذاتها التي كانت تنكر تلقي أي أسلحة. وسيستمر هذا الموقف المتجاهل لقرارات مجلس الأمن إذا لم يُظهر المجتمع الدولي إصراراً على تنفيذ نظام صارم للحظر، أو إذا ظل حذراً في التحقيق في الانتهاكات الجديدة للحظر.

لقد زاد الصراع الذي استمر أكثر من ١٢ عاماً من تجزئة المجتمع الصومالي ولم يعد القتال يدور حول طموحات لبناء الدولة، من قبيل فرض القانون والنظام أو تقديم خدمات أساسية بل انصب على تعزيز مصالح مادية شخصية. وتقوض أيضاً الدور التقليدي للشيوخ كمحكمين ومفوضين لإحلال السلام.

وفي مواجهة هذه الانتهاكات المستمرة والصارخة للحظر ينبغي الإشارة إلى أن الأغلبية العظمى من الحالات التي حققت فيها هيئة الخبراء انطوت على شحنات عديدة من كميات صغيرة نسبياً من الأسلحة والذخيرة، ولكن طابع الصراع الدائر في الصومال لا يحتاج إلى أكثر من ذلك. ورغم ما يقال عن إن بعض قادة الفصائل وعدداً قليلاً من رجال الأعمال يمكنهم تعبئة ما يزيد على ١٠٠٠ من أفراد الميليشيات، فإن القتال الدائر في الصومال عادة ما يتم على أيدي أعداد قليلة من أفراد الميليشيات المدربين تدريباً سيئاً وغير

المنظمين ولا يستمر أكثر من بضعة أيام، إذا وقع، قبل نفاذ الذخيرة واللوازم الأخرى من قبيل الوقود.

وحيث أن الصومال بلد يعاني من فقر مدقع، فيتعين على أمراء الحرب وقادة الفصائل المختلفين ألا يكفوا عن السعي من أجل جمع قدر كاف من الأموال ليدفعوا مبالغ لأفراد الميليشيات التابعة لهم وللحصول على أسلحة، والأهم من ذلك للحصول على الذخيرة. (ولم تتمكن فيما يبدو أي من الفصائل من جمع مبالغ ضخمة من الأموال من الصوماليين المقيمين في الخارج). ويتركز لذلك القتال الدائر في الصومال في المعتاد على السيطرة على ممتلكات أو بنى تحتية تدر دخولا مثل الموانئ أو المطارات أو الأسواق أو الجسور أو مفترقات الطرق التي يمكن "فرض ضرائب" عليها. وعلاوة على ذلك، فقد وضع قادة الفصائل مخططات أخرى لجمع الأموال الكثير منها مشكوك في قانونيته، وبعضها غير قانوني بشكل واضح.

تدفقات الأسلحة إلى الفصائل الصومالية

تصل إمدادات إلى سوق الأسلحة في الصومال من مصادر خارجية وداخلية على السواء، وبالنسبة لجميع الصوماليين ليس هناك سوى فرق طفيف بين تلك المصادر. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن الأسلحة والذخيرة والنقدية يمكن استبدالها بلا عوائق. فكثيرا ما يبيع أمراء الحرب وأفراد الميليشيات الفائض عن حاجتهم من الأسلحة والذخيرة في الأسواق المحلية للحصول على أموال لشراء سلع أخرى، من قبيل الأغذية والقات، الصنف المفضل محليا من المخدرات، وغالبا ما يشتري أمراء حرب آخرون هذه الأسلحة والذخيرة ذاتها إذا ما توقعوا نشوب قتال. ولذلك فإنه وإن كان بعض المؤيدين الخارجيين يمدون الفصائل المختلفة بالأسلحة مباشرة، فإن الكثير من هذه الأسلحة وقدرا كبيرا من الذخيرة لن يبقى في حوزة تلك الفصائل. وفي المقابل، فإنه إذا ما قدم مؤيدون خارجيون دعما ماليا، دون ضمانات مالية كافية، فإن ذلك الدعم يمكن أن يُستخدم بسهولة في شراء أسلحة وذخيرة.

والأسلحة والذخيرة متاحة بيسر، وقد أعلن أمراء حرب مثل محمد قنياري عفرة وحسين عيديد أن من الأوفر في الغالب شراء الأسلحة داخليا بدلا من تكبد نفقات النقل الدولي. ونظرا لأن سعر التجزئة يتراوح بين ١٢٠ إلى ٢٥٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة لشراء بندقية هجومية من طراز AK-47 أو بندقية هجومية مماثلة من أسواق السلاح الصومالية الكثيرة، فإن الأمر لا يتطلب سوى قدر ضئيل نسبيا من الأموال لتشكيل قوة مقاتلة بسرعة.

ومع ذلك فنظروا لأن معظم أمراء الحرب الصوماليين لا يتحلون بالفطنة اللازمة لإدارة الأعمال التجارية لدعم ميليشياهم، فقد تعين عليهم الاعتماد على الدعم المقدم من دول خارجية للحصول على الأسلحة والذخيرة واللوازم.

وأدت إثيوبيا دورا عسكريا سافرا في الصومال. فلم تكن إثيوبيا مصدرا رئيسيا للأسلحة بالنسبة لعدد من الجماعات الصومالية فحسب بل غزت واحتلت أيضا أجزاء من الصومال. وظاهريا، وربما كان له ما يبرره، وقع أول تدخل عسكري مباشر من جانب إثيوبيا في الصومال في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، فقد جاء ردا على أنشطة جماعة إسلامية صومالية متشددة هي الاتحاد الإسلامي التي شملت هجمات إرهابية في إثيوبيا. ومنذ ذلك الحين استُغل التهديد الذي يفرضه الاتحاد وصلاته الغامضة بالقاعدة كذريعة للتدخل الإثيوبي في الشؤون الداخلية الصومالية، وليس انطلاقا من شواغل أمنية وطنية مشروعة.

وبعد إقامة الحكومة الوطنية الانتقالية، ساعدت إثيوبيا في إقامة المجلس الصومالي للمصالحة والتجديد الذي يضم فصائل معادية للحكومة الوطنية الانتقالية وحلفائها. ووفرت القوات المسلحة الإثيوبية تدريبا وكميات محدودة من الأسلحة والذخيرة ولوازم أخرى لجميع أعضاء المجلس الصومالي للمصالحة والتجديد.

وكانت إريتريا هي الأخرى موردا رئيسيا للأسلحة والذخيرة للجماعات الصومالية. فمع تحول الحرب بين إثيوبيا وإريتريا إلى موقف متجمد لا تلوح له نهاية في الأفق ودموي، أصبحت الصومال ميدان المعركة الثانوي بين المتحاربين. واستمرت مع الأسف الأعمال العدوانية الناشئة عن الحرب بين إريتريا وإثيوبيا ولا تزال من الواضح تمثل حافزا لتعبئة الدعم الإريتري للفصائل المعادية لإثيوبيا.

وقدمت اليمن قدرا ضئيلا من المساعدة العسكرية إلى الحكومة الوطنية الانتقالية بعد إنشائها بفترة وجيزة في مؤتمر عرتة في جيبوتي. والأهم من ذلك أن اليمن يبدو أيضا مصدرا خاصا هاما للأسلحة بوسيلتين. الأولى، يقال إن هناك موظفين كبارا في الحكومة اليمنية مستعدون لتقديم شهادات مستعمل نهائي يمنية ولتيسير بيع وتسليم الأسلحة إلى مسؤولي الحكومة الوطنية الانتقالية (وينفي المسؤولون اليمنيون هذا). وثانيا، يحصل رجال أعمال في اليمن على أسلحة وذخيرة من الجمهور في اليمن تشحن بعد ذلك إلى الصومال حيث الطلب أكبر والأسعار أعلى بكثير.

وتعتبر جيبوتي، وفقا لمصادر محلية ودولية موثوق بها، نقطة مرور عابر هامة أيضا للأسلحة المتجهة إلى الصومال، أساسا إلى الحكومة الوطنية الانتقالية. ورغم ما قيل عن ضالة

الدعم المباشر، فيبدو أن المسؤولين الجيوتيين قد قدموا شهادات مستعمل نهائي مزيفة وساعدوا في تنظيم نقل الأسلحة المتجهة إلى الصومال.

واعترفت مصر بتقديم تدريب وحل عسكري إلى الشرطة التابعة للحكومة الوطنية الانتقالية^(١). وثمة ادعاءات متعددة وجديرة بالثقة من صوماليين بأنه تم تقديم دعم عسكري متقطع إلى الحكومة الوطنية الانتقالية. وتبرعت ليبيا بما يقرب من مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى الحكومة الوطنية الانتقالية عن طريق رئيسها عبد القاسم صلاّد حسن وتبرعت بأزياء عسكرية ولوازم أخرى. وتلقت الحكومة الوطنية الانتقالية ١٥ مليون دولار من وزارة المالية في المملكة العربية السعودية و ٣ ملايين دولار من قطر. ومن الواضح أن الكويت منحت ٥,٠ مليون دولار بعد مؤتمر عرّة مباشرة. وتعهد أعضاء آخرون في جامعة الدول العربية بتقديم مساعدة ولكن ليس من الواضح أن كان قد تم الوفاء بتلك التعهدات. ووفقاً لما خلصت إليه هيئة الخبراء، لم يمارس أي من تلك البلدان أي مراقبة على تبرعاته لتحديد ما إذا كان أي من هذه الأموال قد استخدم لشراء معدات عسكرية قاتلة.

وأعطى السودان على ما يبدو مبلغ مليون دولار إلى الرئيس حسن مباشرة وتبرع بأزياء عسكرية إلى الحكومة الوطنية الانتقالية في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢. ويبدو أنه في أوائل ومنتصف التسعينات، قدم السودان مساعدة إلى الميليشيات التابعة للراحل محمد فرح عيديد والاتحاد الإسلامي.

الإرهاب الدولي

يتعلق أحد أوجه القلق المتصلة بالصومال، وخاصة بعد الهجمات الإرهابية التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، في أن الصومال يمكن أن يصبح نظراً لعدم وجود حكومة مركزية فعالة ملاذاً للإرهابيين الدوليين. وفي الوقت الحالي يبدو أن هذه المخاوف لا أساس لها. ورغم أن هيئة الخبراء وجدت أدلة وافرة على أن الاتحاد الإسلامي لا يزال يعمل في الصومال، فيبدو أنه ليس له سوى روابط رسمية قليلة مع القاعدة، وإن برنامج عمله محلي إلى حد كبير وينطوي على الاتحاد مع المناطق الأخرى التي تضم أغلبية صومالية في الدول المجاورة. ومع ذلك فيمكن أن يصبح الصومال، بسبب عدم وجود حكومة مركزية فعالة وانعدام سيادة القانون بصفة عامة، مركزاً هاماً للمرور العابر بالنسبة لجماعات صغيرة من الإرهابيين ورموز إرهابية.

(١) الهيئة الصومالية لتنسيق المعونة (تقرير عن المانحين لعام ٢٠٠١، الصفحة ٢٢). لم تطلب مصر استثناء من لجنة الجزاءات من أجل نقل هذه المساعدة الأمنية.

ويمثل استمرار انعدام سيادة القانون في الصومال، وخاصة انتشار ذلك في المناطق الساحلية، تهديدا ليس للصومال فحسب ولكن للمجتمع الدولي أيضا. والنتائج التي تم استخلاصها مؤخرا والتي تفيد بأن المواد والمتفجرات التي استخدمت في الهجوم الإرهابي الذي وقع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ في مومباسا بكينيا قد نقلت عبر الصومال إلى الساحل الكيني الشمالي، هي حالة في صميم الموضوع. ويتعين على المجتمع الدولي، وبممكنه أيضا، أن يبذل المزيد بشأن الأمن والاستغلال غير المستدام للمنطقة الاقتصادية الصومالية الخالصة.

تمويل مشتريات الأسلحة والعمليات العسكرية

يجمع أمراء الحرب الأموال من أجل شراء الأسلحة بطرق عديدة. فعلى غرار الابتزاز الذي تمارسه عصابات الجريمة المنظمة التقليدية، ففرضت على الصوماليين وأنشطة الأعمال التي يقومون بها قائمة لا نهاية لها من المطالب المالية والإتاوات "والضرائب" والرسوم والمدفوعات مقابل الأمن. ويتعين حتى على وكالات الأمم المتحدة وسائر مقدمي المعونة دفع رسوم باهظة لاستئجار مركبات وممتلكات ومن أجل الأمن، وهي تمثل مصدرا ضخما للإيرادات للفصائل الصومالية.

وفي بعض الحالات، تسهم مخططات الابتزاز التي يمارسها أمراء الحرب في أن تصبح الأعمال الشديدة التضرر بصفة خاصة صناعة النقل، على سبيل المثال مستعدة لتعويض الخسارة في الإيرادات بأنشطة تدر مبالغ كبيرة، من قبيل تهريب الأسلحة والأنشطة غير القانونية الأخرى. وسيصبح هذا الاتجاه المؤدي إلى تغلغل الفساد وغير ذلك من السلوك، والذي أصبح ممكنا بسبب انعدام سيادة القانون بصفة عامة في الصومال مشكلة خطيرة على الأجل الطويل.

ويمثل الاتجار بالقات مصدرا هاما للإيرادات بالنسبة لأمراء الحرب في الصومال. وعلى الرغم من صعوبة تحديد كيفية تقسيم الغنائم، فالتقديرات تشير إلى أن الرحلات الجوية التي تحمل القات إلى مطار دانيال (غرب مقديشيو) تبلغ قيمتها وحدها ٦٠٠٠ دولار تقريبا في اليوم أو ١٧٠ ٠٠٠ دولار في الشهر. ومن الواضح أنه يجري تقاسم هذه الإيرادات بين محمد قنياري عفرة، مالك مهبط الطائرات واثنين آخرين من زعماء الفصائل الهامة وهما: عثمان "آتون" وعمر "فنيش".

وعلاوة على ذلك، وضع زعماء الفصائل الصومالية ومؤيدوهم من رجال الأعمال عددا من المخططات لجمع الأموال. فمنذ أواخر عام ١٩٩٦، طلب أيضا عدد من أمراء الحرب ورجال الأعمال عملة من مطابع أجنبية. وفيها، لا يمكن أن تسمى العملات المطبوعة

هذه تزييفا، نظرا لعدم وجود أي سلطة تحدد ما هي العملة الصومالية المشروعة (ومن الواضح أن كندا حاولت تثبيط عقد من هذا القبيل مع شركة مقرها تورنتو هي كويبيكور (Quebecor) لكن هذه المخططات تدر العملة الصعبة التي يحتاج إليها أمراء الحرب الصوماليون ورجال الأعمال من مؤيديهم احتياجا ماسا، وتزيد من إفقار السكان المعوزين بالفعل.

وفي إمكان الساحل الصومالي الطويل والنائي أن يخدم نسبة مئوية رئيسية من التجارة في المنطقة الشمالية الشرقية بأسرها من أفريقيا، على سبيل المثال، تم تصدير ٣,٢ ملايين رأس من الماشية عبر ميناء بربرة في عام ١٩٩٧، ويتم استيراد ما تزيد قيمته على ١٠٠ مليون دولار من الشحنات العامة سنويا عن طريق السفن إلى المناطق الصومالية بأسرها من ميناء دبي. كما أن بإمكان هذا الساحل أن يخدم نطاقا واسعا من الأنشطة غير المرغوب فيها التي تتراوح بين الاستغلال غير المستدام للموارد الطبيعية والعمليات الأخطر لتهريب الأسلحة والقرصنة والإرهاب.

ولم يعد من الممكن للمجتمع الدولي أن يتجاهل أكثر من ذلك دون عواقب خطيرة بل وربما طويلة الأجل القطاع البحري الصومالي في سياقه الواسع الذي يشمل، ولا يقتصر على، التجارة في الموارد وإدارتها والمسائل البيئية والإكولوجية والشواغل الأمنية.

وأصدر بعض قادة الفصائل وبعض القادة السياسيين تراخيص صيد، وجنوا أموالا ضخمة من ورائها. ومع الأسف، لم يخصص سوى النذر القليل من الأموال المدفوعة إلى تلك الفصائل من أجل إدارة الموارد أو حتى للرصد الفعال للصناعة. وبدلا من ذلك، استخدم قدر كبير من الأموال لدفع مبالغ للمليشيات وشراء أسلحة وذخيرة.

وفي ظل البيئة العامة لانعدام سيادة القانون التي تسود الصومال، فليس ثمة ما يدعو إلى الدهشة في أن القرصنة والاختطاف يشكلان وسيلتين أخريين تبتز بهما المليشيات المحلية الأموال من المجتمع الدولي والصوماليين على السواء. ولجأت الفصائل الصومالية في الجنوب إلى عمليات حصاد للأخشاب بطريقة غير مستدامة ومدمرة بيئيا من أجل إنتاج الفحم.

مستقبل الحظر المفروض على توريد الأسلحة

رغم أن جميع الفصائل التي حضرت المؤتمر قد وقعت على إعلان إلدوريت وشهدت عليه البلدان المجاورة، فقد واصلت معظم الفصائل القتال واستيراد الأسلحة أو تلقيها. ومن المهم لذلك أن يتم تنفيذ نظام الجزاءات بإصرار متزايد.

وبغية تعزيز الحظر المفروض على توريد الأسلحة بكفاءة، يلزم للمجتمع الدولي أن يُحكم الشباك التي يمكن بها الإيقاع بالمتتهكين. ويتطلب إنفاذ الحظر المفروض على توريد الأسلحة بشكل أنجع قيام تحالف بين الحكومات والصوماليين من أجل رصد الانتهاكات للحظر المفروض على توريد الأسلحة وحرمان متتهكيه من أي ملاذ آمن. فالإنفاذ الفعال للحظر المفروض على توريد الأسلحة لا يتطلب قطع خطوط شحنات الأسلحة فحسب بل ينبغي أيضا أن يمنع جميع العلاقات التجارية وجميع الأنشطة المصرفية التي قد ترتبط بمشتريات الأسلحة وتمويل الحرب في الصومال، وينبغي أن يؤدي إلى تسليم جميع الممتلكات المنهوبة.

وترحب هيئة الخبراء، وتود أن تشجع وتيسر، الجهود التي بذلها قطاع الأعمال والمجتمع المدني في الصومال وبعض قطاعات الجماعات ذات المصلحة غير الصومالية من أجل دعم الإجراءات الرامية إلى تعزيز الحظر والمحظورات المتصلة به فيما يتعلق بتمويل مشتريات الأسلحة والمشاركة في هذه الجهود. وعلى وجه الخصوص الدعم المعرب عنه في إعلان الدعم من جانب أعضاء مجلس قطاع الأعمال الصومالي ومقره دبي ورابطة المثقفين الصوماليين، والذي أُبدي في رسائل وردت من شركات هامة ذات سمعة طيبة لطباعة العملة.

وترى هيئة الخبراء أن التنفيذ الفعال للحظر المفروض على توريد الأسلحة يمكن أن يوقف تدفقات الأسلحة إلى الصومال ويحد بشكل ملازم من مستوى الصراع المسلح. وقد يهين هذا المجال السياسي اللازم لإكمال وتنفيذ اتفاق السلام الصومالي بنجاح. ومع ذلك فيجب إنفاذ الحظر لكي يكون فعالا. ويعد توجيه لوم رسمي للدول التي تنتهك الحظر خطوة هامة وإن كان استمرار الرصد النشط يعد أمرا ضروريا أيضا. وأخيرا، ترى هيئة الخبراء أن من المهم لمجلس الأمن أن يحدد ولاية هيئة الخبراء وأن ينفذ أيضا التوصيات الواردة في هذا التقرير.

مقدمة

لمحة عامة

- ١ - عملاً بالفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١٤٢٥ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بشأن الصومال، أنشأ الأمين العام في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ هيئة من الخبراء (انظر المرفق الأول) لمدة ستة أشهر لجمع معلومات مستقلة عن انتهاكات حظر توريد الأسلحة إلى الصومال وتقديم توصيات بشأن الخطوات العملية الممكنة والتدابير اللازمة لتنفيذها.
- ٢ - وقامت الهيئة بعدة رحلات من مركز عملها في نيروبي شملت جميع المنطقة وزارت عدداً من المواقع في الصومال. وبسبب الشواغل الأمنية لم تمنح الهيئة إذنًا بالسفر إلى مقديشيو.
- ٣ - وطلب مجلس الأمن في قراره ١٤٢٥ (٢٠٠٢) من جميع الدول والحكومة الوطنية الانتقالية والسلطات المحلية أن تتعاون بشكل كامل مع الهيئة عن طريق تيسير الزيارات إلى المواقع والجهات المعنية وتوفير الفرص الكاملة للوصول إلى المسؤولين الحكوميين والحصول على السجلات الرسمية. بيد أن الهيئة ترى أن عدداً من الدول ولا سيما إثيوبيا وإريتريا وجيبوتي والحكومة الوطنية الانتقالية لم تتعاون تعاوناً كاملاً مع ما أجرته من تحقيقات.
- ٤ - وتشكلت هيئة الخبراء من أرنست يان هوغندورن (هولندا) خبير أسلحة ومحمد عبد الله مباكي (السنغال) خبير طيران، وبرينيولف موغاس (النرويج) خبير إقليمي. وقدمت الخبرة الفنية إلى الهيئة في مجالات الأسلحة والنقل والمالية والمسائل البحرية وتجارة القات.
- ٥ - وتلقت الهيئة دعماً يحظى بقدر كبير من التقدير وذلك من العديد من إدارات الأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة في نيويورك وفي المنطقة.

الولاية

- ٦ - في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، اعتمد مجلس الأمن القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) الذي فرض حظراً على توريد الأسلحة إلى الصومال. ويمنح حظر الأسلحة وفقاً للفقرتين ١ و ٢ من قرار المجلس ١٤٢٥ (٢٠٠٢) ما يلي:

- تمويل جميع عمليات حيازة الأسلحة والمعدات العسكرية وتسليمها؛
- تزويد الصومال على نحو مباشر أو غير مباشر بمشورة تقنية أو مساعدات مالية أو غيرها من أنواع المساعدة والتدريب فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية.

- ٧ - وفي الفقرة ٣ من قرار المجلس ١٤٢٥ (٢٠٠٢)، منح مجلس الأمن هيئة الخبراء الولاية التالية (انظر أيضا المرفق الثاني):
- التحقيق في انتهاكات حظر توريد الأسلحة ويشمل ذلك الدخول إلى الصومال برا وجوا وبحرا؛
 - تقديم معلومات تفصيلية في مجالات الخبرة الفنية ذات الصلة المتعلقة بانتهاكات حظر توريد الأسلحة بمختلف جوانبه والتدابير اللازمة لإنفاذه وتعزيزه؛
 - إجراء بحوث ميدانية حيثما أمكن في الصومال، والدول المجاورة للصومال، والدول الأخرى، حسب الاقتضاء؛
 - تقييم قدرة بلدان المنطقة على تنفيذ حظر توريد الأسلحة تنفيذا كاملا، من خلال جملة أمور منها إجراء استعراض شامل للنظم الوطنية للجمارك ومراقبة الحدود؛
 - تقديم توصيات بشأن الخطوات العملية الممكنة والتدابير اللازمة لإنفاذ حظر توريد الأسلحة وتعزيزه.

منهجية التحقيق

- ٨ - **المقابلات** - أجرت هيئة الخبراء في كل بلد زارته مقابلات مع المسؤولين الحكوميين وموظفي البعثات الدبلوماسية وموظفي الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال والصحفيين. وسعت الهيئة أيضا إلى إجراء مقابلات مع الشيوخ الصوماليين وقادة الفصائل الرئيسية وأفراد الميليشيات وكبار رجال الأعمال ومجموعة واسعة من أفراد المجتمع المدني الصومالي.
- ٩ - **زيارة البلدان** - كان مقر عمل الهيئة في نيروبي. وسافر أعضاء فريق التحقيق مرة واحدة على الأقل إلى كل من إثيوبيا، إريتريا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إيطاليا، بلغاريا، الجماهيرية العربية الليبية، جيبوتي، سويسرا، فرنسا، كندا، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية، اليمن.
- ١٠ - **الرحلات الميدانية** - تميز السفر إلى الصومال وفي داخلها بالصعوبة واستغرق وقتا طويلا. وبالرغم من ذلك سافر أفراد فريق التحقيق إلى كل من بوساسو وغرووي وهرجيسا وميركا في الصومال. وحالت القيود الأمنية للأمم المتحدة دون القيام بزيارات رسمية إلى بايدوا ومقديشو.

١١ - دراسة حالات معينة - نظرا لفرض الحظر على توريد الأسلحة منذ أكثر من ١٠ سنوات ولأن القيود في الموارد والقيود الزمنية المفروضة على الهيئة تجعل من المستحيل تقديم معلومات مفصلة تتسم بالزاهة والموضوعية عن جميع العمليات المعروفة لنقل الأسلحة انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢) فقد استخدمت الهيئة النهج الذي يقوم على دراسة حالات فردية معينة. وتقدم الحالات الوارد وصفها في هذا التقرير الكيفية التي استطاع بها قادة الفصائل الصومالية في فترات معينة من الصراع الحصول على أسلحة وذخائر وجمع الأموال لدفع أجور قواتهم وشراء الإمدادات العسكرية الأخرى. وتمثل الحالات لقطات لما كان يحدث في الصومال، كما أن إدراج بعض الأفراد أو البلدان لا ينبغي تفسيره على أنهم كانوا المنتهكين الوحيدة أو أهم المنتهكين لقرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢) (نظرا لاختلاف ذلك بمرور الزمن).

الأسماء والتهجئة الصومالية

١٢ - لم تصبح اللغة الصومالية المكتوبة لغة رسمية إلا في عام ١٩٧٢. وهناك اختلافات كبيرة للغاية تسبب التشويش في التهجئة الانكليزية للأسماء ولأسماء الأماكن الصومالية. والتماسا للوضوح، حاولت الهيئة استخدام أكثر التهجيات انتشارا للأسماء ولأسماء الأماكن المستخدمة في المنتديات الدولية.

معايير الإثبات

١٣ - طبقت الهيئة معايير عالية للإثبات في تحقيقاتها. كما جرى تحديد الشهود على الانتهاكات، كلما أمكن، وإجراء مقابلات معهم. وأدرجت في النتائج التي توصلنا إليها بيانات تجريبية موثقة. وتم التثبت من جميع النتائج الأخرى المدرجة في التقرير من مصدريين مستقلين على الأقل جديرين بالثقة. وأتاحت الهيئة كلما أمكن حق الرد لكل واحد من المتورطين.

معلومات أساسية عن عدم الاستقرار الحالي في الصومال

١٤ - أثبتت الحكومات الديمقراطية والعسكرية على السواء في الصومال بانتشار الفقر والتناحر السياسي والاشتغال من أجل التمثيل العشائري. وأدت المحسوبية الرسمية والفساد بشكل عام إلى زيادة انعدام الثقة في الحكومة المركزية.

١٥ - وتلقت الصومال بسبب موقعها الاستراتيجي في القرن الأفريقي مساعدات عسكرية سخية من الاتحاد السوفياتي منذ عام ١٩٦٢ (قدمت الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية ألمانيا الاتحادية وإيطاليا أيضا معونة إلى قوة الشرطة الصومالية) حتى عام ١٩٧٧ عندما حوّل

الاتحاد السوفياتي دعمه إلى نظام منغستو هايلي مريام الاشتراكي في إثيوبيا. وتقدر قيمة ما قدمه الاتحاد السوفياتي إلى الصومال من أسلحة بنحو ٢٦٠ مليون دولار في الفترة من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٧٧^(٢).

١٦ - وتلقت الصومال مساعدات عسكرية أيضا من جمهورية إيران الإسلامية ومصر والمملكة العربية السعودية ولا سيما أثناء حرب الأوغادين مع إثيوبيا (١٩٧٧-١٩٧٨). وبعد عام ١٩٧٨ وبالرغم من السجل السياسي والمالي المريب للرئيس محمد سياد بري قدمت الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أوروبا الغربية ولا سيما إيطاليا كميات كبيرة من المساعدات العسكرية. وطبقا لوكالة الولايات المتحدة لمراقبة الأسلحة ونزع السلاح، قدمت الولايات المتحدة أسلحة قيمتها نحو ١٥٤ مليون دولار إلى الصومال في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩١ وقدمت له إيطاليا نحو ٣٨٠ مليون دولار بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٢^(٣). كما أصبحت الصين موردا كبيرا أيضا للأسلحة إلى الصومال في فترة الثمانينات.

١٧ - ولم تهدئ المساعدة الأمنية بقدر يُذكر من الشعور المتزايد بعدم الرضا عن نظام الرئيس سياد بري وتحولت الأوضاع في الصومال في عام ١٩٨٩ إلى حرب أهلية عامة. ونجم عن توفر المخزونات العسكرية الضخمة، وتنامي القوة العسكرية للحركات المعارضة وتحرك الرئيس سياد بري اليائس إلى نحو تسليح مؤيديه من أفراد عشيرته، انتشار واسع للأسلحة الصغيرة والمدمر السكان إماما تاما بالأسلحة العسكرية.

١٨ - وأخيرا سقط نظام سياد بري في كانون الثاني/يناير ١٩٩١. وتلا ذلك فترة أكثر حدة من الحروب بين الفصائل وعمليات النهب التي دمرت معظم الهياكل الأساسية والإدارة المتبقية في الصومال، وزادت من انتشار المجاعة على نطاق واسع التي راح ضحيتها أكثر من ربع مليون فرد وألجأت نحو مليون أو مليوني شخص إلى الهرب إلى أجزاء أخرى من الصومال أو عبر الحدود الدولية. وفي حين اعتمد المقاتلون إلى حد كبير على مخزونات الأسلحة والذخائر المستولى عليها من الجيش الوطني الصومالي كانت الأسلحة تُشتري من سوق الأسلحة الدولي من جانب العشائر المختلفة تتوفر بيسر من إثيوبيا التي كانت تشهد حملة تسريح ضعيفة التنظيم والتنفيذ بعد نهاية حربها الأهلية في عام ١٩٩١.

١٩ - ودفعت الأزمة السائدة في الصومال مجلس الأمن إلى أن يفرض حظرا على توريد الأسلحة إلى الصومال، وأن يأذن بعد ذلك بعملية لإنفاذ السلام في الصومال في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥. ومما يؤسف له أن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد سقطت في

(٢) Richard F. Grimmet, specialist in national defence, *Somalia: Arms Deliveries* (Congressional Research

Service, October 27, 1993), p. 2. جميع القيم مقدرة بالدولار الأمريكي في عام ١٩٩٣.

صراع مرير وممتد مع التحالف الوطني الصومالي مما أضعف إرادة المجتمع الدولي على إنفاذ السلام. وعندما انسحبت آخر القوات التابعة للأمم المتحدة في آذار/مارس ١٩٩٥ ظل الصومال مجزأً يفتقر إلى حكومة مركزية وتتضاءل الفرص أمامه لإعادة الإعمار السياسي والاقتصادي.

٢٠ - ولقد أدى النهب الواسع النطاق للأصول المملوكة للحكومة الذي أفضى إلى إثراء بعض الأفراد إلى زيادة إتلاف اقتصاد كان يحتضر بالفعل. وتم نهب مصانع مثل مصنع تصنيع السكر من القصب في مزارع جوبا للسكر بشكل منتظم من آلاته التي باعها أمراء الحرب ورجال الأعمال في السوق الدولي للمعادن للخرقة. أما الأصول المنقولة مثل طائرات شركة الطيران الصومالية المملوكة للحكومة وسفن الشركة الصومالية لصيد الأسماك في أعالي البحار، فقد استولى عليها المديرون المعينون على أسس سياسية وتدار الآن كمشاريع خاصة.

٢١ - وفيما يتعلق بالحظر على توريد الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن فقد حدثت منذ اعتماد القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) انتهاكات عديدة ومنتظمة له من جانب أفراد وقادة فصائل وقادة سياسيين و "إدارات" محلية وإقليمية وجهات من خارج الدولة. وفي الواقع فإن الانتهاكات كثيرة إلى درجة أن أية محاولة لتوثيق وفهرسة جميع هذه الأنشطة تصبح عملية لا طائل من ورائها. ويجب أن يقع القدر الأكبر من المسؤولية على عاتق الدول التي قدمت الأسلحة إلى الصومال وعلى الدول الموردة لها. كما يجب أن يوجه بعض اللوم أيضاً إلى الأمم المتحدة لمساهمتها في خلق تصور بعدم ضرورة أخذ الحظر مأخذ الجد. ففي عدد من الحالات كانت بعض وكالات الأمم المتحدة تعلم بالانتهاكات الظاهرة للقرار ٧٣٣ (١٩٩٢) التي كان يمكن التحقق منها، وتقديم تقارير علنية عنها إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال. ففي حالة حدثت في حزيران/يونيه ١٩٩٢، استخدمت في تسليم عملة صومالية إلى علي مهدي طائرة كانت تستخدمها إحدى وكالات الأمم المتحدة بموجب عقد وكانت لا تزال تحمل علامات الأمم المتحدة عند وقوع الحادثة^(٣). ويعتقد الصوماليون على نطاق واسع أن الطائرة كانت تحمل أسلحة غير مشروعة. وأجرت الأمم المتحدة تحقيقاً خلص إلى عدم وجود أسلحة على الطائرة. وساهمت واقعة عدم نشر النتائج إلى انتشار الشعور في أوساط الصوماليين وغيرهم بعدم ضرورة امتثالهم للحظر على توريد الأسلحة.

(٣) Mohamed Sahnoun, *Somalia: The Missed Opportunities* (Washington, D.C., United States Institute of Peace, 1994), p. 39

٢٢ - ونظرا للانتهاكات المستمرة لحظر الأسلحة منذ فرضه لم تعد له قيمة قياسية ولم يخضع للمساءلة أي من قادة الفصائل الصومالية أو أنصارهم الإقليميين، وساد شعور بأن "العمل سيستمر كالمعتاد" إلى الأبد. وفي مناسبة واحدة على الأقل لاحظت الهيئة وجود أسلحة وأزياء ومعدات جديدة في حيازة إحدى الميليشيات في حضور نفس القيادة السياسية التي نفت استلامها لأي نوع من الأسلحة.

٢٣ - في ضوء الانتهاكات الصارخة والمستمرة ينبغي أن نذكر أن غالبية الحالات العديدة التي تم التحقيق فيها شملت كميات صغيرة نسبيا من الأسلحة والذخائر. فانتشار الفقر في الصومال والمناوشات المحدودة والمتقطعة بين الفصائل لا تحتاج لأكثر من ذلك. وبالرغم من أن بمقدور بعض قادة الفصائل وبعض رجال الأعمال تعبئة ما يزيد على ١٠٠٠ فرد من أفراد الميليشيات فإن القتال يجري عادة بين الصوماليين على أيدي أعداد صغيرة من أفراد الميليشيات الذين لم يحصلوا إلا على أقل قدر من التدريب المقترن بضعف الانضباط، ولا يستمر القتال لأكثر من أيام قليلة قبل أن تستنفذ الذخائر والإمدادات الأخرى مثل الوقود.

٢٤ - ونظرا لأن الصومال بلد يعاني من الفقر الشديد يضطر أمراء الحرب وقادة الفصائل إلى بذل جهود جبارة بشكل مستمر لجمع الأموال الكافية لدفع أجور أفراد ميليشياتهم والحصول على الأسلحة وأهم من ذلك الحصول على الذخيرة. ويحتفظ قليل من أمراء الحرب بمخزون من الأسلحة والذخائر يكفي للاستمرار في القتال لأيام قليلة يضطرون بعدها إلى إعادة التجميع وإعادة الإمداد إما من السوق الداخلي، إذا توفرت لديهم الأموال، أو مما يرسله لهم أنصارهم في الخارج.

٢٥ - وبالرغم من أن الحركات السياسية التي شهدتها أوائل التسعينات كانت تحركات عشائرية في الأساس فقد كان لها هدف سياسي يمكن وصفه بأنه هدف وطني، وهو إنشاء حكومة جديدة من أجل الصومال بأسره. أما اليوم فقد سيطر على هذه "الحركات السياسية" إلى حد كبير أشخاص لا يمثلون أكثر من مصالحهم الخاصة أو المصالح الضيقة لبطون عشائريهم.

٢٦ - وفي غياب حكومة مركزية قادرة على القيام بوظائفها أصبح القطاع الخاص الصومالي أكبر جهة لتوفير الخدمات العامة. فعلى سبيل المثال، كان رجال الأعمال هم الذين دعموا إلى حد كبير المحاكم الإسلامية المحلية. وينبغي لأي خطط تتعلق بالصومال في المستقبل بما فيها الخطط المتعلقة بالاستمرار في رصد الحظر على توريد الأسلحة أن تكفل مشاركة مجتمع رجال الأعمال الصوماليين.

٢٧ - ويجب أن يضاف إلى ذلك أن مستوى انعدام الأمن في الصومال يختلف بدرجة كبيرة من منطقة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر. فعلى سبيل المثال، تشهد جمهورية صوماليلاند المعلنة من جانب واحد والتي تسعى إلى اعتراف المجتمع الدولي باستقلالها بحالة من السلم والاستقرار النسبيين وتشهد تطورا مشجعاً في المؤسسات الديمقراطية. أما منطقة يونتلاند التي تسعى إلى حكم ذاتي ضمن صومال موحد فقد شهدت استقراراً نسبياً أيضاً إلى أن استولى عليها عسكرياً مؤخراً الرئيس السابق العقيد عبد الله يوسف (الذي يرتاب في مشروعية خلفه). وعلى العكس من ذلك تظل مقديشيو مدينة مقسمة تقسيماً حاداً وينتشر فيها الاقتتال بين أمراء الحرب بشكل متكرر وتضعف فيها السيطرة على الميليشيات بطون العشائر المتحالفة (تقدر مصادر موثوقة وجود نحو ١٥ ٠٠٠ من أفراد الميليشيات في مقديشيو وحدها يعملون كمرتزقة).

٢٨ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، وبعد مداوالات مكثفة جرت في مدينة عرته بجيبوتي تم تشكيل حكومة مركزية رمزية هي الحكومة الوطنية الانتقالية التي اعتمدها الأمم المتحدة وعدد من المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ولكنها لا تتمتع حتى الآن إلا باعتراف ثنائي ضئيل. والحكومة الوطنية الانتقالية تقوضها الادعاءات بسوء الإدارة والفساد، والتزاعات بين الوزراء وهي تمارس حداً أدنى من السيطرة على منطقة مقديشيو وجنوب الصومال^(٤).

٢٩ - وتجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي كانت تجري فيه الهيئة تحقيقاتها كان من المقرر عقد مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال تحت إشراف الهيئة الدولية المعنية بالتنمية في الدوريت بكينيا. وترى هيئة الخبراء أن توصياتها إلى مجلس الأمن يمكن أن تلعب دوراً إيجابياً في تنفيذ اتفاق سلام نهائي. ومن المهم أن نلاحظ أن جميع الأطراف المشاركة في المفاوضات قد وقّعت على "إعلان وقف الأعمال القتالية وهياكل ومبادئ عملية المصالحة الوطنية الصومالية" (إعلان الدوريت) في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. والفقرتان ٤ و ٥ من المادة ٢ من إعلان الدوريت تلزمان على التوالي الموقعين عليه "بتنفيذ حظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على الصومال تنفيذاً كاملاً (قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢))" و "دعوة المجتمع الدولي للقيام برصد لحظر الأسلحة داخل الميدان وخارجه وضمان إمكانية الوصول أمام ممثليه في أمان ودون عوائق".

٣٠ - وبالرغم من أن إعلان الدوريت قد وقعته جميع الفصائل التي حضرت المؤتمر وشهدت عليه البلدان المجاورة فقد استمرت معظم الفصائل في مواصلة القتال واستيراد أو تلقي الأسلحة.

(٤) "Corruption scandal hits transitional government", IRIN, 28 June 2001; and interview with Mohamed

.Ulussow, Dubai, 25 December 2002

تدفق الأسلحة إلى الفصائل الصومالية

٣١ - ترد الأسلحة إلى سوق الأسلحة في الصومال من المصادر الخارجية والداخلية على السواء، ولا يرى معظم الصوماليين فرقا كبيرا بين السوقين. ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى أن الأسلحة والذخائر والنقود يمكن استبدالها بسهولة. فغالبا ما يعتمد إجراء الحرب وأفراد الميليشيات إلى بيع الفائض لديهم من الأسلحة والذخائر في الأسواق المحلية للحصول على المال لشراء سلع أخرى مثل الأغذية والقات. ويشترى أمراء الحرب الآخرون نفس هذه الأسلحة والذخائر عند توقعهم نشوب قتال. ولذلك فإنه وإن كان بعض الموردين الخارجيين يقومون بتوريد الأسلحة بشكل مباشر إلا أن كثيرا من الأسلحة وقذرا كبيرا من الذخائر لا تظل في أيدي تلك الفصائل. وفي المقابل، فإنه إذا قدم ممولون خارجيون آخرون دعما ماليا دون وجود ضمانات مالية كافية فإن هذا الدعم يمكن استخدامه بسهولة في شراء أسلحة وذخائر. وقد استطاعت هيئة الخبراء الحصول بسهولة على مجموعة من الذخائر العسكرية من أسواق السلاح في الصومال (انظر المرفق الثالث) وكان بمقدورها لو أرادت أن تحصل على مجموعة من الأسلحة العسكرية.

الجدول ١

الأسعار المحلية للأسلحة والذخائر في الصومال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (بدولارات الولايات المتحدة)

السلاح	
طراز ZU-23 عيار ٢٣ ملمتر AAA محمول على عربة	من ٥٠.٠٠٠ إلى ٨٠.٠٠٠
عيار ٣٧ ملمتر AAA محمول على عربة	من ٣٥.٠٠٠ إلى ٤٠.٠٠٠
طراز Abdi Biile محمول على لاندكروز مع مدفع رشاش ثقيل	١٥.٠٠٠
مدفع رشاش من طراز PKM	من ٢.٥٠٠ إلى ٣.٠٠٠
قاذفة مقذوفات آر بي جي - ٧	٥٠٠
بندقية هجومية طراز AK-47	من ١٢٠ إلى ٢٥٠
مسدس طراز ماكاروف	٥٠٠
مسدس طراز تي. تي	من ١٥٠ إلى ٢٠٠
الذخيرة	
قذائف ZU-23	٢٠ دولارا للطلقة
رصاصة AK-47	٠,٢٠ إلى ٠,٣٠ دولار للطلقة
رصاصة PKM	٠,٨٠ دولار للطلقة
رصاصة مسدس تي. تي	٠,٥٠ دولار للطلقة

٣٢ - ويمثل محمد قنياري غفره، أمير الحرب ورجل الأعمال، أحد الأمثلة على اتساع السوق الداخلية للسلاح. ورغم أنه لا يتمتع على ما يبدو إلا بدعم خارجي ضئيل، فقد استطاع مع ذلك أن يجمع ترسانة واسعة جدا من الأسلحة عن طريق شراء الأسلحة والذخائر من سوق الأسلحة في مقديشيو ومن ضباط الفصائل الأخرى^(٥).



سيارات بيك آب وعليها رشاشات ثقيلة وأسلحة مضادة للطائرات، معروفة باسم “تكنيكالز” “technicals”

(٥) مقابلتان مع محمد قنياري غفره في إلدوريت بكينيا في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وفي الصومال في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

الاتجاه إلى مزيد من الدعم الخارجي

٣٣ - يتمثل أحد الاتجاهات المهمة في الصومال في الأفول التدريجي البطيء والمستمر لأمرء الحرب الصوماليين المقترن بتزايد القوة النسبية لأمرء الحرب/رجال الأعمال الصوماليين. ففي أوائل التسعينات، عندما بدأت الصومال تنحدر إلى حالة من الفوضى، كان الرجال "الكبار" (ودائما رجال) من السياسيين أو من رجال الأعمال ذوي الروابط السياسية، أو الضباط الصوماليين من أصحاب الرتب العليا، هم الذين تمكنوا من جمع ثروات شخصية كبيرة إبان ذروة الفساد أيام نظام سياد بري وتمكنوا أيضا من طلب هبات نقدية من عشائريهم أو من بطون عشائريهم.

٣٤ - وكان محمد فرح عيديد واحدا من هؤلاء الأفراد. فقد كان سفيرا سابقا لدى الهند والقائد العسكري في ذلك الحين للمؤتمر الصومالي المتحد، وقد نُسب إليه فضل الاستيلاء على مقديشيو، مستوليا بذلك على معظم مخزونات الجيش الوطني الصومالي من الأسلحة والذخائر، وبادئا سباقا للتسلح مع الفصائل الأخرى (التي كان عليها شراؤها من الخارج).

٣٥ - وثمة مثل آخر هو السيد علي مهدي، الذي اختير رئيسا للصومال بعد وفاة سياد بري مباشرة. فعلي مهدي استطاع أن يجمع ممتلكات وثروة شخصية كبيرة، قبل سقوط سياد بري وبعده مباشرة. ووفقا لما ذكره شهود طلب السيد علي مهدي، على سبيل المثال، من فرح منيح، رئيس وكبير الموظفين التنفيذيين للشركة الصومالية للصيد في أعالي البحار، رشوة مقدارها ٥٠٠ ٠٠٠ دولار استوفاهما منه لقاء موافقة علي مهدي على نقل ملكية خمس سفن لصيد الأسماك، كانت مملوكة في الأصل للجمهورية الصومالية، إلى فرح منيح^(٦).

٣٦ - وبالإضافة إلى الكسب الشخصي، قام علي مهدي مع مديره العام آنذاك، محمد حاج علي، ومع محافظ المصرف المركزي الصومالي آنذاك، علي عبيدي أمالو، بسحب ١٠ ملايين دولار على الأقل من حساب مصرفي في سويسرا كان قد فتحه علي عبيدي أمالو عندما كان المدير العام للمصرف المركزي في عهد الرئيس سياد بري. وحوالي الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ تلقت جمهورية الصومال هبة قيمتها ٧٠ مليون دولار من الكويت. وقد أودع هذا المال في سويسرا وسحب منه قرابة ٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لشراء طائرة بوينغ ٧٢٠ لشركة الخطوط الجوية الصومالية. واستولت حكومة علي مهدي على المبلغ المتبقي من الوديعة. (وحتى وقتنا هذا، ليس هناك أية معلومات مستقلة عن

(٦) مقابلات مع لجنة رصد الشؤون الصومالية في نيروبي، في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وعثمان أحمد حسن، رئيس ممثلة "صوماليلاند" في المملكة المتحدة في لندن في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. ولا يزال السيد منيح يتولى تشغيل أسطول الشركة الصومالية للصيد في أعالي البحار من اليمن.

هذا الحساب والحكومة السويسرية لا تزال غير قادرة على معرفة مكان الحساب أو الأموال).

٣٧ - ومن المحتمل أن علي مهدي قد استخدم جزءاً على الأقل من تلك الأموال لشراء أسلحة من تاجر الأسلحة الدولي منذر القصّار (انظر الفقرات ٤١-٤٨).

٣٨ - ولكن منذ أواسط التسعينات خف تأثير قادة الفصائل مثل علي مهدي مع التناقص الواضح في ثرواتهم الشخصية، أو لأنهم أصبحوا أقل ميلاً إلى استخدام أموالهم الشخصية، وبات أفراد عشائرتهم، لا سيما أولئك الذين يعيشون في الخارج، أقل ميلاً إلى جمع الأموال لقادة، بات واضحاً بشكل متزايد، أنهم لا يحاربون لحماية عشائرتهم، بل يحاربون من أجل السلطة وثرواتهم الشخصية.

٣٩ - ومع فقد العديد من القادة السابقين لنفوذهم، اكتسبت جماعة جديدة من الأفراد سلطة متزايدة في الصومال، وهذه الجماعة هي جماعة أمراء الحرب/رجال الأعمال. وتبعاً لعدد من الخبراء في الشؤون الصومالية، فإن قدراً كبيراً من القوة الداعمة للحكومة الوطنية الانتقالية تأتي من اتحاد من رجال الأعمال الأقوياء الذين يوفرون طائفة من الخدمات تشمل الأمن والمركبات لكبار أعضاء الحكومة، فضلاً عن خوض معارك مع أمراء الحرب المناوئين للحكومة الوطنية الانتقالية^(٧).

٤٠ - وقام بعض قادة الفصائل، كالعقيد عبد الله يوسف، وحسين عيديد، واللواء محمد سعيد حرصي "مرجان"، والعقيد حسن محمد نور "شطى غادود"، عندما صاروا غير قادرين على جمع الأموال الكافية، باللجوء إلى أنصار إقليميين. واعتماداً على موقفهم المالي، يختار الأنصار الإقليميون إما تقديم الأسلحة والذخائر مباشرة، أو تسهيل عمليات شحن الأسلحة إلى الفصائل التي يدعمونها، أو توفير النقد.

حالة: تتعلق بالقصاص الذي تحدى الحظر الدولي والسفينة م.ف. ناديا

٤١ - فرض مجلس الأمن حظراً على توريد السلاح إلى الصومال في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وبعد أقل من ستة أشهر على ذلك بدأ منذر القصّار في استخدام مهاراته وصلاته لتقويض الحظر. ففي سلسلة من الصفقات، استطاع القصّار وشركاؤه ترتيب شحنة من الأسلحة والذخائر البولندية إلى كرواتيا والصومال، وكتلتهما تخضعان للحظر المفروض من

Andre Le Sage, "Somalia Sovereign Disguise for a Mogadishu Mafia," *Review of African Political Economy*, vol. 29, No. 91 (January 2002).

الأمم المتحدة (وشركاء القصاص البولنديون في هذه المؤامرة هم قيد المقاضاة حاليا لارتكابهم انتهاكات للضوابط البولندية على تصدير الأسلحة).

٤٢ - وزار القصاص بولندا مرات عديدة منذ الثمانينات^(٨)، عندما كانت حكومة بولندا آنذاك مصدرا جاهزا للأسلحة من أجل العديد من النزاعات: فعلى سبيل المثال، تزودت الكونترا في نيكاراغوا بالأسلحة البولندية التي اشترتها من خلال القصاص. وعلى مر السنين أتقن القصاص أفانين التجارة التي يستخدمها تجار الأسلحة لتفادي الضوابط الضعيفة المفروضة على تصدير الأسلحة.

٤٣ - والشريك الرئيسي للقصاص في مبيعات الأسلحة تلك إلى كرواتيا والصومال هو جيرزي ديمبروسكي، الذي كان آنذاك مديرا لشركة سينركس (CENREX)، وهي شركة بولندية لتجارة الأسلحة، والذي يبدو أنه التقى القصاص أولا عندما كان ملحقا تجاريا في بيروت، لبنان، في الثمانينات^(٩).

٤٤ - وكما هي العادة، فإن الشحنة الأولى من سلسلة شحنات الأسلحة - وهي شحنة متجهة إلى كرواتيا - كانت من الوجهة الرسمية مرسلّة إلى اليمن. وفي طلبه المقدم للحصول على ترخيص بالتصدير، قدم جيرزي ديمبروسكي، عقدا موقّعا من "منذر غوليون"، (وهو اسم مستعار لمنذر القصاص)^(١٠) الذي كان يحمل توكيلا من وزارة الدفاع في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وشهادة مستعمل نهائي من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تشير إلى أن الأصناف الواردة في العقد لن يعاد تصديرها إلى دولة أخرى دون أخذ الموافقة المسبقة من بولندا. والمشكلة هي أن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية زالت من الوجود في شهر أيار/مايو ١٩٩٠، عندما اتحدت مع الجمهورية العربية اليمنية لتشكيل جمهورية اليمن.

٤٥ - والأمر الذي لا يصدق هو أن المسؤول الذي أذن بإصدار ترخيص التصدير ادعى، في إفادة أدلى بها للمدعي العام البولندي، أن المستندات لم تثر أي شك على الإطلاق في صحتها. وفي ذاك الوقت لم تستوثق السلطات البولندية من سفاراتها الأجنبية عن صحة المستندات الأجنبية.

(٨) مقابلة مع وكالة المخابرات البولندية في وارسو في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

(٩) Piotr Adamowicz, "Smuggling from Poland", *Rzeczpospolita* (Warsaw), 2 January 2000, in FBIS, 6 January 2000.

(١٠) استنادا إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، القصاص يحمل عددا من الأسماء المستعارة وجوازات سفر مزورة.

٤٦ - ولم تمض الشحنة الثانية - المقرر إرسالها إلى الصومال - بالطريقة السلسلة نفسها. هذه المرة أثبتت شكوك بشأن المستندات ووجد ديمبروسكي نفسه مكروها على إيجاد غطاء رسمي بديل للشحنة. ولحسن حظه، تبرعت وزارة الدفاع البولندية في أيار/مايو ١٩٩٢ بعناد عسكري متنوع إلى القوات المسلحة اللاتفية المنشأة حديثاً. وفي هذه الأثناء اجتمع ديمبروسكي ببيانيس ديرانتشس، الذي كان آنذاك رئيس دائرة المشتريات في القوات المسلحة اللاتفية. وقد وجد ديمبروسكي متآمراً راغباً في التعاون معه في شخص ديرانتشس. وبالنسبة للصفقة الصومالية، وافق ديرانتشس على توقيع العقد الذي يسمح بتصدير الشحنة - ٤٠ مسدساً من طراز TT و ١٠٠٠ رشاش قصير من طراز PPS، و ٣٠١ بندقية هجومية من طراز AK-47، و ٣٠ رشاشاً قصيراً من طراز RP، و ١٦٠ قاذفات قنابل صاروخية آر بي جي - ٢ RPG-2، و ١٠٠ قنبلة يدوية، و ٣٤٥٠٠٠ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢ مم للرشاشات الآلية طراز AK-74، و ١٠٠٠٠ قنبلة هاون - من بولندا مدعياً أن ذلك تم لقاء فائض الأسلحة التي ستلتقها القوات المسلحة اللاتفية مجاناً^(١١). ويزعم ديرانتشس أنه أبلغ ذلك إلى وزير الدفاع اللاتفي، بينما يصرح وزير الدفاع أنه لم ير العقد إطلاقاً، وأنه حتى لو حصل ذلك، فإنه ما كان بإمكانه قراءته لأنه لا يتكلم الانكليزية (ويجري حالياً التحقيق مع ديرانتشس بواسطة المدعي العام في لاتفيا^(١٢)).

٤٧ - وفي ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢، سمحت سلطات الجمارك البولندية برحيل السفينة م. ف. ناديا ومعها مستندات تشير إلى أن الشحنة بأكملها مرسلة إلى وزارة الدفاع في لاتفيا. ولكن كان هناك مجموعتان من الاستثمارات، واحدة للشحن إلى وزارة الدفاع في لاتفيا (انظر المرفق الرابع)، وأخرى للشحنة المتجهة إلى الأمام. وكانت المجموعة الثانية (انظر المرفق الخامس) المشفوعة بمستندات من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية شبيهة بمستندات الشحنة الأولى وتشير إلى أن شحنة الأسلحة متوجهة إلى اليمن، بحوزة أحد الموظفين في شركة سنريكس (CENREX) الذي قدمها إلى ديرانتشس لدى وصوله إلى لاتفيا^(١٣). كما كان على متن السفينة، التي يتولى الربان أنطونيوس بستاني قيادتها، محمد معلم، الذي أخبر واحداً على الأقل من أفراد طاقمها أنه ضابط في القوات المسلحة الصومالية وأن مهمته الإشراف على شحنة الأسلحة^(١٤).

٤٨ - وفي ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، رست السفينة م. ف. ناديا في ليبايا بـلاتفيا، وأفرغت ٣٠٠ بندقية هجومية من طراز AK-47 و ٢٥٠٠٠٠ طلقة من الذخائر

(١١) المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

(١٢) نسخة من القائمة الرسمية لأعضاء الطاقم في الملف لدى هيئة الخبراء.

عيار ٧,٦٢ ملم، وفي لاتفيا، وقّع ديرانتشس إيصالا بتسلم كامل الشحنة، لكن السفينة م. ف. ناديا أبحرت في الواقع مع معظم الشحنة على متنها للقاء مقرر مواعده بعيدا عن الشاطئ الصومالي. وهناك أشرف محمد معلم، الضابط الصومالي، على نقل الحمولة خلال عدة ليال إلى مركب جديد، وهو سفينة صيد تملكها على ما يبدو الشركة الصومالية للصيد في أعالي البحار، وقد جرى تسليم جزء على الأقل من الشحنة إلى أدالي في الصومال^(١٣). (فرح منيح، كبير الموظفين التنفيذيين في الشركة الصومالية للصيد في أعالي البحار، أنكر إنكارا تاما قيامه بأية عملية لنقل أسلحة)^(١٤).

إثيوبيا

٤٩ - لعبت إثيوبيا دورا عسكريا سافرا في الصومال. ولم يقتصر دور إثيوبيا على كونها مصدرا أساسيا للأسلحة لعدد من الجماعات الصومالية - بشكل سري أولا (في أوائل التسعينات) وبعد ذلك بدعم حكومي في معظم الأحيان - بل إن إثيوبيا غزت أيضا واحتلت أجزاء من الصومال. وظاهريا، وربما كان ذلك مبررا، كان تدخل إثيوبيا العسكري المباشر الأول في الصومال، في عام ١٩٩٦ وعام ١٩٩٧، ردا على أنشطة الاتحاد الإسلامي، ومنها الهجمات الإرهابية (انظر الفقرات ٩٤-٩٦) في إثيوبيا. وأدت الغارات الإثيوبية إلى سحق قدرة الاتحاد العسكرية. لكن، منذ ذلك الوقت والحكومة تستخدم التهديد الذي يشكله الاتحاد كذريعة لتدخل إثيوبيا في الشؤون الداخلية الصومالية.

٥٠ - وأول من حددت هويته من الذين تلقوا الأسلحة والذخائر من الحكومة الإثيوبية هو علي مهدي. ففي عام ١٩٩٧، أفادت التقارير أنه تلقى حمولة ٦ شاحنات من الذخائر، تم تسليمها إلى فندق بانوراما بمقديشيو^(١٥). وفي عام ١٩٩٧، قامت القوات العسكرية الإثيوبية بتدريب وتسليح ما يزيد على ٢٠٠ ١ عضو في الجبهة الوطنية الصومالية داخل إثيوبيا.

(١٣) المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ومقابلة مع صومالي مشترك في العملية في الصومال في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وفي عام ١٩٩٦ علقت السلطات البولندية رخصة تجارة الأسلحة المعطاة لشركة سينريكس (CENREX) وقررت الشروع في ملاحقة جنائية لديميروسكي وعدد من شركائه. واستنادا إلى المدعي العام البولندي، صدرت مذكرة إحضار بحق القصاص. وفي عام ١٩٩٧، شرعت السلطات اللاتفية في إجراءات جنائية بحق ديرانتشس وشركائه. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، رفعت دعوة جنائية بحقهم، لكن التهم الموجهة إلى ديرانتشس أسقطت على ما يبدو بسبب التقادم. كما أن السلطات البولندية عززت تعزيزا كبيرا نظام الضوابط على تصدير الأسلحة منذ منتصف التسعينات.

(١٤) مقابلة مع فرح منيح بعدن في اليمن في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

(١٥) مقابلة مع عبد الرحمن محمد جمالا "شافت" (الرمح)، المستشار السياسي السابق لعلي مهدي في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، ومقابلة مع مؤيد سابق لعلي مهدي في إلدوريت في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، ومقابلة في الصومال في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

ووفقا لما ذكره العقيد عبد الرازق إسحق بيهي، رئيس الجبهة الوطنية الصومالية، زودت إثيوبيا الميليشيا التابعة له بمجموعة متنوعة من الأسلحة والذخائر^(١٦).

الجدول ٢

الأسلحة والذخائر الموردة إلى الجبهة الوطنية الصومالية في حزيران/يونيه ١٩٩٧

نوع السلاح	العدد	كمية الذخائر
بندقية هجومية طراز AK-47	١ ٠٠٨	٢٥٢ ٠٠٠ طلقة
رشاش ثقيل عيار ٠,٥٠ Browning عيار ١٢,٥ ملم	٩	١٤ ٨٥٠ طلقة
مدفع هاون عيار ٨٢ ملم	٩	٤٥٠ قنبلة
مدفع مضاد للدبابات B-10 عيار ٨٢ ملم	٩	٤٥٠ قذيفة
رشاش PKM/PKT	١٢	٦ ٠٠٠ طلقة
مدفعية مضادة للطائرات عيار ٣٧ ملم	١	١ ٥٠٠ طلقة
مدفعية مضادة للطائرات عيار ٢٣ ملم	١	١ ٥٠٠ طلقة

٥١ - ويدعي العقيد بيهي أنه تلقى أثناء تحالفه مع إثيوبيا ما يبلغ مجموعه نحو أربعة أضعاف كمية الذخيرة المشار إليها في الجدول ٢. وأكدت مقابلات أخرى مع خبراء صوماليين أن العقيد بيهي كان حليفا وثيق الصلة بإثيوبيا في ذلك الحين، وأشارت لقاءات أخرى عقدت مع قادة فصائل صومالية وثيقي الصلة بإثيوبيا إلى أن هذه المزاعم جديرة بالثقة إلى حد كبير^(١٧).

٥٢ - والوجود العسكري الإثيوبي في غرب الصومال ضخيم، وتواصل إثيوبيا تقديم مساعدة عسكرية إلى فصائل مختلفة تابعة للمجلس الصومالي للمصالحة والتجديد. وشاهد مراقب دولي، زار بايدوا بالصومال، صناديق للذخيرة عليها كتابة بالألمانية في تموز/يوليه ٢٠٠٢^(١٨). وأشار مراقبون دوليون آخرون إلى أنهم شاهدوا بل وحتى التقوا ضباطا عسكريين إثيوبيين^(١٩).

(١٦) بيان قدمه العقيد عبد الرازق إسحق بيهي إلى هيئة الخبراء وعنوانه "شحنات الأسلحة الإثيوبية إلى الصومال عبر حدودها مع إقليم جيدو"، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

(١٧) لقاءات مع قادة صوماليين مختلفين أثناء تحقيقات هيئة الخبراء في الإدوريت بنبروي التي جرت من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

(١٨) مقابلة مع مراقب دولي في نبروي في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

(١٩) مقابلات مع مراقبين دوليين في ١٨ أيلول/سبتمبر و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

٥٣ - وقامت إثيوبيا عدة مرات بعمليات على نطاق واسع إلى حد كبير في الصومال. وتشير التقارير إلى أن أول هجوم على نطاق واسع وقع في آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٩٦ عندما هاجمت وحدات إثيوبية معسكرات الاتحاد في إقليم جبدو في الصومال. وتبعاً للعقيد بيهي، عادت القوات الإثيوبية في حزيران/يونيه ١٩٩٧ وأقامت قواعد دائمة في مقاطعات دولو ولوق وبلاهوا في إقليم جبدو في الصومال حيث بقيت حتى شباط/فبراير ٢٠٠١^(٢٠).

٥٤ - ونما الوجود الإثيوبي في الصومال بقدر أكبر في أوائل حزيران/يونيه ١٩٩٩ عندما أشارت الأنباء إلى أن كتيبة صغيرة من القوات الإثيوبية المدعمة بدبابات وعدد من بطاريات المدفعية وطائرات الهليكوبتر الهجومية هاجمت بالاشتراك مع ما يزيد على ١٠٠٠ من أفراد ميليشيات جيش راحانوين للمقاومة التحالف الوطني الصومالي الذي يتزعمه حسين عيديد وجبهة تحرير أورومو (المتوردون الإثيوبيون) في بايدوا. وتمكنت القوات الإثيوبية المشتركة مع جيش راحانوين للمقاومة من طرد قوات حسين عيديد من بايدوا وأنهت بالفعل سيطرته على قدر كبير من جنوب الصومال.

٥٥ - وانسحبت معظم هذه القوات في وقت لاحق من الصومال ولكن بقيت بعض القوات الإثيوبية ولا تزال إثيوبيا تتدخل عسكرياً في الشؤون الصومالية. وفي آخر الحوادث التي وقعت في هذا الصدد أمسك أفراد عسكريون إثيوبيون باثنين من موظفي المعونة الدوليين وهما موظف يعمل لمنظمة إنقاذ الأطفال (المملكة المتحدة) وموظف يعمل في وحدة تقييم الأمن الغذائي في الصومال التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة مع قائدي سيارتهما واثنين من الحراس المسلحين في قرية ديفو الصومالية الواقعة على بعد ٣٥ كيلومتراً إلى الشمال من بلدوين وعلى بعد ١٠ كيلومترات من الحدود الإثيوبية. وكان موظفا الوكالتين في مهمة رسمية وروتينية للرصد من أجل تقييم وضع الأمن الغذائي في مقاطعة بلدوين التي تعد ديفو جزءاً منها. وقد أفرج عنهما دون إبداء وبلا شروط في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٢^(٢١).

٥٦ - وإلى جانب قيام إثيوبيا بتدريب الجبهة الوطنية الصومالية وتزويدها باللوازم، قامت بالشيء نفسه بالنسبة لجيش راحانوين للمقاومة. فتبعاً للشيخ عدن مدهوب، النائب الأول لرئيس جيش راحانوين للمقاومة، الذي انفصل حالياً عن حسن محمد نور "شطبي غادود"

(٢٠) تصريح للعقيد عبد الرزاق اسحق بيهي، "شحنات السلاح الإثيوبية إلى الصومال عبر حدودها مع إقليم جبدو" ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. انظر أيضاً كين منخاوس "دراسات عن الحكم في إقليم جبدو"، ورقة معدة من أجل مكتب الأمم المتحدة الإنمائي للصومال، نيروبي، ١٩٩٩.

(٢١) رسالة من اللجنة التنفيذية للهيئة الصومالية لتنسيق المعونة موجهة إلى مراد موسى بالسفارة الإثيوبية في نيروبي في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٢ في الملف.

رئيس جيش راحانوين للمقاومة وفي خلاف علني معه، فإن "إثيوبيا بدأت تدريب أفراد ميليشيا جيش راحانوين للمقاومة بناء على طلبهم في عام ١٩٩٦. واتسع نطاق هذا التدريب، وفي آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قام ٧ من الضباط العسكريين الإثيوبيين بتدريب نحو ٣٠٠٠ من أفراد ميليشيا جيش راحانوين للمقاومة لمدة أسبوعين في معسكر في ماناس بالصومال^(٢٢). وقد اعترف أيضا حسن محمد نور "شطى غادود" بأن قواته تلقت تدريباً من القوات الإثيوبية^(٢٣).

٥٧ - ورغم أن كل من مدهوب وشطى غادود أنكرا في المقابلات أنهما تلقيا في أي وقت أسلحة من إثيوبيا، فإن هيئة الخبراء تعتقد أن هذا غير حقيقي. فقد اعترف شطى غادود في مقابلة مع شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة للأمم المتحدة أنه تلقى أسلحة من إثيوبيا^(٢٤). وعلاوة على ذلك فإن جيش راحانوين للمقاومة كان ولا يزال جزءاً رئيسياً في المجلس الصومالي للمصالحة والتجديد.

٥٨ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، رعت إثيوبيا إنشاء المجلس الصومالي للمصالحة والتجديد أثناء اجتماعات عقدت في أواسا بإثيوبيا، ويهدف ذلك إلى حد كبير إلى تفويض الحكومة الوطنية الانتقالية التي تعتقد أنها معادية للمصالحة الإثيوبية. ومنذ ذلك الحين، دعمت إثيوبيا أعضاء المجلس بالتدريب وإمدادات محدودة من الأسلحة والذخيرة. وقد اعترف حسين عديد، وهو أحد رؤساء المجلس الصومالي للمصالحة والتجديد أيضا بأن إثيوبيا تعطي أسلحة وذخيرة لجميع الميليشيات الأعضاء في المجلس^(٢٥). واعترف أيضا صلابد ضيري، أخو محمد ضيري، رئيس إدارة جوهر وحليف آخر لإثيوبيا بأن جماعته حصلت على تدريب وأسلحة من إثيوبيا^(٢٦).

٥٩ - واعترف أيضا اللواء محمد سعيد حرصي "مرجان" زعيم الحركة الوطنية الصومالية وعضو آخر في المجلس الصومالي للمصالحة والتجديد بأن قواته تلقت تدريباً من إثيوبيا^(٢٧). ورغم أنه نفى تلقي أسلحة وذخيرة من إثيوبيا، فإن هيئة الخبراء تصدق الشهود الذين قالوا

(٢٢) مقابلة مع الشيخ عدن مدهوب بالمدوريت في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

(٢٣) مقابلة مع حسن محمد نور "شطى غادود"، بالمدوريت في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

(٢٤) مقابلة أجرتها الشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات مع حسن محمد نور "شطى غادود". الشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات، ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(٢٥) مقابلة مع حسين عديد بالمدوريت في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

(٢٦) مقابلة مع صلابد ضيري، بالمدوريت في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

(٢٧) مقابلة مع اللواء مرجان، بالمدوريت في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

أقوالاً مناقضة له. فوفقاً لعللي شير، النائب السابق للواء مرجان، قدمت إثيوبيا أسلحة ودعمًا في مجال النقل والإمداد إلى اللواء مرجان في آب/أغسطس ٢٠٠١، في آخر محاولة له لاسترداد كيسمايو^(٢٨).

٦٠ - ويعد العقيد عبد الله يوسف، رئيس بونتلاندا، أهم حليف في الوقت الحالي لإثيوبيا. والعقيد يوسف، الذي كان قد انتخب فيما سبق رئيساً لبونتلاندا، خسر منصبه لصالح جامع علي جامع في انتخابات يطعن في نتيجتها. وقد تمكن من استعادة السيطرة على بونتلاندا في ربيع وصيف عام ٢٠٠٢ بإمدادات عسكرية ضخمة مقدمة لقواته من جانب إثيوبيا (ويزعم جامع علي جامع أيضاً أن القوات الإثيوبية شاركت في الحملة، ولكن هيئة الخبراء لم يمكنها التحقق من ذلك من مصدر مستقل)^(٢٩). ومنذ ذلك الحين استمر العقيد عبد الله يوسف على ما يبدو في تلقي شحنات منتظمة، وإن كانت محدودة، من الأسلحة والذخيرة من إثيوبيا.

حالة: تتعلق بتسليم أسلحة للعقيد عبد الله يوسف بالشاحنات

٦١ - في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٢ سُلِّمت شحنة من الأسلحة إلى العقيد عبد الله يوسف (رئيس بونتلاندا) من بلدة غودي بالقرب من الحدود الإثيوبية. وسلمت الأسلحة في أربع شاحنات رافقتها ثلاث مركبات مصفحة للجيش الإثيوبي للحماية. وضابط الجيش الإثيوبي الذي يَسِّر هذا النقل هو اللواء تلاحوم أسفاو. وتسلم الشحنة العقيد عبد الله علي مير "الريس". وسلمت الشحنة إلى بلدتي أبقال وغارووي^(٣٠).

وضمت الشحنة التي نقلتها الشاحنات ما يلي:

- ١٩ بندقية مضادة للدبابات من طراز B-10 وذخيرتها؛
- ٨ رشاشات ثقيلة من طراز DSHK وذخيرتها؛
- ٥٥ رشاش من طراز PKM وذخيرتها؛
- ٤٧ بندقية هجوم من طراز AK 48 وذخيرتها؛
- ٣٥٠ بندقية هجوم من طراز G3 وذخيرتها؛
- ١٠ مسدسات من طراز P9 وذخيرتها.

(٢٨) مقابلة مع علي شير باللدوريت في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

(٢٩) مقابلة مع جامع علي جامع باللدوريت في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

(٣٠) مقابلات مع أفراد من المجتمع المدني ومجتمع الأعمال في الصومال، بالصومال من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.



رشاش ثقيل من طراز PSHK مركب على شاحنة بيك آب (وأسلحة أخرى في الخلفية).

إريتريا

٦٢ - تعد إريتريا موردا رئيسيا للأسلحة والذخيرة إلى الجماعات الصومالية. وبعد أن خمدت الحرب بين إثيوبيا وإريتريا وتحولت إلى موقف متجهد لا تلوح له نهاية في الأفق ودموي، أصبحت الصومال ميدان معركة ثانوي بين المتحاربين. وقررت إريتريا دعم حسين عيديد الذي تولى منصب رئيس المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي بعد مقتل والده في معركة على أيدي قناصة في مقديشيو. وفي المقابل من الواضح أن حسين عيديد وعد بالسماح لجبهة تحرير أورومو بالعمل انطلاقا من قواعد في الصومال. واستمرت مع الأسف الأعمال العدوانية التي تشعل فتيلها الحرب بين إريتريا وإثيوبيا التي لا تزال تمثل من الواضح حافزا على تعبئة الدعم الإريتري من أجل الفصائل المعادية لإثيوبيا.

٦٣ - واعترف حسين عيديد بأن حكومة إريتريا دعمت قواته في عام ١٩٩٩. وتبعاً لعيديد، سلّمت الحكومة الإريترية مواد توازي شحنات ٣ سفن إلى قواته في

ميركا بالصومال: شحنتان من المعدات العسكرية وشحنة من الأغذية^(٣١). (انظر الفقرات ٦٥-٧٣). وعلاوة على ذلك، فإنه استعددا لتسليم تلك الأسلحة بالسفن، أرسلت الحكومة الإريترية عن طريق الجو عددا من الشحنات العسكرية بالطائرات إلى قوات عيديد في مطار باليدوغلي بالقرب من مقديشيو.

٦٤ - وثمة تحالف قائم حاليا بين حسين عيديد وإثيوبيا. وتفيد تقارير نقلا عن جهات صومالية موثوق بها ووكالات استخبارات غربية أن إريتريا تساند حاليا الحكومة الانتقالية الوطنية.

حالة: تتعلق بالحرب بالوكالة في الصومال

٦٥ - يصل الدعم العسكري الإريترى لحسين عيديد بطريق الجو والبحر على السواء.

رحلات الطيران

٦٦ - في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، اتصل عدد من رجال الأعمال نيابة عن حسين عيديد بمدير شركة دالا لخدمات الشحن والطيران، وهي شركة شحن مقرها في دبي، للحصول على خدماتها. وكان أحد أولئك الأفراد هو حسن محمد فرح الذي يُعرف أيضا باسم حسن عيديد، وهو مواطن أمريكي وأخ لحسين عيديد. واستأجر السيد فرح خدمات شركة دالا لتنظيم عدة شحنات جوية للأسلحة والإمدادات العسكرية.

٦٧ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٨، نظمت دالا شحنة أمامية بطريق الجو إلى مقديشيو لعدد ٥٠٠ طاقم زي عسكري و ٤٥٠ زوجا من الأحذية العادية والعالية الساق والأحزمة العسكرية، من إنتاج شركة هوانغ إنترناشيونال، في نانجنغ بالصين، مرسله إلى عبد الشكور شيخ حسن بالشارقة، الإمارات العربية المتحدة (وقد وصلت الشحنة إلى ميناء دبي يوم ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٨ في ٧٥ سحارة على السفينة سكاكي بلو القادمة من داليان في الصين)^(٣٢).

٦٨ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، طلب من موظفي دالا مرة أخرى تنظيم شحن شحنة من أسمرة إلى مقديشيو. ورغم أن بطاقات شحن هذه الشحنة كتب عليها هذه المرة أيضا "زي رسمي وبضائع للاستخدام العام"، ذكر ممثلون لوكيل الشحن لهيئة الخبراء أن

(٣١) مقابلة مع حسين عيديد بالدوريت في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

(٣٢) وثائق شحن البضائع من داليان في الصين إلى دبي، ومن دبي إلى مقديشيو. ومقابلة مع مدير عام شركة دالا في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

مسؤولين حكوميين أشرفوا على تحميل البضاعة في إريتريا وأن الحمولة تألفت من صناديق تحتوي على أسلحة وذخيرة^(٣٣). واعترف حسين عبيد بأن هذه الرحلات الجوية الثلاث نقلت حمولات عسكرية: إحداها للزي الرسمي والأخريان لأسلحة وذخائر^(٣٤).

٦٩ - ووفقا لما ذكر في مقابلات أجريت مع موظفي دالا، لم تُدفع إطلاقا لوكيل الشحن دالا رسوم هذه الشحنة بسبب خلاف على مسؤولية تمويل نقلها: هل هي مسؤولية إريتريا أم حسين عبيد. ولدى الفريق نسخة من رسالة بخط يد عبيد، الذي وقّع عليها بصفة "الرئيس" موجهة إلى سعادة بتروس سولومون ونسخت لإطلاع العقيد تسنالدت، يطلب فيها أن تقوم حكومة إريتريا بدفع الرسوم لشركة دالا. وتشير الرسالة إلى ثلاث رحلات شحن جوي بواسطة طائرة من طراز إليوشن ٧٦.

٧٠ - وتبين سجلات الطيران التي لدى الهيئة الانتقالية للإشراف على الطيران المدني في الصومال أن الجهة التي تولّت تشغيل رحلات الطيران هي رامير (وتعرف أيضا باسم رام إير)، وهي شركة لم يعد لها وجود من تشليابنسك، في الاتحاد الروسي. وقد هبطت الطائرة إليوشن ٧٦ مستخدمة النداء اللاسلكي RMY 4117، في مطار باليدوغل^(٣٥) أيام ١٥ و ١٦ و ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وكانت الطائرة مستأجرة من شركة فينكس للطيران ولكنها استخدمت إشارات رام إير، وهي إحدى شركات التأجير الرئيسية التي تقوم بتشغيل رحلات جوية إلى مطارات مختلفة في الصومال^(٣٦).

السفينة م. ف. يوهانا

٧١ - سلّمت كمية من المعدات العسكرية أكبر من ذلك بكثير إلى قوات عبيد حملتها سفينة إلى ميناء ميركا في جنوب الصومال. وتمت أول شحنة في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٩، عندما قامت السفينة م. ف. يوهانا التي ترفع علم إريتريا وتقوم بتشغيلها خطوط الشحن البحري الإريتري، وهي شركة حكومية إريتريّة، بتسليم أسلحة ومعدات عسكرية في ميركا. وتم التحقق من ذلك بشكل مستقل عن طريق سجل سفينة أخرى وصلت ذلك الميناء في نفس الوقت حاملة معونة غوثية من الأغذية وكان عليها أن تنتظر إلى حين انتهاء الصنادل من تفريغ السفينة يوهانا. وشملت حمولة يوهانا ٣ مركبات

(٣٣) مقابلة في دبي، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

(٣٤) مقابلة مع حسين عبيد أجريت في إلدوريت، يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

(٣٥) نسخة من سجل هبوط الطائرة محفوظة بمطار باليدوغل.

(٣٦) مقابلة أجريت في دبي، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

مصفحة من طراز فيريت، و ٣ مركبات دورية مصفحة طراز BRDM، ومجموعة متنوعة من الأسلحة المستعملة والذخائر، التي شملت ٣ ملايين طلقة مدفع عيار 39 x 7.62 ملميمترات (AK-47) ^(٣٧).

٧٢ - وأفيد أيضا أن السفينة يوهانا قامت في أوائل أيار/مايو ١٩٩٩ بتسليم أسلحة ونقل حوالي ٣٠٠٠ من قوات جبهة تحرير أورومو ^(٣٨). وسلّمت شحنة إريتريّة ثالثة مكونة من أغذية و ٥ ناقلات جنود مصفحة إضافية من طراز BTR (70 و 80) ^(٣٩).

٧٣ - وأفيد أن السفينة يوهانا قامت أيضا برحلات تالية إلى الساحل الصومالي؛ غير أن مدير عمليات خطوط الشحن الإريتريّة زعم عدم وجود سجلات متاحة بهذا الشأن. ولم تأبه هذه الشركة بالطلبات المتكررة التي وجّهت إليها لاعتلاء السفينة وفحص سجلها وإجراء مقابلة مع المدير الإداري.

اليمن

٧٤ - قدّمت اليمن كمّا صغيرا من المساعدة العسكرية إلى الحكومة الانتقالية الوطنية إثر إنشائها في مؤتمر عرته، والأهم من ذلك أن اليمن على ما يبدو هي مصدر هام للحصول على الأسلحة من القطاع الخاص بطريقتين. وأولهما أنه يقال إن هناك مسؤولين رفيعي المستوى في حكومة اليمن مستعدين لتوفير شهادات مستعمل نهائيّ وتسهيل بيع وتسليم الأسلحة إلى مسؤولي الحكومة الانتقالية الوطنية (وينكر المسؤولون اليمنيون هذا). وثانيا، يقوم رجال الأعمال اليمنيون بالحصول على الأسلحة والذخائر من عامة الشعب في اليمن ثم يقومون بشحنها إلى الصومال حيث الطلب عليها أزيد والأسعار أعلى بكثير.

٧٥ - ووفقا لما ذكره العميد علي أ. السياني، رئيس الاستخبارات العسكرية، زوّدت اليمن قوات الشرطة المقترحة التابعة للحكومة الانتقالية الوطنية بالزّي الرسمي وحوالي ٣٠٠ إلى ٤٠٠ قطعة من الأسلحة الصغيرة، معظمها بنادق هجومية من طراز AK-47 ^(٤٠).

٧٦ - كما ظل اليمن مصدرا هاما للحصول على الأسلحة والذخائر من القطاع الخاص. وقد اعترف علي خليف جلايد رئيس الوزراء السابق في الحكومة الانتقالية الوطنية (في الفترة

(٣٧) شرحه. وتأكّد وصول السفينة وتفريغها من عدة مقابلات أجريت في ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ مع أشخاص كانوا في ميناء ميركا الصومالي في ذلك الوقت.

(٣٨) مقابلة أجريت في إلدوريت، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ مع حسين عيديد.

(٣٩) شرحه. شوهدت المليشيا التابعة لحسين عيديد تستخدم ناقلات جنود مصفحة.

(٤٠) مقابلة أجريت مع العميد علي أ. السياني في صنعاء، باليمن في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١) بأن الحكومة الانتقالية تعاقدت على شراء أسلحة خفيفة وذخائر قيمتها ٦٠٠ ٠٠٠ دولار بدولارات الولايات المتحدة من اليمن في عام ٢٠٠١ (ما قيمته ٤٠٠ ٠٠٠ دولار للحكومة وما قيمته ٢٠٠ ٠٠٠ دولار لرجال أعمال من القطاع الخاص ومعظمها يخص محمد ديلاف)^(٤١). واشترك في هذه الصفقة التي لم تكن صفقة يمنية رسمية مسؤولون يمنيون رفيعو المستوى ولكن بصفقتهم الشخصية. ووفقا لما ذكره جلايد، ساعدت جيبوتي أيضا في تيسير نقل تلك الأسلحة بطريق الجو^(٤٢). وترددت ادعاءات لها مصداقية باستمرار هذه العلاقة وبأن مسؤولين يمينيين قدّموا مساعدة مماثلة في حالات أخرى عندما قامت الحكومة الانتقالية الوطنية بشراء أسلحة وذخائر.

٧٧ - ويبدو أن تجارة الأسلحة الموجهة من اليمن إلى الصومال على نطاق صغير وعلى الصعيد الخاص هي المصدر الرئيسي للذخائر والمدافع الرشاشة الأحدث التي من طراز RK M لدى الصومال، وأنها مصدر هام لحصول الفصائل الأصغر التي لا تتلقى دعما خارجيا أو تتلقى القليل منه، عن طريق الوسطاء عادة، على الأسلحة والذخائر.

حالة: تتعلق بشحنة أسلحة نقلتها الشاداكس

٧٨ - استؤجرت السفينة الدهو الشاداكس (مركب بدنها خشبي يمكنها أن تحمل ما يصل إلى عدة مئات الأطنان من البضائع) يمتلكها ويقوم بتشغيلها رجل أعمال يمني هو حسني محمد حسين، من بلدة عتق في منطقة شابوا بجنوب اليمن، وربانها هو عبد الله نور جامدي، لكي تحمل شحنة لسمسارين صوماليين هما محمد سايا عدون ولييان يوسف أحمد. ووصلت السفينة التي أبحرت من مكنة في اليمن في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠١ إلى ميناء ماريرو جيتي في الصومال، الذي يقع على مسافة حوالي ١٠ كيلومترات شرقي بوساسو، حيث سلّمت، وفق ما ذكر، إلى اثنين من رجال الأعمال الصوماليين هما عبد الهادي يوسف باري وآخر كنيته قطبيين الأصناف التالية:

- ٢٥ مدفعا رشاشا طراز PKM مع ٩ ٥٠٠ طلقة ذخيرة؛
 - ٢٥ قاذف صواريخ طراز آر بي. جي - ٧ RPG-7 مع ١٥٠ قنبلة صاروخية؛
 - ٤١٠ بندقية هجوم طراز AK-47 مع ٣ ٥٠٠ طلقة ذخيرة.
- ويُزعم أن هذه الأسلحة كانت موجهة إلى زعيم فصيل/سياسي يدعى جامع علي جامع^(٤٣).

(٤١) مقابلة أجريت هاتفيا مع علي خليف جلايد في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

(٤٢) مقابلات أجريت مع شخصيات من المجتمع المدني ورجال أعمال في الصومال في الفترة من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

جيبوتي

٧٩ - تعتبر جيبوتي أيضا، وفقا لما ذكرته مصادر محلية ودولية، مركزا هاما لعبور شحنات الأسلحة إلى الصومال والموجهة أساسا إلى الحكومة الانتقالية الوطنية. وبينما لا يدعي وجود سوى القليل من الدعم المباشر، يبدو أن مسؤولين في جيبوتي قاموا بتوفير شهادات مستعمل نهائي مزيفة وساعدوا في تنظيم نقل الأسلحة المتجهة إلى الصومال.

٨٠ - ويبدو أن تاجر الأسلحة البلغاري بيتر بونشيف تورط في عملية شراء أسلحة للفصائل الصومالية باستخدام شهادات مستعمل نهائي جيبوتي^(٤٣). وقد أجرت هيئة الخبراء مقابلة مع السيد بونشيف، الذي أقرّ باشتراكه في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ في ما وصفه بأنه "تفاوض تمهيدي" على صفقة أسلحة. ولم يكن بإمكان بونشيف تقديم أية وثائق تدعم إجراء تلك المفاوضات، ولكنه اعترف بأن شهادة المستعمل النهائي الجيبوتية كانت بشأن عدة آلاف من بنادق الهجوم طراز AK-47، و ٥ ملايين طلقة ذخيرة وعدد غير محدد من المدافع الرشاشة والقنابل اليدوية المدفوعة صاروخا. وتضمنت الشهادة إشارة إلى أن المستعمل النهائي لهذه الأسلحة هو قوة الشرطة الجيبوتية. وامتنع السيد بونشيف عن الإدلاء ببيان الخبراء باسم أي من الأطراف الأخرى التي تورطت في المعاملات أو المشتريين الذين جاءوا لمقابلته في بلغاريا لشراء هذه الأسلحة. وقال للفريق إن الصفقة لم تتم لأن المشتريين لم يقدّموا إليه الضمانات المالية اللازمة، ولأنه لم يرغب في التعامل إلا مع شركة مرخص لها. والسيد بونشيف نفسه ليس لديه ترخيص للبيع أو السمسرة فيما يتعلق بالمعدات العسكرية.

٨١ - وبالإضافة إلى ذلك عثرت هيئة الخبراء على عدة شهادات مستعمل نهائي جيبوتية في السوق السوداء. ووجد أن هذه الشهادات تفوق بكثير الاحتياجات الدفاعية السنوية الصغيرة لجيبوتي (التي يبلغ عدد قواتها، بما في ذلك الدرك، ٨٥٠ فردا)^(٤٤). وعلمت هيئة الخبراء من تجار المعدات العسكرية في عدة بلدان أن هذه الشهادات كثيرا ما يستخدمها من يسمون "سماسرة الشارع" لعقد صفقات في السوق السوداء استنادا إلى وثائق قانونية^(٤٥).

(٤٣) تم الحصول على هذه المعلومات بفضل دائرة الاستخبارات في إحدى البلدان وأكدها مصادر إنفاذ القانون البلغارية.

(٤٤) المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (Oxford: Oxford University Press, 2003). وهو متوافر على الإنترنت في الموقع <http://www3.oup.co.uk/milbal/hdp/> Volume_102/Issue_01/

(٤٥) مقابلات أجريت مع بيتر بونشيف في صوفيا أيام ٩ و ٢٢ و ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

ومن ثم يقوم كثير من البلدان بالتفحص الدقيق لهذه الوثائق أو يرفض تماماً أية طلبيات من بلدان تلك الشهادات^(٤٦).

٨٢ - وقد حصلت هيئة الخبراء على واحدة من مثل هذه الوثائق من السلطات البلغارية. وكانت مقدّمة من محمد علي أحمد، وهو يحمل جواز سفر دبلوماسياً صادراً عن وزارة خارجية اليمن وكان معه خطاب يعطيه توكيلاً رسمياً للتعامل نيابة عن وزارة الحربية في جمهورية جيبوتي في الصفقة رقم No. 61/CM التي أبرمت في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وكانت هذه الصفقة، التي رُفض ترخيص التصدير المتعلق بها في بلغاريا، "مأذون بها" بواسطة شهادة مستعمل نهائي حصلت عليها هيئة الخبراء (انظر المرفق السادس) ومعها قائمة الأسلحة التالية^(٤٧).

الجدول ٣

شهادة مستعمل نهائي جيبوتية لاستيراد أسلحة للحرس الجمهوري

البند	الكمية
بنادق هجوم طراز AK-47	٢ ٠٠٠
ذخائر للبنادق AK-47 (عيار 7.62 x 39 ملميمترا)	٢ ٠٠٠ ٠٠٠
قاذفات قنابل صاروخية طراز PRG-7V	٥٠
صواريخ OG-7V (تستخدم بواسطة PRG-7V)	٢ ٠٠٠
مدافع رشاشة طراز PKM (خطأ هجائي PKC)	٤٠

٨٣ - وقد حاول الفريق الحصول على مزيد من المعلومات من رجل الأعمال الذي كان يحمل جواز سفر دبلوماسياً من اليمن ولكنه يعمل لحساب حكومة جيبوتي. ومن المرجح أن هذا الشخص كان يمثل فصيلاً صومالياً.

٨٤ - وبالإضافة إلى ذلك، حصلت هيئة الخبراء على شهادة مستعمل نهائي جيبوتية أخرى، وتخص قوة الشرطة الوطنية في جيبوتي (انظر المرفق السابع). وكانت تلك الوثيقة،

(٤٦) تعامل شهادات المستعمل النهائي الخاصة ببعض البلدان بتشكك أحياناً رغم عدم وجود أي حظر مفروض عليها. وتفحص سلطات الترخيص بتصدير الأسلحة في عدة بلدان شهادات المستعمل النهائي الجيبوتية بدقة بالغة.

(٤٧) رفضت بلغاريا الترخيص المتعلق بهذه الصفقة. وشهادة المستعمل النهائي مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

المؤرخة كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، متداولة في السوق السوداء ومعرضة للبيع^(٤٨). وهي بخصوص طلبية من المعدات التالية:

الجدول ٤

شهادة مستعمل فئائي جيبوتية لاستيراد أسلحة للشرطة

الكمية	البند
١٣	مدفعية مضادة للطائرات
٦٠	مدافع رشاشة ثقيلة طراز API-DSK
١١٠	مدافع رشاشة طراز PKM



(٤٨) مقابلة أجريت في أحد بلدان أوروبا الشرقية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

٨٥ - ومن الواضح أن المدفعية المضادة للطائرات والمدافع الرشاشة ليست من الأسلحة التي تستخدمها الشرطة، لا سيما في بلد مسالم مثل جيبوتي. ويوجد لدى جيش جيبوتي ٥ من المدافع ZU-23^(٤٩). وفي الصومال، يتم تركيب المدافع ZU-23 على عربات وتستخدمها الفصائل المختلفة بصورتها المحوّرة. واسم شركة باندا كوميرس ليمتد، وهي الطرف المتعاقد على شهادة المستعمل النهائي هذه ليس مدرجا في سجل الشركات البلغاري^(٥٠).

مصر

٨٦ - أقرت الحكومة المصرية بتوفير التدريب والزي الرسمي لشرطة الحكومة الانتقالية الوطنية^(٥١). كما أن هناك ادعاءات عديدة موثوق بها من دوائر صومالية بتقديم الدعم العسكري من حين لآخر إلى الحكومة الانتقالية الوطنية. وقد حصلت هيئة الخبراء من سوق السلاح في مقديشو على صندوق يحتوي ٥٠ خرطوشة عادية من الذخيرة عيار 7.62 x 39 (الكمية رقم 81-80/152/19) من إنتاج شركة شيرا للمنتجات الهندسية، بمصر. وبالنظر إلى طبيعة الصراع في الصومال، يكون احتمال استيراد هذه الذخائر قبل فرض حظر الأسلحة بعيدا جدا.

الجمهورية العربية الليبية

٨٧ - أعطت الجماهيرية العربية الليبية عبد القاسم صلاّد حسن، رئيس الحكومة الوطنية الانتقالية، قرابة المليون دولار على سبيل المنحة ودفعتها إليه مباشرة^(٥٢). وكان الغرض الظاهري من هذه المنحة هو تسديد نفقات التشغيل في الحكومة الوطنية الانتقالية ودفع رواتب موظفيها، غير أن الجماهيرية العربية الليبية، مثلها مثل المملكة العربية السعودية وقطر، لم تطالب الحكومة الوطنية الانتقالية بتقديم كشوف حسابات مفصلة بأوجه صرف هذه الأموال^(٥٣).

(٤٩) المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (Oxford: Oxford University Press, 2003) *The Military Balance, 2002-3* وهو متوافر على الإنترنت في الموقع <http://www3.oup.co.uk/milbal/hdp/> Volume_102/Issue_01/

(٥٠) تقوم شركة في بلغاريا تحمل اسما مماثلا، وهي باندا كوميرس، ببيع لوازم حاسوبية ومكتبية وليس لديها ترخيص للاتجار بالأسلحة.

(٥١) تقرير الهيئة الصومالية لتنسيق المعونة عن الجهات المانحة لعام ٢٠٠١، الصفحة ٢٢.

(٥٢) مقابلة مع محمد طاهر سيالة، الأمين المساعد للتعاون التقني باللجنة الشعبية العامة للوحدة الأفريقية ومحمد فاخر الكريكشي، مدير الإدارة الاقتصادية لأمانة اللجنة الشعبية العامة للوحدة الأفريقية، طرابلس، ١ شباط/فبراير ٢٠٠٣.

٨٨ - وأفاد وزير سابق بالحكومة الوطنية الانتقالية بأن الجماهيرية العربية الليبية تبرعت لحكومته بكم من الأزياء العسكرية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢^(٥٣). وعلاوة على ذلك، منحت ليبيا تلك الحكومة ٢٠٠٠ طن متري من الأرز شُحنت عن طريق جيبوتي. غير أن ممثلاً للحكومة الوطنية الانتقالية لم يُكشف عن اسمه أبلغ الحكومة الليبية بأن حكومته لا تستطيع نقل هذه الشحنة الغذائية إلى مقديشو، ولذا بيع الأرز في السوق في جيبوتي^(٥٣). وأفادت مصادر عليمة ببواطن الأمور بأن إيرادات البيع استخدمت لسداد الفوائد المرتفعة للقروض التي قدمها رجل الأعمال محمد ديلاف إلى الحكومة الوطنية الانتقالية^(٥٤).

٨٩ - كما قدمت الجماهيرية العربية الليبية كذلك ١٠ مركبات (سيارات صغيرة وحافلات صغيرة) و ١٧٠٠ حُلة رسمية من أجل حرس رئيس الجمهورية وقوة الشرطة التابعة للحكومة الوطنية الانتقالية. غير أن هذه المواد لم تُنقل بعد إلى الصومال.

الدعم المقدم من جامعة الدول العربية

٩٠ - قُدمت معظم المساعدات الواردة من جامعة الدول العربية إلى الصومال وفقاً لقرار اتخذته الجامعة رحبت فيه بمجهود الحكومة الوطنية الانتقالية الرامية إلى تحقيق المصالحة الشاملة واستعادة السلام والاستقرار وقررت دعمها مالياً بمبلغ ٥٦ مليون دولار من أجل مساعدتها على تنفيذ برامجها الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار في البلد (ولكن جانباً كبيراً من المبلغ المتعهد بتقديمه لم يُدفع قط). وأكد القرار المذكور أن الحكومات الأعضاء لن تتدخل في الشؤون الداخلية للصومال وأنها ستساعد الحكومة الوطنية الانتقالية على إقامة علاقات ودية مع جيرانها. ولم تُتخذ فيما يبدو أية إجراءات لضمان ألا تستخدم الحكومة الوطنية الانتقالية هذه الأموال في تسليح مليشياتها.

٩١ - وقد أفاد وزير سابق في الحكومة الوطنية الانتقالية بأن حكومته حصلت على ١٥ مليون دولار من وزارة المالية بالملكة العربية السعودية و ٣ ملايين دولار من قطر، وأن هذا المبلغ أودع في حساب بالمصرف التجاري الوطني بمجدة^(٥٥) واستخدم الرصيد المودع في هذا الحساب لسداد نفقات إدارة الحكومة الوطنية الانتقالية ولأجل تزويد ميليشيتها (الجانب الأكبر من النفقات) بالتدريب والمعدات (وليس الأسلحة) والطعام والرواتب وهلم جرا.

(٥٣) مقابلة جرت في دولة عربية في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

(٥٤) Andre Le Sage, "Somalia: Sovereign Disguise for a Mogadishu Mafia", Review of African Political Economy, vol. 29, no. 91, January 2002.

(٥٥) مقابلة أجريت في دولة عربية في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

وبقدر ما يمكن أن تجزم هيئة الخبراء، لم تمارس المملكة العربية السعودية ولا قطر قدرا كبيرا من الرقابة على هذا الحساب المصرفي لمعرفة ما إذا كان أي من هذه الأموال قد استخدمت لشراء معدات عسكرية مميّنة.

٩٢ - ونفى الوزير السابق أن يكون أي بلد آخر أودع أموالا في حساب حكومته بالمصرف التجاري الوطني في جدة، وإن كان الكويت قد دفعت إلى حكومته مبلغ ٥,٠ مليون دولار عقب مؤتمر عرته مباشرة، كما أن كلا من السودان والجمهورية العربية الليبية تبرعتا بأموال بصفة مباشرة إلى الرئيس عبد القاسم صلاّد حسن، رئيس الحكومة الوطنية الانتقالية. ويبدو أن السودان أعطى الرئيس عبد القاسم حسن مليون دولار^(٥٥). كما أفاد الوزير السابق بأن السودان قدم حُللا عسكرية إلى الحكومة الوطنية الانتقالية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢^(٥٥).

٩٣ - وأفادت منظمة رصد حقوق الإنسان بأن السودان، فيما يبدو، قدم في أوائل ومنتصف التسعينات مساعدات إلى ميليشيا القائد الراحل محمد فرح عديد والاتحاد الإسلامي^(٥٦). وادعت إثيوبيا أنها استولت إبان الاختراقات العسكرية التي نفذتها في الصومال في يومي ٨ و ٩ آب/أغسطس ١٩٩٦، ثم كررتها في عملية أطول في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، على وثائق تورّد معلومات مفصلة عن الاتصالات الخارجية للاتحاد الإسلامي، ومن بينها عمليات تمويل وتدريب من جانب السودان^(٥٦).

الإرهاب الدولي

٩٤ - من بين الشواغل التي يثيرها الوضع في الصومال، لا سيما في أعقاب الهجمات الإرهابية التي نُفذت في الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، احتمالات أن يتخذ الإرهابيون الدوليون منه ملاذا بسبب افتقاره لحكومة مركزية قوية. وهي احتمالات لم تتحقق بعد فيما يبدو حتى اليوم. ورغم أن هيئة الخبراء وجدت أدلة وفيرة تثبت أن الجماعة الإسلامية المتشددة المسماة بالاتحاد الإسلامي ما زالت نشطة في الصومال، لكن برنامجها محلي إلى حد بعيد فيما يبدو^(٥٧)، ويشمل تحقيق الوحدة مع المناطق الأخرى التي تسكنها

(٥٦) Human Rights Watch Arms Division, Global Trade, Local Impact: Arms Transfers to all sides in the Civil War in Sudan, New York: Human Rights Watch, August 1998. ويمكن الاطلاع على هذا المصدر في الموقع التالي: www.hrw.org/reports98/sudan/.

(٥٧) لم يقبض إلا على عدد قليل من الصوماليين للاشتباه في عضويتهم في تنظيم القاعدة، وتحديدًا أُلقي القبض على أربعة صوماليين في بيشاور في باكستان، للاشتباه في صلتهم بالقاعدة في تموز/يوليه ٢٠٠٢. Matt Bryden, "Security Challenges and the International Dimensions in the Somali Crisis", September 2002 منشورة.

أغلبية صومالية في الدول المجاورة. غير أن من المحتمل أن يصبح الصومال معبرا هاما تحتازة جماعات صغيرة من الإرهابيين وتُنقل من خلاله المواد التي قد تُستخدم في العمليات الإرهابية، وذلك بسبب افتقاره إلى حكومة مركزية قوية وانعدام سيادة القانون فيه بوجه عام.

٩٥ - وقد برز اسم الاتحاد الإسلامي لأول مرة في عام ١٩٩١ عندما قام بمحاولة فاشلة للاستيلاء على السلطة في كيسمايو، تلاها بعد سنة بمحاولة أخرى فاشلة في بوساسو. ومنذ ذلك الحين وردت أنباء تتحدث عن ضلوعه في عدد من الاغتيالات والهجمات الإرهابية في كل من الصومال وإثيوبيا. وأدين عدد من الرجال في إثيوبيا بتهمة الانتماء إلى عضويته وارتكاب جرائم إرهابية منسوبة إليه، وأدعى الاتحاد الإسلامي في ذلك الوقت مسؤوليته عن ارتكاب عدد من محاولات الاغتيال (الناجحة والفاشلة) والهجمات الإرهابية في إثيوبيا في عام ١٩٩٦^(٥٨). وكان أن ردت إثيوبيا على هذه الاعتداءات بشن غارات عسكرية ضد قواعده في إقليم جيدو بالصومال، مما أضعف بشدة من قوته العسكرية، ويبدو أنه حول بعد ذلك معظم نشاطه إلى نشر الدعوة الدينية وتقديم الخدمات الاجتماعية إلى الفقراء في الصومال. وقد أخلى آخر معسكراته في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وذلك فيما يبدو تحسبا لاحتمالات التعرض لهجمات توجهها ضده الولايات المتحدة. ويسعى الاتحاد الإسلامي في الوقت الراهن إلى السلطة بالوسائل السياسية والاقتصادية، وورد أنه يتمتع بنفوذ عظيم داخل المحاكم الشرعية (وهي المحاكم الوحيدة التي ما زالت تزاوّل عملها في الصومال) وأنه يسعى إلى توسيع نفوذه في دوائر الأعمال، خاصة في بونتلاند.

٩٦ - ولئن كانت جماعات المتشددين المحليين في الصومال لا تمثل فيما يبدو خطرا إرهابيا بالقدر الذي كان يُخشى منه، لكن افتقار الصومال إلى حكومة وعدم خضوع حدوده للرقابة الفعالة من شأنه أن يجعله معبرا للإرهابيين وللمواد المستخدمة في العمليات الإرهابية. وتُعد الهجمات الإرهابية التي شُنّت بالقنابل مؤخرا في مومباسا في كينيا حالة في الصميم في هذا الصدد (وكذا الهجمات الإرهابية السابقة التي شُنّت بالقنابل في نيروبي ودار السلام) حيث تمكن على ما يبدو إرهابيون غير صوماليين من المرور بأسلحتهم بسهولة عبر إقليم الصومال في طريقهم إلى أهدافهم المقصودة.

(٥٨) Matt Bryder، المصدر نفسه، Andre Le Sage، "Prospects for Al-Itihad and Islamist Radicalism in Somalia"،

.Review of African Political Economy, vol. 29, no. 92, February 2002

تحويل شراء الأسلحة والعمليات العسكرية

٩٧ - عادة ما يكون محور القتال السعي إلى السيطرة على الممتلكات أو مرافق البنية التحتية المدرة للإيرادات، مثل الموانئ، والمطارات، والأسواق، والجسور، وتقاطعات الطرق التي يمكن إخضاعها للضرائب. والاستحواذ على قدر كبير من الممتلكات أو تأمين مصادر هامة للإيرادات لا يفتح باب الشراء أمام المرء في الصومال فحسب، بل يفرض عليه أيضا تعزيز إمكاناته العسكرية كضرورة ملحة. ففي غيبة حكومة قوية تتولى حماية حقوق الملكية يصبح العمل المسلح الفردي والجماعي الطريق الوحيد المتاح لحماية تلك الحقوق، حتى بات لزاما على رجال الأعمال البعيدين عن السياسة استئجار ميليشيا والاحتفاظ بها لحماية استثماراتهم، وبات انتهاك حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة ضرورة ملحة لا يمكن الفكك منها من أجل البقاء.

٩٨ - بل إن المواطنين الصوماليين الذين يعيشون في الخارج مضطرون إلى أن يستأجروا حراسا مسلحين لحماية ممتلكاتهم في وطنهم. ورغم أن عمليات تمويل الأنشطة المسلحة من الخارج من هذا النوع قد تُفسر على أنها انتهاكات للحظر، لكن يجب التفريق بين هؤلاء الملاك وتصرفاتهم وبين الأشخاص الذين لا يبيعون سوى استمرار القتال بغية الاستحواذ على مزيد من الممتلكات ومصادر الإيرادات. وهم من جرت العادة على تسميتهم بأمراء الحرب، وأبناء عمومته الذين يتزايد انتشارهم في الساحة، أي أمراء الحرب/رجال الأعمال.

٩٩ - وعلى حين أن الكيانات السياسية، مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، ومؤسسات القطاع الخاص الصومالية أبدت استعدادها على الملأ للتصدي لمتهمي الحظر، فلم تف حكومات الدول المجاورة للصومال حتى بالحد الأدنى من التوقعات المنتظرة منها، بما في ذلك الاستجابة لقرار مجلس الأمن ١٤٠٧ (٢٠٠٢)^(٥٩). ومن المنظور الاقتصادي، ينبغي للإمارات العربية المتحدة، التي باتت مركزا مؤقتا لنشاط مؤسسات الأعمال الصومالية، أن تكون أهم حليف في العمل على التصدي لمتهمي الحظر. غير أن محاولات هيئة الخبراء للتشاور مع سلطات الرقابة على المصارف في الإمارات العربية المتحدة وسلطات إنفاذ القانون المرتبطة بها تعرضت للعقلة بسبب شكليات واهية. ويتعين على الجهات الحكومية الإقليمية أن تقدم مساعدة أنشط بكثير، وخاصة حكومة الإمارات العربية توفيا لانتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة من مجلس الأمن.

(٥٩) للاطلاع على قائمة الدول التي ردت، انظر S/2002/1430.

الوضع الاقتصادي الراهن لأمرء الحرب

١٠٠ - على الرغم من غيبة الآليات الاقتصادية الأساسية، مثل الهيئات المكلفة بحماية حقوق الملكية وإنفاذ القانون والتنظيم والرقابة، وانعدام النشاط المصرفي، بل حتى عدم وجود جهة تتولى صيانة البنية التحتية والأشغال العامة، فقد أقام الصوماليون نظاماً غير رسمية للتجارة والخدمات وبعض الصناعات. وهي تُظَم موفقة نسبياً بالنظر إلى المناخ السائد حالياً في الصومال الذي تنعدم فيه سيادة القانون إلى حد بعيد. وبفضل العقلية التجارية لدوائر الأعمال الصومالية، التي يتركز معظمها في دبي بالإمارات العربية المتحدة، لم يتعرض اقتصاد الصومال للانهيار التام.

١٠١ - غير أن دأب طبقة التجار ذوي الأنشطة المشروعة لم يُقابل بحزاء حسن من أمرء الحرب وأشياهم من رجال الأعمال، حيث راحوا يفرضون عليهم، على نحو لا يختلف عن عصابات الجريمة المنظمة التقليدية، صنوفاً متزايدة من الطلبات المالية والجزية والرسوم و"الضرائب" والإتاوات المالية لتوفير الأمن، وهي أعباء ترزعزع كل نشاط تجاري مشروع. وتقوض هذه الأعباء المالية الإضافية هذه الأعمال التجارية، وتحد من عدد رجال الأعمال الراغبين في الاستثمار في الصومال.

١٠٢ - وفي بعض الحالات، ساهمت عمليات الابتزاز على يد أمرء الحرب في جعل مؤسسات الأعمال، ولا سيما الشركات المتضررة بشدة، مثل صناعة النقل، تبدي الاستعداد لممارسة الأنشطة ذات العائد الكبير، مثل تهريب الأسلحة وغيرها من الأنشطة غير المشروعة، من أجل تعويض إيراداتها المفقودة. وهذا التزوع إلى الفساد وغيره من ضروب السلوكيات غير المشروعة الذي يتسلل إلى الحياة في ظل تلاشي سيادة القانون على الصعيد العام في الصومال سيشكل مشكلة خطيرة ستبقى ظلالتها لفترة طويلة.

١٠٣ - وتُمارس معظم الأعمال المشروعة وجميع الأعمال غير المشروعة في الصومال بمنأى عن أي معيار من المعايير المقبولة دولياً للشفافية أو الأعراف المحاسبية. وقد أتيحت لهيئة الخبراء الفرصة لاستعراض حسابات شركة تجارية صومالية مقرها دبي يفترض أنها تمارس نشاطاً مشروعاً. ورغم أنها تحتفظ باتفاقات المبيعات والفواتير، وحتى بعض مستندات الشحن، لكنها لا تتبع أي نظام ترابط منهجي لحفظ السجلات، بل إن هيكل ملكيتها قائم على اتفاقات شفوية وعلى الثقة وعلى التيقن من أن أي خيانة للثقة ستؤدي إلى الحرمان من فرصة الدخول في صفقات تجارية في المستقبل. ولا يتأتى فهم حقائق الأمور ثم تقييمها لمعرفة ما إذا كان رجل أعمال ما ضالعا في انتهاكات لحظر الأسلحة إلا بإجراء مقابلات مع جميع شركائه في العمل ذوي الصلة ومراجعة حساباتهم.

١٠٤ - ومن التعقيدات الأخرى التي تكتنف دنيا الأعمال في الصومال النزوع بشدة إلى اعتبار العلاقات العشائرية دعامة أولى لبنيان المشاريع التجارية. فمشروع تأسيس شركة الخطوط الجوية الصومالية الرئيسية التي تتخذ من دبي مقراً لها لم يتحول إلى حقيقة واقعة إلا بعد أن باركه صراحة محمد ديلاف، رجل الأعمال المهيمن على العشيرة المعنية. والواقع أن هذا التأييد يكاد يكون لون من الاعتراف بالحق في الاحتكار منحتة العشيرة وتتولى حمايته. ومن الواضح أن العشيرة تستطيع أن تسترد ما تمنح. ولذا، فإن من يقيم مشروعاً يتعرض لضغوط هائلة لإرضاء أقوى أفرادها. وقد يعني هذا لمن يدير شركة طيران أن من المنتظر منه أن ينقل على طائرته مجانا كبار الساسة أو شحنات قد تحتوي على مواد محظورة. وكل من يحاول التملص من هذه القوى القسرية يعرض نشاطه لأخطار غير مقبولة. وما لم يظهر المجتمع الدولي أن الامتثال للحظر المفروض على الأسلحة ينطوي على منافع أكبر، ستظل حقائق الواقع الاقتصادي وسلطة العشيرة عوامل هامة في انتهاك الحظر.

١٠٥ - ويضاف إلى ذلك أن إغلاق مؤسسة البركات في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ألحق أضراراً بالغة بدوائر الأعمال الصومالية وكذلك ألوف الأسر الصومالية الفقيرة، مما يوجب لدى فرض أية جزاءات في المستقبل على الصومال مراعاة ما ستثيره من مشاعر الريبة المتأصلة في النفوس تجاه أية مطالبات دولية بالامتثال لها بسبب ما قد تنطوي عليه عن غير قصد من آثار ضارة بالمواطنين الصوماليين الأبرياء.

شخصيات مثيرة للقلق على وجه الخصوص

١٠٦ - ترى هيئة الخبراء أن هناك عشرات من المواطنين الصوماليين الذين يتعين إخضاعهم للفحص الدقيق لأسباب عدة من بينها انتهاك الحظر على توريد الأسلحة، فالتفاعل بين هب واستغلال الموارد ومرافق البنية التحتية في الصومال وبين تمويل الحرب يبرزه للعيان التحليل الوارد أدناه لبعض الشخصيات الصومالية التي تجسد هذا التفاعل الحي.

١٠٧ - عثمان حسن علي "آتو" - كان عثمان حسن علي "آتو" ينعم بالفعل بالثراء ويشغل موقعا له أهميته الاستراتيجية البالغة قبل اندلاع الحرب الأهلية في ربيع عام ١٩٩٠. وقد انخرط في نشاط المقاولات منذ أن شب عن الطوق. وتمكن من اقتناء شاحنات ومعدات بناء ثقيلة، وبفضل ذلك أصبح المقاول الوحيد في الصومال الذي يمكن للشركات الغربية المنفذة للمشاريع هناك أن تعتمد عليه. وأصبح لقبه بين المديرين الوطنيين لشركات النفط الدولية العاملين في الصومال "السيد دوزر" أي الجراف، بفضل قدرته على شق الطرق عبر أشد الأراضي وعورة ومدّها إلى المناطق النائية لفتح سبيل الوصول إليها. وجلب له هذا الاحتكار الثراء والنفوذ قبل أن يبدأ نجم أمراء الحرب الآخرين في الصعود.

١٠٨ - واستخدم آتو رأسماله بحس سياسي فطري سليم. فخلال الحرب الأهلية دعم محمد فرح عيديد بالمال ضد على مهدي، ثم نأى عنه في أواخر عام ١٩٩٤، مما أسفر عن نشوب معارك ضارية. وبدل تحالفاته عدة مرات، وانسحب من معاهدات، و خان اتفاقات، وكان في كل خطوة يخطوها قادرا على توسيع دائرة نفوذه وقوته العسكرية. كما أنه مسؤول عن سلب الكثير من الأملاك خلال الحرب.

١٠٩ - ورغم أنه قادر على أن يزج بنفسه في أية لحظة في أي صراع على السلطة في الصومال، لكنه قادر على أن يحيا هو وأسرته في أمان في الخارج، وتملك أسرته بيتا في ضاحية سوٲ "سي" سنغارا في نيروبي، في كينيا، وتجنّي أرباحا ضخمة من شركة نقل تمتلك أسطولا من الشاحنات المزودة بالصهاريج وتعمل من محطة شحن استراتيجية في الدوريت الواقعة في شمال غربي كينيا. ويشحن آتو البترين إلى دول وسط أفريقيا: أوغندا وبوروندي ورواندا. ويُزعم أن أقاربه هم الذين يديرون أعماله^(٦٠).

١١٠ - وقد ذكر عدد من الشهود أن آتو يستخدم إلى جانب جواز سفره الصومالي جوازات سفر صادرة من كينيا والولايات المتحدة وربما إيطاليا. ويُزعم أنه يحصل بصفة غير مباشرة على فوائد جمة من علاقاته الاقتصادية والسياسية بجماعات إيطالية لها مصالحها.

١١١ - وهو، بسبب ثرائه المبكر، يقدم نموذجا جيدا لجهة مؤثرة تستحوذ على قدر كبير من الممتلكات غير المشروعة وتواصل لعب دور محوري من وراء الستار في تأجيج العداوات، وفي الإثراء من الحروب وفي تهيئة الأوضاع المواتية لانتهاك الحظر على نطاق واسع.

١١٢ - محمد ديلاف - ارتفع شأن محمد ديلاف في فترة زمنية وجيزة نسبيا ليصبح واحدا من أشد أمراء الحرب ورجال الأعمال نفوذا في الصومال^(٦١). والفضل الأول فيما أصابه من نجاح راجع إلى صلته برجال الأعمال في جيبوتي الذين شملوه برعايتهم. واستفاد استفادة عظيمة حينما عينه رجل أعمال من جيبوتي يُدعى عبد الرحمن بُره وكيلا له في مقديشيو وسمح له بمشاركته في جزء من تجارته المربحة في السكر والسجائر^(٦٢).

١١٣ - ثم انفصل ديلاف عنه عندما تهيأت له القدرة على توفير مرافق تخزين ومستودعات لمنظمات المعونة الدولية خلال الأزمة التي تعرضت لها الصومال. وسرعان ما تجمعت لديه أموال كافية جعلت نشاطه يتعدى توفير مخازن آمنة للسلع إلى توفير قوات الأمن كذلك.

(٦٠) مقابلات مع المسؤولين الحكوميين الكينيين في نيروبي في ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

(٦١) لم تتمكن هيئة الخبراء رغم محاولاتها المتكررة من مقابلة محمد ديلاف.

(٦٢) مقابلة مع عبد الرحمن بُره في دبي في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

ومن المفارقات أن الكثيرين يرون فيه "رجلا طيبا" يتيح بعمله لمشاريع المساعدة الإنسانية أن تبدأ في مزاولة نشاطها في الصومال.

١١٤ - ولما كان ديلاف أكبر رجال الأعمال في أحد بطون عشيرته، بات كل من يرغب في ولوج دنيا الأعمال يسعى سعيا حثيثا للحصول على موافقته ومباركته (يسيطر البطن الذي ينتمي إليه من عشيرته كذلك على الكثير من جوانب النشاط التجاري في مقديشيو). والحصول على تأييده المعنوي عند بدء مشروع، يضمن لصاحبه قدرا من الاحتكار للنشاط الذي يزاوله، داخل هذا البطن من العشيرة على أقل تقدير. ومن واقع هذا، باتت ثروته الشخصية مرتبطة ارتباطا وثيقا بثروات أفراد بطن عشيرته ويصعب التفريق بينهما.

١١٥ - وكان من أخطر القرارات التي اتخذها ديلاف في مجال النشاط التجاري تمويل عملية الاستحواذ على نشاط طباعة الأوراق النقدية الذي كان حسين عيديد ينفذه في كندا. وبفضل استحواذه على تلك الأموال، أضعف بشدة من قوة عيديد، بينما فتح المجال أمام عشيرته لتحقيق نصر سياسي في مؤتمر عرته.

١١٦ - وعلى غرار عثمان آتو، قيل لهيئة الخبراء أن ديلاف يمكنه السفر بحرية إلى البلدان المجاورة، بل وإلى المراكز الاقتصادية في أوروبا أيضا. وله بيت في مقديشيو، كما أن لدى أسرته ممتلكات عقارية في دبي وفي العواصم الأوروبية. وهو يسافر بجوازات سفر صادرة من عدد من البلدان. وقد تمكن في بعض الأحيان من الحصول على موافقة وكالات الأمم المتحدة على سفره إلى الخارج. ولم يكن من الممكن لأي من هذه الأنشطة أن يتحقق دون موافقة ودعم إيجابي من المصارف الغربية، أو بالأحرى فروعها القائمة في جيبوتي ودي.

١١٧ - وديلاف نموذج لتلك الشخصيات المهيمنة على الساحة التي يجب أن تصدر قائمة العناصر التي تمهد للصراعات العسكرية السياسية في الصومال وتستفيد منها. كما أن الميليشيا الضخمة التابعة لديلاف قوة عسكرية يحسب حسابها في مقديشيو، وقد وصفها عدد من الخبراء الصوماليين بأنها عصب القوة العسكرية للحكومة الوطنية الانتقالية^(٦٣).

(٦٣) مقابلات مع أمراء الحرب الصوماليين في إلدوريت في ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ومع الخبراء الصوماليين في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

الأنشطة المدرة لإيرادات أمراء الحرب ورجال الأعمال

القات

١١٨ - القات نبات يسبب، عندما يُمضغ، شعورا خفيفا بالبهجة والنشاط. وبصفة عامة، فإن العنصر الفعال في نبات القات المحصود يتحلل بسرعة، ومن ثم يتعين أن تكون شبكات النقل والتوزيع جيدة التنظيم وعالية الكفاءة. وعلى الرغم من وجود مصاعب في مجال النقل والإمداد، فإن تجارة القات قد برزت باعتبارها أحد العناصر المهمة في اقتصاد الصومال الذي تغذيه الحرب، وذلك لما تتمتع به هذه التجارة من هامش كبير للربح.

١١٩ - وانتشر نطاق استخدام القات الصومالي بصفة درامية بعد اندلاع الحرب الأهلية، وسبب ذلك: قيام أفراد الميليشيات، بصفة غمطية، بمضغ هذه المادة لمقاومة الشعور بالخوف والتعب، في حين أن أعدادا كبيرة من غير المقاتلين، اكتسب هذه العادة كنمط سلوكي اتخذ وسيلة للتغلب على مشاعر القلق، وعدم التيقن وعلى ما تعانيه هذه الفئة من بطالة. وبمضي الوقت، عرفت هذه العادة طريقها أيضا إلى النساء والشباب.

١٢٠ - ولقد ضمن قرب منطقة صوماليلاند من مناطق زراعة القات في شرق إثيوبيا توفر إمدادات ضخمة، وكان من شأن هذا العامل واقترانه بالسلم والاستقرار النسبيين اللذين تشهدهما صوماليلاند - أن أصبحت تجارة القات أمرا غير مرتبط بـ "اقتصاد الحرب".

١٢١ - بيد أن طرق الإمداد في جنوب الصومال، الممتدة من مناطق كينيا القاصية، جعلت من عملية استيراد القات وتوزيعه أمرا تعتمد بشكل وثيق على المهابط الجوية، وقوات الميليشيا المتنافسة التي تسيطر عليها. وسرعان ما صارت هناك مصالح لقادة الفصائل في تجارة القات، ويعود ذلك جزئيا إلى أن هذه التجارة ساعدتهم في "تمويل مشتريات أسلحتهم والحفاظ على ولاء قواتهم"؛^(٦٤) وأصبح بعضهم ضالعين بصفة مباشرة في استيراد القات، في حين انضم آخرون إلى أقاربهم، أو إلى شركاء عمل، من الذين لهم مؤسسات معروفة في كينيا. وعلى سبيل المثال، أفادت التقارير بأن الفريق محمد سعيد حرصي، المعروف بـ "مرجان"، القائد العسكري لقوات الحركة الوطنية الصومالية في وادي جوبا، سافر إلى منطقة نايبيي في كينيا مرتين خلال الفصل الأول من سنة ١٩٩٩ كي يضمن سلامة عمل خط إمداده بالقات^(٦٤)؛ كما أفادت التقارير أن عثمان حسن علي "آتو"، وهو أحد ممولي الجناح التابع للواء عيديد في المؤتمر الصومالي المتحد، قد صار من المشاركين في شركة

Observatoire géopolitique des drogues (OGD) "The geopolitical stakes of khat in Kenya", in *The World* (٦٤)

.Geopolitics of Drugs 1998/1999 (Annual Report), April 2000, p. 189

بلوبيرد للطيران (Bluebird Aviation) في أوائل التسعينات، حتى يتسنى له استيراد القات من أقرب ذويه المقيمين في كينيا. ولقد ثبت لقادة الفصائل الذين يتحكمون في كميات إمداد ثابتة أن توفير حصة منتظمة من القات لقوات المليشيا يعد أمرا بسيطا وفعالا من حيث التكلفة، في الوقت الذي يساعد فيه على نشر عادة استعمال القات وتوسيع نطاق السوق.

تجارة القات في كينيا

١٢٢ - تأتي بشكل كامل تقريبا جميع كميات القات المصدرة من كينيا من هضاب نايمبين الواقعة شرقي جبل كينيا، ويتم نقلها عبر مدينة مايووا التجارية. وعلى الرغم من أن تجارة القات المحلية تضم شبكات من تجار ميرو والتجار الصوماليين، فإن الصادرات من كينيا يسيطر عليها بشكل منفرد تقريبا الصوماليون.

١٢٣ - وتتم مساء تعبئة القات المصدر إلى الصومال، في مدينة مايووا، ويرسل ليلا عن طريق البر إلى ميناء ويلسن في نيروبي، حيث يصل هناك الساعة الخامسة صباحا. ويشحن القات على طائرة صغيرة لنقله إلى الصومال. وأكبر الشركات الناقلة هي شركة بلوبيرد للطيران (Bluebird Aviation)، ويبلغ عدد الرحلات التي تسيرها الشركة شهريا إلى وجهات صومالية ٢٥٠ رحلة تقريبا؛ يليها شركة نايت للطيران (Knight Aviation)، ويتراوح عدد الرحلات التي تسيرها بين ٦٠ إلى ٧٠ رحلة شهريا، يليها شركة الخطوط الجوية كاييتل (Capital Airlines)، ويتراوح عدد رحلاتها بين ٥٠ إلى ٦٠ رحلة. وتوجد شركات أخرى أصغر حجما تقوم بعدد أقل من الرحلات إلى الصومال. وتتجه حوالي ١٠ رحلات جوية يوميا إلى وجهات مختلفة في الصومال: تتوجه ٦ أو ٧ منها عادة إلى مقديشيو، ويتوجه العدد الباقي إلى مدن أصغر مثل كسمايو، وبايدوا، وغالكايو، وبرديرا، وبيلدوين. وتتراوح الحمولات الصافية على متن الطائرة من ٢٥٠ كيلو غراما (شركة طيران KINGAIR) إلى ٦٠٠ كيلو غرام (شركة طيران LET). وتتراوح الكمية الإجمالية لما تصدره كينيا حاليا إلى الصومال من القات بين ٥٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ طن متري.

١٢٤ - ووفقا لما جاء في مجلة Observatoire géopolitique des drogues، فإن قيمة صادرات القات الكيني إلى الصومال قدرت بمبلغ ١٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٩٣ - وقد صار هذا الرقم لاحقا عرفا سائدا^(٦٥). بيد أن البحوث المبدئية التي أجريت لهذه الدراسة تدل على أن هذا الرقم قد يكون مضللا في واقع الأمر إذ أنه يشير إلى سعر التجزئة الذي يباع به القات عند وصوله إلى وجهته. وعندما تؤخذ أسعار الحملة باعتبارها المؤشر المرجعي (المبلغ الذي

(٦٥) "The Geopolitical Stakes of Khat in Kenya".

يستلمه المصدرون في كينيا، بما في ذلك سعر النقل الجوي)، فإن القيمة التي يحتفظ بها فعلا في كينيا تتراوح فقط بين ٤٠ إلى ٥٠ مليون دولار سنويا؛ وتمثل المبالغ المتبقية ما يتحصل عليه من أرباح في المراحل المختلفة لشبكات التوزيع المحلية داخل الصومال.

١٢٥ - أما شحنات القات المتجهة إلى المملكة المتحدة، فيتم إنزالها أولا في نيروبي حيث تتم إعادة تعبئتها لتخفيض وزنها الإجمالي. ولقد احتكرت بصفة تقليدية مجموعة صغيرة من الشركات عملية النقل اللاحقة للقات إلى لندن؛ ومن بين هذه الشركات، شركة رن - أ - كان Ren-a-Kan، التي تتهمها الشركات الأخرى حاليا بأنها جعلت من نفسها الوكيل الوحيد للصادرات إلى المملكة المتحدة، من خلال إفساد ذمم الموظفين الحكوميين الكينيين؛ كما يدعى أيضا أن هذه الشركة ذات صلة بحسين عيديد^(٦٦). ويقدر الحجم العام للواردات التي تصل بريطانيا بحوالي ٧ إلى ١٠ أطنان شهريا.

الجدول ٥

تفاصيل التكلفة للميجين الواحد (الربطة) من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة البيع،

شباط/فبراير ٢٠٠٣

(بدولارات الولايات المتحدة)

الوجهة	تكلفة الوحدة	تكلفة الشحن	الضرائب/الرسوم الإضافية	سعر الجملة	سعر التجزئة
مقديشو (صنف "خاص")	٠,٥٠	٠,٥٠	٠,٢	٣,٠	٦,٠-٣,٥
لندن (صنف كانجيتا)	*٠,٥٠	١,٢٥	٠,٣٥	٢,٥	٦,٠ إلى ٨,٠

* على افتراض أن المصدر يستأجر الأشجار. فإذا اشترى المصدر الكانجيتا بسعر السوق (٢,٥ دولار)، يصبح التصدير إلى المملكة المتحدة غير فعال من حيث التكلفة.

القات والصراع الصومالي

١٢٦ - نقل الأسلحة والذخائر والقوات عن طريق الطائرات المقلدة للقات - منذ أوائل التسعينات، وردت تقارير عديدة عن استخدام الطائرات التي تقل القات في شحن الأسلحة، والذخائر، وقوات المليشيا، داخل الصومال، لصالح فصائل مختلفة. ولا يدعو هذا الأمر إلى الاستغراب كثيرا إذ أن العديد من المهابط الجوية يمتلكها و/أو يتحكم فيها قادة الفصائل من

(٦٦) مقابلة أجريت مع مسؤول جمركي في نيروبي في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

ذوى العلاقات الشخصية أو المالية الوثيقة بتجارة القات. وفي المعتاد يتعلق ما يرد من تقارير من هذا النوع بحركة المواد العسكرية والأفراد العسكريين داخل الصومال، وليس من كينيا أو غيرها من البلدان الأجنبية إلى الصومال.

١٢٧ - شركة نايت الجوية "Knight Aviation" اشتهر جامع غليد عبيدي، (المعروف بجامع بلو)، رئيس شركة نايت الجوية بتقديمه للدعم المباشر في مجال النقل والإمداد، أي نقل الأسلحة والذخائر وعناصر الميليشيا، إلى قادة الفصائل من عشيرته، واسمها حارقي، وحلفائها - ومن أبرزهم العقيد عبد الله يوسف واللواء محمد سعيد حرصي "مرجان"^(٦٧). وفي ظل الظروف الحالية، يعتقد أن ولاءه يشمل المجلس الصومالي للمصالحة والتجديد كمجموعة.

١٢٨ - ويعتقد أن جامع بلو يشارك منذ مدة طويلة في عمليات شبه عسكرية وأنه قد رتب التعاقد مع جنود مرتزقة أجنبى لقيادة الطائرات المقاتلة القاذفة للقنابل التابعة للقوات الجوية الصومالية أثناء التمرد الذي قامت به الحركة الوطنية الصومالية في أواخر الثمانينات، وأنه قد قام بتزويد تلك الطائرات ذاتها بقطع الغيار^(٦٨).

١٢٩ - وهناك تقارير مختلفة ترد فيها اتهامات محددة تتعلق بدعم جامع بلو للفصائل. ويدعى العقيد بيهي، وهو أحد أعضاء الجبهة الوطنية الصومالية، التي كانت عندئذ حليفا لإثيوبيا، أن الحكومة الإثيوبية قامت في سنة ١٩٩٨ بتسليم ٥ أطنان متريّة من الأسلحة والذخائر إلى اللواء مرجان في كسمايو. ووفقا لأقوال العقيد بيهي، فإن جاما بلو هو الذي قام بتوفير الطائرات للقيام بهذه العمليات^(٦٩). ولكن جامع بلو ينفي هذا الاتهام^(٧٠).

١٣٠ - وذكر صحفي صومالي، مقره في بايدوا، واسمه عبد الله هولبعلي، أن طائرة من طراز سسنا، تابعة لجامع بلو، نقلت في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١، قوات ميليشيا من غلكايو إلى بايدوا، كجزء من عملية نقل جوية دعما لحملة اللواء مورجان في وادي جوبا^(٧١). ويعترف جامع بلو بأنه قد قام بنقل "مسافرين" بين تلك النقطتين في ذلك الوقت، لكنه ينفي وجود

(٦٧) مقابلة أجريت مع خير في الشؤون الصومالية، في نيروبي، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

(٦٨) مقابلات أجريت مع مسؤول في شركة طيران في نيروبي، في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ ومع أحد تجار القات في الصومال في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

(٦٩) تصريح أدلى به العقيد عبد الرزاق إسحاق بيهي، "الشحنات الإثيوبية من الأسلحة إلى الصومال عبر الحدود مع إقليم حيدو" في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

(٧٠) مقابلة أجريت مع جامع جليد عبيدي في نيروبي، في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

(٧١) Wararkii ugu Dambeeyey ee Gobolada Bay iyo Bakool: Abaabul iyo Gurmad ku jiheysan kismaayo oo ka

.socda bay. Dalsan Newspaper. Dalsan @ freeservers.com. 1 August 2001

أي عناصر مليشيا من بينهم، كما ينفي نقل أي مواد عسكرية. بيد أن هذه الرواية للأحداث تتناقض مع تأكيده بأن طائرته قد عادت مباشرة إلى نيروبي بعد تسليمها لشحنتها، وأنها ”لن تقوم مطلقا بتسيير أية رحلات أخرى لقطاعات غير مخطط لها داخل الصومال“^(٧٠).

١٣١ - وقامت وزارة الدفاع الأوغندية في سنة ١٩٩٨ بمنح شركة نایت للطيران عقدا لتقديم خدمات النقل الجوي إلى قوات الدفاع الأوغندية التي تعمل في المناطق الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية^(٧٢). وفي وقت لاحق، تم تخصيص ثلاث طائرات تابعة لشركة نایت للطيران للعمل في الصومال: خصصت إحداها للرحلات الجوية اليومية إلى مقديشو وخصصت الثانية لرحلات سُيِّرت إلى كسمايو وغلكاو يوما بعد يوم بشكل تناوبي. وقامت وزارة الخارجية الكينية باستئجار طائرة ثالثة في أواخر سنة ٢٠٠٢ لدعم مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية في إلدوريت.

١٣٢ - شركة بلوبيرد للطيران ”Bluebird Aviation“. تقوم هذه الشركة بتسيير أكبر خط جوي لنقل القات يعمل داخل الصومال انطلاقا من نيروبي، وتعمل على هذا الخط ١٢ طائرة، ويقوم بنقل ٨٠ في المائة تقريبا من صادرات القات إلى الصومال. وتُنعت هذه الشركة منذ أمد طويل بأنها تابعة لعثمان حسن علي ”أتو“، الذي أُشير إليه أحيانا باعتباره مالك هذه الشركة. غير أن هناك مسؤولا آخر في شركة طيران يعمل في مطار ويلسون يؤكد أن هذه الشركة مملوكة ملكية مشتركة لثلاثة طيارين كينيين من أصول صومالية، وتذكر سجلات اتحاد النقل الجوي الدولي اسم العقيد حسين فرح باعتباره المدير العام^(٧٣).

١٣٣ - وفي أوائل سنة ٢٠٠١، طلب أحد مُصدّري القات الرئيسيين، له علاقة بشركة بلوبيرد، واسمه سوفي، أن تقوم شركة جوية أخرى بنقل شحنة من مطار K-50، قرب مقديشو، إلى بوساسو، وتسليمها إلى جامع علي جامع. ويقال إن سوفي رفض الإفصاح عن طبيعة الشحنة، وعندما أُخطر بأن الشركة الجوية التي اتصل بها لا تقوم بشحن الأسلحة أو الذخائر، أقفل الموضوع^(٧٤). ويُعتقد أن شركة بلوبيرد للطيران قامت في نهاية الأمر بنقل الشحنة. ولم تنجح المحاولات التي بُذلت لإجراء مقابلة مع إدارة شركة بلوبيرد لأغراض هذه الدراسة.

(٧٢) “Aviation MD Allowed Risky Planes to Fly to Congo”. The Monitor (kampala), 15 August 2001.

(٧٣) مقابلات أُجريت مع مسؤول في شركة طيران في نيروبي في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

(٧٤) مقابلة أُجريت مع مسؤول في شركة طيران في نيروبي في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

الإيرادات التي يجنيها قادة الفصائل ومؤيدوهم من تجارة القات

١٣٤- تتركز، إلى حد كبير، أهم آثار تجارة القات على الصراع الصومالي على الجانب الاقتصادي. وتوجد مصالح مباشرة لعدة فصائل ولسلطات رئيسية في هذه التجارة، وذلك إما من خلال الشراكة مع موردي/مصدري القات، أو من خلال فرض رسوم و "ضرائب" عند النقاط التي يدخل منها القات إلى البلاد.

١٣٥- وفي جنوب الصومال، ترتبط الأرباح المجدية من تجارة القات بالصراع الدائر ارتباطاً محكماً. ومنذ إغلاق مطار مقديشيو الدولي، إثر رحيل عملية الأمم المتحدة في الصومال في سنة ١٩٩٥، يُستخدم حالياً عدد من المهابط الجوية البديلة، ويتحكم في كل منها عناصر تمثل مزيجاً مختلفاً من المصالح السياسية والتجارية، وهذه المهابط الجوية هي: دانيال (في الغرب)، K-50 (جنوب غرب)، أيسيلي (شمال)، جزيرة (جنوب)، وباليدوغل (غرب). ولقد استخدم معظم هذه المهابط في وقت ما لاستيراد القات. ومنذ سنة ٢٠٠٢، استأثر مطار دانيال، الذي قام بتشغيله وإدارته محمد قنياري عفره، بحقوق مطلقة تقريباً في تجارة القات.

١٣٦- ويتعين على جميع الطائرات التي تقبض في مطار دانيال دفع رسوم هبوط، على النحو التالي: ٢٠٠ دولار للطائرات الصغيرة و ٧٠٠ دولار للطائرات الكبيرة. وفضلاً عن ذلك، تفرض إدارة المطار "ضريبة" قدرها ٢٥٠.٠٠٠ شلن صومالي (١٢,٥ دولار) لكل كيس من القات. وإذا ما اعتبرنا أن عدد الرحلات الجوية في المتوسط هو ست رحلات يومياً، يحمل كل منها في المتوسط ٦٠ كيساً من القات، فإن الإيرادات من رحلات الطائرات المقلّة للقات إلى مطار دانيال وحده تبلغ تقريباً ٦.٠٠٠ دولار في اليوم الواحد، أو ما قيمته ١٧٠.٠٠٠ دولار شهرياً^(٧٥).

١٣٧- ويقال إنه كي يتسنى لقنياري إخلاء الساحة من المنافسين المحتملين، والإبقاء على سيطرته الاحتكارية، فإنه يتقاسم الإيرادات التي يتحصل عليها من مطاره مع اثنين آخرين من قادة الفصائل، وهما: عثمان "آتو" (٢٥ في المائة) وعمر "فنيش" (١٥ في المائة)^(٧٦).

(٧٥) مقابلات أجريت مع باحثين صوماليين وموظفين تابعين لمنظمات غير حكومية في الصومال في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

(٧٦) مقابلة أجريت مع عضو في الجمعية المدنية الصومالية في الصومال في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٣.

مسائل أخرى ذات علاقة بالتهريب

١٣٨- من مصادر القلق الأخرى المتعلقة بتجارة القات هو ارتباط هذه التجارة أيضا بالاتجار في المواد المحظورة، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وتواجه الطائرات التي تُقل القات، بعد أن تفرغ حمولتها في الصومال، الخيار بين العودة فارغة إلى نيروبي، أو انتهاز الفرصة لحمل شحنة. وتتكون هذه الشحنات عادة من السلع الأساسية، والمنسوجات، والأجهزة الإلكترونية، التي تُهرَّب إلى السوق السوداء في كينيا. ومن المعروف أيضا عن الطائرات التي تُقل شحنات القات أنها تنقل مسافرين إلى كينيا بصفة غير قانونية، متحاشية سلطات الهجرة بالهبوط في مهابط غير خاضعة للرقابة، أو برشوة المسؤولين.

١٣٩- وفي ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠١، اعتُقلت راكبة مسافرة من الصومال على متن طائرة تابعة لشركة بلويد لوجود هيروين في حوزتها^(٧٧). وهذه الراكبة، واسمها صفية محمد عبدي عفره، التي كانت تسافر تحت اسم مستعار، هي ابنة "أخ" محمد قنياري عفره، الذي تشبته عدة حكومات في قيامه بالاتجار بالهيروين^(٧٨). ويعتقد مسؤولون جمركيون بريطانيون في نيروبي ولندن بأن الهيروين يتم تهريبه إلى الصومال في سفن قادمة من جنوب آسيا، ليتم نقله بعد ذلك إلى وجهات في أفريقيا وفي الغرب^(٧٩).

الاحتيال النقدي: إصدار عملات ورقية من الشلن الصومالي الجديد

١٤٠- قام عدد من أمراء الحرب ورجال الأعمال، منذ سنة ١٩٩٦، بطباعة عملات ورقية من الشلن الصومالي. ويحتمل أن أكثر مصادر إيراداتهم غزارة كان نتاجا لهذه الخطط. ومن الناحية الفنية البحتة، لا يمكن اعتبار هذه الإصدارات للعملة الورقية تزيفاً، إذ لا توجد سلطة تحدد العملة الصومالية القانونية. وحاول بعض أمراء الحرب إضفاء طابع رسمي على ما يصدرونه من عملات. وفي الإصدارات الأولى المبكرة قام الفصيل الذي يتزعمه عيديد، في إطار إحدى محاولاته الفاشلة لإنشاء حكومة وطنية، بتعيين مسؤول مصرفي في المصرف المركزي أعطيت له الصلاحية من طرف حسين عيديد، الذي نصَّب نفسه "رئيساً"، للأمر بإصدار أوراق نقدية جديدة. ويذكر الشهود أن عبد الله يوسف قد تمكن من تمويل عملياته وعناصر الميليشيا التابعة له في بونتلاندا، بفضل إحدى الإصدارات الأولى للعملة البديلة.

(٧٧) مقابلة أجريت مع مسؤول جمركي في نيروبي في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

(٧٨) مقابلات أجريت مع دبلوماسيين تابعين للولايات المتحدة ولكننا أثناء سير التحقيق، في كينيا.

(٧٩) مقابلة أجريت مع موظفي الجمرك في لندن في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

١٤١ - وتعود إصدارات العملة إلى أسباب اقتصادية أولاً واستراتيجية ثانياً، وتتمكن الأطراف التي تسيطر على كميات كبيرة من العملة المحلية من الوفاء ببعض التزاماتها المحلية بسدادها من هذه العملة، ومن ثم تتمكن هذه الأطراف من الاحتفاظ باحتياطيها النفيس من النقد الأجنبي لتمويل نفقات الحرب الأساسية. ويرى صوماليون آخرون أن بعض أوراق الشلن الجديدة ربما يكون قد تم إصدارها كجزء من مخطط الحرب الاقتصادية التي تهدف إلى زعزعة القدر الضئيل المتبقي من المصادقية التي تتحلى بها السلطات الحكومية التي نصبت نفسها ذاتياً.

١٤٢ - ولا يُعرف على وجه التحديد نطاق أو عدد إصدارات العملة الصومالية التي تم القيام بها. ومن المعلومات الموثقة أن آخر أمر بإصدار أوراق نقدية من طرف حكومة صومالية رسمية قد قام بتنفيذه، في آب/أغسطس ١٩٩١، متعهد طباعة الأوراق النقدية البريطانية، دي لا رو. ولقد تم تسليم شحنة واحدة على الأقل من الشلن الصومالي، المطبوع لدى دي لا رو، إلى مقديشيو في حزيران/يونيه ١٩٩٢، وذلك فيما يبدو إلى علي مهدي، وهو الخلف غير الرسمي لزياد بري. وتجدر الإشارة إلى أنه في رسالة موجهة إلى هيئة الخبراء في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣، وافقت شركة دي لا رو، على أن تتصل، في المستقبل، بمكتب الشؤون الخارجية والكمونولث في لندن، قبل الدخول في اتفاقات تجارية مع أطراف في الصومال.

١٤٣ - وتعود الإصدارات اللاحقة جميعها للعملة الصومالية إلى مصادر مشكوك في شرعية السلطة السيادية التي تمثلها. وكانت المحاولة الأولى في هذا الصدد التي يتوفر لدى هيئة الخبراء دليل وثائقي عنها، وتقارير مؤيدة لذلك من الشهود، هي تلك التي قام بها حسين عيديد والمسؤول الذي عينه في المصرف المركزي. وترى شركات مثل دي لا رو وأوغياسيكوي وديفريانت في ميونخ، أن الطرف الممثل لحسين عيديد لم يكن يمتلك التراخيص المضبوطة من المصرف المركزي، وقد اختارت هاتان الشركتان ألا تقبلا الأمر. غير أن حسين عيديد وممثليه نجحوا في التفاوض على إصدار ما قيمته ١٦٠ بليون من الشلنات الصومالية، مع مسؤولين من الشركة البريطانية الأمريكية لإصدار الأوراق النقدية British American Banknotes Inc.، وقد كانت هذه الشركة عندئذ فرعاً من شركة كويبيكور Quebecor في مونتريال^(٨٠).

(٨٠) العقد المبرم بين محافظ المصرف المركزي للصومال، علي نور محمد، وشركة BA Banknote International، Quebecor Printing Inc.، ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٦. وتوجد نسخة في الملف لدى هيئة الخبراء.

١٤٤ - ولقد أمكن تمويل هذا العقد من خلال اتفاق لمشروع مشترك بين حسين عيديد وداتو جون فونغ، المسؤول التنفيذي الأول ورئيس مجموعة أدورنا للشركات، وهي شركة استثمارية مقرها بينانغ بماليزيا. وقد دخل فونغ في اتفاق مُفصّل مع حسين عيديد بغية دعم هذه الدولة الناشئة في إنشاء مصرف تجاري وعمليات لتشغيل الفندق في لباخرة سياحية راسية قرب مقديشيو لإيواء الممثلين الزائرين للمنظمات غير الحكومية وأعضاء السلك الدبلوماسي. وكخطوة مبدئية تجاه القيام بهذه المشاريع، وافق السيد فونغ على دفع مبلغ مقدم لتكاليف طباعة عملة جديدة كان من المفترض أن تحل محل الأوراق النقدية المهترئة التي كانت متداولة.

١٤٥ - وقام السيد فونغ بفتح خطاب اعتماد على مصرف ماليزي غير محدد، قبلته الشركة الأمريكية البريطانية لإصدار الأوراق النقدية BA BANKNOTES Inc. كضمان. ووفقا لخطاب الاعتماد، أُتفق على تسليم خمس دفعات، قيمتها نحو ٣٠ بليون شلن صومالي، تكلفة كل منها ٢٢٥ ٠٠٠ دولار للإنتاج فقط. ونُقلت الشحنة الأولى في أيار/مايو ١٩٩٧، وجرى تسليم ٣٠ بليون شلن صومالي إلى مطار باليدوغل.

١٤٦ - وخلافا لما وقع الاتفاق عليه مع السيد فونغ، فإن الأموال لم تستخدم من أجل استبدال الأوراق النقدية القديمة بأوراق جديدة. ولكن بدلا من ذلك استخدم حسين عيديد الأموال في تحقيق أغراضه الخاصة. وقوبل عمله هذا بانتقادات واسعة، وفضّل السيد عيديد إرجاء عمليات التسليم الإضافية أو ربما أرغم على وقف هذه العمليات لأن السيد فونغ ألغى خطاب الاعتماد بعد أن شعر أن عيديد غرر به. وبدون الأموال الكافية لم يتمكن حسين عيديد من تمويل إنتاج الدفعات اللاحقة من الأوراق النقدية. وظل ما يقرب من ١٢٠ إلى ١٣٠ بليون شلن صومالي في مخازن الشركة البريطانية الأمريكية لإصدار الأوراق النقدية British American Banknotes Inc. بأوتاوا.

١٤٧ - وفي الوقت نفسه، قام السيد فرح عبدان قائد مطار باليدوغل بإخطار قريبه السيد عبيد نور درمان، نجل الممثل السابق للصومال لدى الأمم المتحدة السيد أحمد محمد درمان بالمسألة. ويُزعم أن السيد عبيد نور درمان هو أحد مواطني الولايات المتحدة الأمريكية. وشرع درمان في تنظيم فريق منافس من رجال الأعمال في الصومال من أجل السيطرة على العملة. وسعيا إلى تحقيق هذه السيطرة، تشير الادعاءات إلى أن السيد درمان اتّصل بوليام غرانت أحد النواب السابقين في الكونغرس وعضو في جماعة من جماعات الضغط. وأفيد بأن هذا الأخير عمل مع الشركة الكندية لإنتاج الأوراق النقدية وأقنع الشركة بتغيير الطرف الذي تتعامل معه. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٩ كلّلت المفاوضات بالتّجّاح.

١٤٨ - ومنذ حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أصبح السيد عبيدي نور درمان وشركاؤه يمتلكون ما يقرب من ١٣٠ بليون شلن صومالي. وبما أن سعر الصرف في مطلع صيف عام ١٩٩٦ تراوح بين ١٠ ٠٠٠ إلى ١١ ٠٠٠ شلن صومالي بالنسبة للدولار الواحد، فقد تمكّنت الأطراف التي قامت بإصدار ١٣٠ بليون شلن صومالي من حصد مبلغ صافي من العملة الصعبة قدره ١٢,٤ مليون دولار. وقام شركاء السيد درمان، على حدّ قوله، بدفع ما تبقى من تكاليف طباعة هذه الأوراق. ووافقت شركة كويبيكور Quebecor، وهي الشركة الأم للشركة البريطانية الأمريكية للأوراق النقدية، على تغيير شروط العقد الأصلي. ولم تفلح الجهود التي بذلتها هيئة الخبراء من أجل الحصول على معلومات من شركة كويبيكور لأنّ السيد شين توومي، كبير المسؤولين التنفيذيين عن هذه الصفقة، امتنع عن تقديم أي معلومات. وأوضح السيد توومي أنّ امتناعه هذا يعود لأسباب تتعلق بالمسؤولية^(٨١)

١٤٩ - وقام حسين عبيدي، بعد أن بلغته هذه الأحداث، بإيفاد أخيه حسن عبيدي إلى كندا في محاولة لإنقاذ الاتفاق. وقد نجح في تجهيز شحنة، وهيئة الخبراء لديها من الوثائق ما يفيد بأنّ حسن عبيدي وقّع باعتباره حسن م. فرح بالنيابة عن المصرف المركزي الصومالي على الإذن باستئجار رحلة جوية من أوستاندي إلى الشارقة بالإمارات العربية المتحدة ومن الشارقة إلى باليدوغل. وقد تمّت عملية نقل ٣٨ طناً من العملة (ما يقرب من ٣٠ بليون شلن صومالي) يومي ٣ و ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وصدر أمر بتسديد مبلغ استئجار الرحلة وقدره ١٢٧ ٠٠٠ دولار عن طريق تحويل من حساب شركة كويبيكور لطباعة الأوراق النقدية في مصرف كندا الملكي^(٨٢).

١٥٠ - وأفاد السيد درمان أنّ الأطراف التي تولت أمر إنتاج العملات الورقية هم محمّد ديلاف، وحسين حسن غولي، وسعيد نور، ومريدي دلفاق (وقد نفى السيد دلفاق، في مقابلات أجريت معه، مشاركته في أي خطة من خطط طبع العملة). كما يدّعي السيد درمان أنّه باستثناء هدية بسيطة قدّمت للسيد غرانت مقابل خدماته كميسّر، لم يقع دفع أي

(٨١) مقابلة بالهاتف مع شين توومي في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

(٨٢) مذكرة شركة كويبيكور Quebecor لطباعة الأوراق النقدية، ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩؛ وعقد استئجار الرحلة الجوية، ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩؛ وإيصال التحويل المصرفي، ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩. النسخ موجودة في ملف لدى هيئة الخبراء.

مكافأة. كما أدعى أنه لم يحصل هو نفسه على مقابل لهذه الصفقة. ولكنّ شهودا آخرين ادعوا أن مبالغ كبيرة قد دفعت للسيد غرانت وللسيد درمان^(٨٣).

١٥١ - والإمدادات الجديدة من الأموال تحدث خللا في توازن القوى في الصومال. فقد تمكن بطن حاويوي من عشيرة عير، بفضل التمويل الجديد الذي حصل عليه عن طريق رجال الأعمال ديلاف وغولي ونور المنتمين له، من كسب تأثير وقوة كبيرين. ولذلك، قامت بطون العشائر الأخرى بالنسج على منوال عشيرة عير. وفي ظرف وجيز، قامت عشائر أخرى وبطونها بطبع الشلن الصومالي بكميات هائلة. وقد حددت شركات إندونيسية متنوعة باعتبارها منتجة لأوراق النقد الصومالية. وقد اتّصلت هيئة الخبراء بالمؤسسة العامة لطباعة الأوراق المالية وصلّ النقود، المعروفة أكثر باسم Peruri، للحصول على معلومات. ولم يرد مكتب السيّد كوسنانغارتونو، رئيس Peruri، على الرسالة التي وجهناها له أو على المكالمات الهاتفية الكثيرة التي أجريناها من أجل الحصول على معلومات.

١٥٢ - ويفيد الشهود بأنّ عبد الله يوسف وجامع علي جامع وسعيد ضيري ومريدي دلفاق وغيرهم قاموا في وقت من الأوقات منذ عام ١٩٩٩ بتقديم طلبيات لطبع العملة الصومالية. وتقدّر قيمة هذه الطلبيات بما يتراوح بين عشرات ومئات البلايين من الشلنات الصومالية. ومن المؤكّد أنّ هؤلاء الجناة قد أثروا من وراء تداول هذه المبالغ الضخمة من العملة غير الشرعية، أمّا الاقتصاد الصومالي والمواطن الصومالي العادي فقد لحق بهما الدمار. فقد نزلت قيمة الشلن الصومالي المتداول في الشارع خارج الأسواق المالية من ٢٢ ٠٠٠ إلى ٢٥ ٠٠٠ شلن للدولار الواحد. وتتمثّل إحدى المشاكل الإضافية المترتبة على تداول العملات الجديدة في قبول التعامل بأوراق نقدية مختلفة في صوماليلاند، ومنطقة بوتتلاند، والصومال ووادي جوبا.

الوسائل الإضافية لأنشطة إدرار الدخل

الضرائب والمكوس

١٥٣ - يفرض أمراء الحرب ضرائب ومكوس بمحففة متدرعين في ذلك بعدّة ذرائع. وأكثر هذه الضرائب شيوعا هي الضرائب التي تفرض على السكان الذين يقيمون في المناطق التي تخضع لسيطرة هؤلاء الأمراء ولحمايتهم المزعومة. كما يخضع كلّ من يستخدم المرافق العامة إلى الضرائب، وتضاف رسوم عشوائية بحسب احتياجات أولئك الأمراء إلى المال. وتجمع

(٨٣) مقابلات مع لجنة رصد الشؤون الصومالية في نيروبي، في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣؛ ومع رجال أعمال صوماليين مقيمين في دبي ولندن، وتورنتو، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣؛ ومع أمراء الحرب الصوماليين في إلدوريت في ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

الأموال إيرادات هائلة لا علاقة لها في الواقع بتقديم الخدمات وتغطية تكاليف الصيانة، لأنّ هذه الخدمات لا توفّر في أغلب الحالات.

١٥٤ - ويشكّل مهبط إسلاني للطائرات (في مقديشيو الشمالية) الذي شيّده ويسيطر عليه بشير راجي مثالا على نظام الضرائب العشوائي. فقد أقام راجي هذا المهبط الذي يبلغ طوله ٢٣٠٠ متر في شكل مبنى لمطار صغير بأموال وقع ابتزازها من المستعملين المحتملين له دون أن تتوفر فيه منشآت للإضاءة والتزويد بالوقود ومرافق لتخزين البضائع. وأفادت التقارير بأنّ المستعملين المرتقبين اجبروا على دفع مبالغ تتراوح بين ٣٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ دولار^(٨٤).

١٥٥ - وعندما بدأ المطار في العمل، فرضت الرسوم حسب الاستعمال. فقد خضعت إحدى شركات النقل الجوي الصومالية التي تمكّن هيئة الخبراء من استعراض مدفوعاتها إلى القيام بصورة منتظمة بدفع رسم هبوط قدره ٣٠٠ دولار، ورسم لتأمين أمن كلّ رحلة قدره ٢٠٠ دولار، وضريبة على كلّ مسافر قدرها ٢٠ دولارا وضريبة بقيمة ٠,١٥ دولار على كلّ كيلوغرام من البضائع المتجهة للخارج^(٨٤).

١٥٦ - وتصل هذه المبالغ، بالنسبة لشركة تقوم برحلتين في الأسبوع إلى مقديشيو الشمالية، إلى ٥٢٠٠٠ دولار كنفقات سنوية لتغطية رسوم الهبوط والأمن (على أساس أن متوسط عدد المسافرين يبلغ ٩٠ مسافرا في الرحلة الواحدة)، وإلى ١٨٧٠٠٠ دولار في شكل رسوم على المسافرين، وإلى ١٥٦٠٠٠ دولار في شكل رسوم على البضائع (على أساس حمولة متوسطة من البضائع قدرها ١٠ أطنان متريّة في كلّ رحلة). وتصل التكاليف السنوية الكلية بالنسبة لشركة الطيران إلى ما يقرب من ٣٩٥٠٠٠ دولار بالنسبة لخط واحد من خطوط الطيران. وتشير التقديرات إلى أنّ عمليات مطار السيّد راجي تدر إيرادات تصل إلى ١,٢ مليون دولار.

١٥٧ - كما علمت هيئة الخبراء أنّه خلافا للترتيبات التي اتفقت عليها منظمة الطيران المدني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تنظيم المجال الجوي الصومالي تحت إدارة الهيئة المؤقتة للإشراف على الطيران المدني في الصومال، فإنّ ممثلين عن الحكومة الوطنية الانتقالية في الصومال قاموا بجمع ريع الرسوم المفروضة على التحليق الفوقي من بعض شركات الطيران التي يملكها أنصار هذه الحكومة. وقامت الحكومة الوطنية الانتقالية، في إحدى الحالات، بجمع ما يقرب من ٢٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة كلّ شهر من شركة واحدة كرسوم للتحليق الفوقي. وتجرّد الإشارة إلى أنّ جميع شركات الطيران التي تعبر المجال

(٨٤) مقابلات مع صوماليين قائمين بإدارة شركة طيران في دبي في ٢٣ و ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

الجوي الصومالي تصلها، بموجب اتفاق منظمة الطيران المدني الدولي، فواتير الدفع على هذا العبور من اتحاد النقل الجوي الدولي. وفي هذه الحالة بالذات تجاهلت الشركة هذه الفواتير وهي تقوم بالدفع لحساب الحكومة الوطنية الانتقالية فيما لا تزال تعتمد على الهيئة المؤقتة للإشراف على الطيران المدني في الصومال في الحصول على الدعم في مجال حركة الطيران^(٨٥).

١٥٨- وليس بوسع هيئة الخبراء أن تتأكد من عدد شركات الطيران أو شركات تأجير الرحلات الجوية التي أجبرت على دفع رسوم التحليق الفوقي إلى الحكومة الوطنية الانتقالية.

بيع "تراخيص صيد الأسماك" في المياه الصومالية

١٥٩- لقد أسفرت المحاولات الرامية لإدارة مصائد الأسماك الصومالية عن وصول مبالغ مالية كبيرة - الملايين على امتداد السنوات العشر الماضية - إلى جيوب قادة الفصائل، مما أتاح لهم الثراء الشخصي ومكّن إلى حد ما من دفع رواتب المليشيات الخاصة ومدّها من جديد بالعتاد والعدّة.

١٦٠- وتضمّ السواحل الصومالية والمنطقة التي يمكن وصفها بالمنطقة الاقتصادية الصومالية الخالصة أحد أغنى مناطق صيد الأسماك في العالم. وفي غياب أي سلطة فعالة تقوم بمراقبة هذا المورد، تقوم كثير من السفن من شتّى البلدان بالصيد باستمرار دون التقيّد بكميات وعلى نحو لا يكفل الاستدامة. ومنذ عام ١٩٩٣ كانت هنالك محاولات عديدة لجعل هذه الصناعة تنظم نفسها ذاتيا. وتم إصدار تراخيص باسم قيادات الفصائل والقيادات السياسية التي جمعت أموالا طائلة من ورائها. ولم يُخصّص من هذه الأموال إلا النذر القليل لإدارة الموارد أو حتّى لرصد هذه الصناعة بشكل فعال. وبدلا من ذلك، استخدم الكثير من هذه الأموال في دفع رواتب أفراد المليشيات وشراء الأسلحة والذخائر.

١٦١- وتتمّ كلّ عملية من عمليات رصد وإدارة صيد الأسماك الساحلي عن طريق أعمال غير منتظمة تضطلع بها المجتمعات المحليّة الساحلية ولا تعدو أن تكون سوى ضرب من أعمال القرصنة. ولكن هنالك استثناء يستحقّ الذكر ويتمثّل في اتفاق لم يعمّر طويلا أبرمته منظمة خاصة تستهدف تحقيق الربح مع دولة بونتلاند الصومالية من أجل تقديم التّدريب والمعدات ورصد مصائد الأسماك على ساحل بونتلاند والإنفاذ في هذا الصدد. وتمّ الاتفاق على تغطية تكاليف هذه الخدمات من ريع مبيعات رخص صيد الأسماك ومن الغرامات المالية التي تفرض على الصيد غير المشروع. بيد أنّ هذا المشروع فشل في نهاية الأمر بسبب الاختلافات

(٨٥) نسخ من الإيصالات المسلّمة لشركة جوبا للطيران توجد لدى هيئة الخبراء.

السياسية الداخلية القائمة بين أفراد الإدارة المحلية والتي تتصل بتقاسم الإيرادات التي يقع تحصيلها.

١٦٢ - وعلى امتداد السنوات القليلة الماضية، قام كثير من الخبراء في مجال إدارة الموارد بدراسة إمكانات صناعة صيد الأسماك الصومالية. وتوصل هؤلاء الخبراء إلى أنه نظراً لما يواجهه الصوماليون من وضع فريد يتسم بغياب الدولة ولما تبديه القوى الأجنبية من عدم رغبة في التدخل، فإنه ينبغي النظر في مفهوم صناعة "تنظم نفسها ذاتياً". تقوم على إدارتها شركة خاصة. بيد أن هذا المفهوم لا يصمد عادة أمام مشكلة توزيع العائدات والإحجام عن إعادة استثمار أي من الأموال في إدارة الموارد. ووفقاً لأحد موظفي شركة ماك البيستر إليوت الاستشارية، فإن الشركة التي تتولى إدارة مصائد الأسماك الأفريقية (AFMET) وهي واحدة من هذه الخدمات "الذاتية التنظيم" حققت إيرادات بلغ مجموعها ما بين ٦٠٠ ٠٠٠ دولار ومليون دولار خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨، ثم تقلصت هذه الإيرادات في السنة الماضية إلى ما يقرب من ٣٠٠ ٠٠٠ دولار^(٨٦). ودفعت هذه الإيرادات عن طريق AFME لحساب حسين علي أحمد ("عمدة مدينة مقديشيو") الذي قام بتوزيعها على حسين عديد وعلي مهدي والعقيد عبد الله يوسف ومحمد أبشير واللواء مرجان.

القرصنة

١٦٣ - لقد أصبحت منطقة القرن الأفريقي ملجأ لأنشطة القرصنة حيث تقع عدة حوادث كبيرة كل سنة. وهذه الأعمال لا صلة لها ببعضها عادة، وتقترب ضد المراكب التجارية ومراكب التزعة لمجرد أنها تاهت واقتربت من الساحل الصومالي. وغالبا ما يكون الجناة معروفين للعشائر الصومالية وللقادة السياسيين. وتظل أعمال القرصنة ضد السفن - التي تشكل مع ذلك وسيلة تدافع بها السواحل الصومالية ضد صيد الأسماك غير المشروع - تمثل أحد الأنشطة المربحة والخالية من الأخطار تقريبا. وليس بوسع الإدارة المحلية أن تمنع هذه الأعمال وهي لا تتدخل عادة إلا للتفاوض من أجل الإفراج عن ما احتجز من الأفراد والمعدات: وعادة ما تنطوي عملية الإفراج على دفع فدية وكذلك على دفع عمولات للأطراف التي ساهمت في عملية الإفراج. وتستخدم هذه الأموال، جزئيا على الأقل، في دفع رواتب الميليشيات وإعادة تجهيزها بالعتاد والأسلحة.

(٨٦) مقابلة مع شركة ماك أليستر اليوت وشركاها في ليمينغتون في ٦ و ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

١٦٤ - وبالمعايير العسكرية الغربية، فإنّ القراصنة الذين ينطلقون من مواقع معلومة يفتقرون إلى المعدات والأسلحة المناسبة. ولم تتخذ القوات البحرية الشرعية التي تعمل في منطقة القرن الأفريقي أي إجراء على الرغم من الاتفاقات الدولية التي تمنع أعمال القرصنة.

حالة: تتعلق باعتلاء السفينة *M.V. Panagia Tinou* والاستيلاء عليها

١٦٥ - قام القراصنة الصوماليون في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بالاستيلاء على السفينة "Panagia Tinou" التي تحمل العلم اليوناني وطاقتها والتي تبلغ حمولتها ٢٢ ٠٠٠ طن عندما كانت تحاول إصلاح محركها غرب جزيرة سوكوترا باليمن على بعد يتراوح بين ٣٠ إلى ٥٠ ميلاً شمال الساحل الصومالي. وقامت السفينة على الفور بتوجيه نداء استغاثة دولي قامت برصده قوات بحرية أجنبية كانت تعمل في المنطقة. وأصدر القراصنة أمراً إلى طاقم السفينة بالإبحار والرسو قرب ساحل علولة بالصومال الواقع على بعد ٨ أميال تقريباً. ثم طلب إلى ملاك السفينة دفع فدية وبدأت بعد ذلك المفاوضات. وتمّ في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ دفع مبلغ الفدية وقدره ٤٠٠ ٠٠٠ دولار عن طريق حساب في مصرف في جيبوتي ثم تم تحويله بعد ذلك عن طريق وكالة صومالية لتحويل الأموال تعرف باسم ذهب شغيل إلى مدينة بوساسو المرفئية الصومالية. وتسلم الأموال سلطان سعيد صالح من علولة وافرغ بعد ذلك عن السفينة والطاقم^(٨٧).

١٦٦ - وهذا الحادث جدير بالملاحظة لا من حيث السرعة والفعالية اللتين اتسم بهما طلب الفدية والحصول عليها بل كذلك من حيث أنّ الحادث برمته تقريباً وقع على مرأى ومسمع من القوات البحرية الأجنبية التي رافقت السفينة إلى البحر لدى الإفراج عنها. والأطراف الفاعلة - بمن فيها المسلّحون/الطواقم، والمفاوضون، والمستفيدون من الفدية، وزعماء المجتمع المحلي الذين يؤيدون هذا النشاط - كلّها معروفة ومعروف مكان تواجدها. واستمرار القرصنة في العمل وإفلاتهم من العقاب لمثال جيّد لما يشهده الوضع في الصومال من غياب للقانون ولعدم الاكتراث الذي يكاد يكون كاملاً من جانب المجتمع الدولي لما يقترفه المجرمون الصوماليون من أعمال.

١٦٧ - وتعتقد هيئة الخبراء أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يستمر في تجاهل القطاع البحري الصومالي في أوسع معانيه - وعلى سبيل المثال لا الحصر التجارة، وإدارة الموارد، والقضايا البيئية/الإيكولوجية، والأمن/القرصنة، وتقديم المساعدات للملاحة الآمنة والبحث

(٨٧) مقابلة مع القسم المعني بالقرصنة التابع للغرفة التجارية الدولية في لندن في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

عن المفقودين وإنقاذهم - دون أن يترتب على ذلك نتائج خطيرة ربما تكون طويلة الأمد. ويلزم اتخاذ تدابير على الفور.

١٦٨ - والساحل الصومالي بإمكانه أن يستوعب نسبة كبيرة من التبادل التجاري بالنسبة لكامل المنطقة الشمالية - الشرقية من أفريقيا (فعلى سبيل المثال تم في عام ١٩٩٧ تصدير ٣,٢ رأس من الماشية انطلاقاً من ميناء بربرة واستيراد بضائع عامة بقيمة ١٠٠ مليون دولار من مجموعة دبي كريك نُقلت بالسفن إلى جميع المناطق الصومالية انطلاقاً من خليج دبي). كما أنه بوسعه أن يستوعب طائفة واسعة من الأنشطة غير المرغوب فيها - التي تتراوح بين الاستغلال غير المستدام للموارد الطبيعية وبين ما هو أسوأ من ذلك كالاتجار بالسلاح والقرصنة وتيسير العمليات الإرهابية. ولذلك ينبغي التفكير بجدّ في سلطة إشراف دولية - على غرار ما تقوم به الهيئة الانتقالية للإشراف على الطيران المدني في الصومال في مجال إدارة المجال الجوي الصومالي^(٨٨).

اختطاف الأشخاص

١٦٩ - يلجأ زعماء الميليشيات المحلية وبعض رجال الأعمال، وبخاصة في مقديشيو، إلى اختطاف الأشخاص لابتزاز الأموال من المجتمع الدولي ورجال الأعمال والصوماليين. وقد أدى هذا الأمر إلى ارتفاع تكاليف الأعمال في الصومال بصورة كبيرة بالنسبة لكلّ من المجتمع الدولي ورجال الأعمال وإلى زيادة حدّة انعدام الأمن بالنسبة لعامة الناس، وبخاصة في مقديشيو حيث ينتشر الاختطاف.

الفحم

١٧٠ - هناك مصدر آخر هام للإيرادات لقيادة تحالف وادي جوبا، وهو بيع الفحم إلى دول الخليج. فوفقاً للتقارير، يتم شهرياً تصدير زهاء مليون كيس فحم وزن كل كيس ٢٥ كيلوغراماً عن طريق مرفأ كيسمايو^(٨٩). وفي حين أن هذه التجارة تدرّ فعلاً بعض الإيرادات اللازمة على الصوماليين في المنطقة، فإن زعماء الميليشيات يحتفظون بغالبية الربح فضلاً عن

(٨٨) كانت بعثة الخبراء المشتركة أوّل من اقترح تعيين "سلطة إشرافية للساحل الصومال" في عام ١٩٩٨ (المنظمة البحرية الدولية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة) وينبغي إعادة النظر في الاقتراح على ضوء الأحداث العالمية.

(٨٩) "الصوماليون يواجهون حلقة مفرغة من الفقر والتصحر"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصومال، ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

أن هذه التجارة تسبب ضررا هائلا للبيئة^(٩٠). وإذا لم يتم رصد هذه التجارة وضبطها، فإنها قد تقضي على البيئة في جنوب الصومال.

وكالات الاستخبارات

١٧١- وفقا للمقابلات التي أُجريت مع عدد من أمراء الحرب والمراقبين الدوليين، يقوم العاملون في عدد من وكالات الاستخبارات الغربية بزيارات متكررة إلى الصومال منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ورغم أنه من المفهوم أنه بسبب الشواغل المرتبطة بالإرهاب، يحصل هؤلاء العاملون على معظم المعلومات عن طريق دفع مبالغ كبيرة من المال إلى المخبرين - وهم على الأغلب قادة الفصائل كاللواء مرجان وحسين عيديد ومحمد ضيري - وذلك لقاء معلومات مشكوك في صحتها. وكما ورد سابقا، فإنه يمكن بسرعة استخدام المبالغ النقدية، ولا سيما المبالغ بالعملات الصعبة، لشراء أسلحة وذخائر.

ملاحظات وتوصيات لتعزيز تنفيذ الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى الصومال

١٧٢- تُعرض فيما يلي العديد من المسائل المتعلقة بالحدود التي لاحظتها هيئة الخبراء، مع معظم التوصيات ذات الصلة. وفي حين أن العلاقة المترابطة بين هذه المسائل وانتهاكات حظر الأسلحة قد لا تكون ظاهرة بشكل مباشر، فإن هيئة الخبراء تعتبر تلك المسائل أسبابا جذرية تتطلب المزيد من التحقيقات قبل تحديد الإجراءات الملائمة التي يتعين اتخاذها.

١٧٣- وبما أن حظر الأسلحة يتعرض دائما للانتهاك منذ فرضه، فليس له قيمة قياسية، ولم يتعرض أي من قادة الفصائل الصومالية أو الجهات الإقليمية التي تدعمها إلى المساءلة؛ وسيستمر نتيجة لذلك إلى ما لا نهاية الشعور "بأن الأوضاع ستستمر على حالها". غير أنه عوضا عن التركيز على الماضي، وسعيا إلى تعزيز عملية السلام الراهنة، ترى هيئة الخبراء أنه ينبغي للجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) أن ترسل إشارة واضحة بأن حظر الأسلحة سيُطبق من الآن فصاعدا بشكل أكثر تشددا وأن عقوبات ستُفرض على جميع الانتهاكات التي يثبت ارتكابها في المستقبل.

(٩٠) إن الكيس الذي تبلغ تكلفته ٣ دولارات في الصومال يُباع بـ ١٠ دولارات في المملكة العربية السعودية أو دبي، وهما السوقان الرئيسيتان للصادرات. أندرو مايكوت، "الصومال تضحي بأشجارها طلبا للربح"، جريدة سياتل تايمز، ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٢.

١٧٤- وتنقسم التوصيات الرامية إلى تعزيز الجزاءات إلى أربع مجموعات، وهي مصممة لتحسين الرقابة على صادرات الأسلحة وحرمان منتهكي الحظر من المزايا المالية ومن السفر والمزايا الدبلوماسية التي يتمتعون بها حالياً. وأخيراً فإنه بغية كفالة تطبيق الجزاءات بشكل منصف، تقترح هيئة الخبراء أن يتم تحديد ولايتها لتمكينها من مواصلة التحقيقات وتنقيح التدابير الرامية إلى الحد من انتهاكات القرار ٧٣٣ (١٩٩٢).

١٧٥- وتخلص هيئة الخبراء إلى أن قيام مجلس الأمن للأمم المتحدة باتخاذ إجراءات شاملة ومتضافرة يشكل الوسيلة الوحيدة لتمهيد السبيل لمزيد من التقيّد بحظر الأسلحة. ويجب أن يتضمن أي حظر فعلي للأسلحة في جملة أمور ما يلي:

- جهد من الجانب الصومالي مصمم للمساعدة في الكشف عن هوية منتهكي الحظر وإعاقتهم
- جهود مستمرة ومتزايدة من جانب المنظمات الدولية والإقليمية لتقديم الدعم لدول المواجهة في تنفيذ حظر الأسلحة
- تعزيز الأدوات المتاحة للجنة الجزاءات من أجل إجراء التحقيقات والرصد.

جهود المساعدة الصومالية:

١٧٦- يجب أن تنبثق تغييرات إيجابية عن المجتمع الصومالي وحكومات دول المواجهة. ويستطيع المجتمع الدولي بقيادة مجلس الأمن أن يساعد في القيام بقوة بتثبيت وتعزيز أوجه الحظر المفروضة على بيع وتمويل ونقل الأسلحة والعتاد العسكري، وأيضاً في القيام بدقة بتوسيع نطاق الأنشطة المحظورة.

١٧٧- وقد يرغب مجلس الأمن في الإحاطة بالجهود التي يبذلها المجتمع المدني ورجال الأعمال في الصومال. وتتمثل أبرز أوجه الدعم تلك في إعلان الدعم الصادر عن أعضاء مجلس الأعمال التجارية الصومالي، ومقره دبي، ورابطة المثقفين الصوماليين. فلم تكتفِ هاتان الهيئتان بتأييد القرار الحالي ٧٣٣ (١٩٩٢) فحسب، وإنما أيضاً عرضتا تقديم المساعدة للكشف عن هوية منتهكي الحظر.

١٧٨- وبما أن الإدارة الحكومية الفعلية معدومة في أجزاء كبيرة من الصومال منذ ما يزيد على ١٢ سنة، فهناك احتمال كبير لاستخدام المناطق النائية من جانب المنظمات الإرهابية الدولية أو من أجل القيام بأنشطة غير مشروعة أخرى. وتوصي هيئة الخبراء بإقامة وكالات انتقالية إشرافية تنظيمية. وتتصل الاحتياجات الأكثر إلحاحاً بتوسيع الولاية الحالية للهيئة الانتقالية للإشراف على الطيران المدني في الصومال وإنشاء "هيئة شؤون المجال الجوي في

الصومال“ وإنشاء ”الهيئة الانتقالية للإشراف على الإدارة البحرية في الصومال“. ويمكن تنظيم هذه المهام الانتقالية الإشرافية بمساعدة الأمين العام وبالتعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة، كالمنظمة البحرية الدولية أو منظمة الطيران المدني الدولي.

١٧٩- ويمكن تلبية الاحتياجات العاجلة الإضافية بالتنسيق مع الإدارات المحلية الصومالية والشركاء الثنائيين أو متعددي الأطراف. وهناك فرص لهذا التعاون في المجالات التالية:

- التفتيش والإنفاذ في المجال الجمركي للكشف عن الأعمال التي تهدد الأمن في قطاع النقل البحري وردعها
- أمن الموانئ والشواطئ على النحو المتوخى في مذكرة التفاهم بشأن المراقبة من جانب دولة العلم ودولة الميناء أو مدونة الأمن الدولي للسفن والموانئ التي اعتمدت مؤخرا
- الاتصالات
- البحث والإنقاذ
- حماية البيئة والاستجابة للطوارئ

١٨٠- ويمكن أن تتناول الإجراءات المستقبلية مجالا إضافيا يتمثل في إنشاء صندوق ائتماني صومالي من جانب منظمة حكومية دولية يمكن بواسطته الحيلولة دون مواصلة هُج ما يتراوح بين ٤ و ٥ بلايين دولار من الأصول المملوكة للأمة الصومالية ووضع حد لذلك. وبما أن أمراء الحرب ورجال الأعمال ومؤيديهم قد استولوا بصورة غير مشروعة على معظم هذه الأصول، فقد يكون من المستحسن بذل جهد متضافر لإعاقة الوصول إلى مصادر التمويل التي استخدمت لارتكاب انتهاكات حظر الأسلحة.

إشراك دول المواجهة

١٨١- من أجل ضمان التنفيذ الكامل لحظر الأسلحة من جانب دول المواجهة (إثيوبيا وإريتريا وجيبوتي وكينيا واليمن)، ينبغي دعوة الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ودول أخرى إلى أن تساعد تلك الدول بشكل نشط في أن تُدمج في تشريعاتها ومبادئها التوجيهية الإدارية وأنظمتها الوطنية جميع التعديلات ذات الصلة، بما في ذلك تعزيز الرقابة على الحدود والرقابة الجمركية اللازمتين للاضطلاع بجميع الواجبات الناشئة عن الحظر المنصوص عليها في المعاهدات. ويمكن أيضا تقديم المساعدة في مجالات تنفيذ الحظر وتبادل جميع المعلومات المتصلة بانتهاكات الحظر في حينها وتلبية طلبات إجراء التحقيقات وإتاحة الوثائق ذات الصلة والتعاون النشط والاتصال بالموظفين والوصول إلى المواقع. وقد يكون من المستصوب

كذلك تشجيع دول المواجهة على نشر تقارير منتظمة عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ الحظر ودعمه.

١٨٢- ويمكن بذل جهد إقليمي تكميلي يتضمن وضع نظام يتيح بموجبه للجهات التي تصدر التراخيص الوطنية لتشغيل شركات النقل الجوي والبحري وتراخيص إنشاء المصارف وتشغيل نظم التحويلات المالية وتراخيص تسجيل الطائرات والمركبات والسفن أن تسحب هذه التراخيص إذا ما تبين أنها تُستخدم بما ينتهك حظر الأسلحة.

١٨٣- ويمكن أن يُطلب من الدول الأعضاء أن تتشاور مع لجنة الجزاءات قبل التوصل إلى أي اتفاقات إنمائية مع دول المواجهة بغية التأكد من تقيّد هذه الدول التام بحظر الأسلحة.

الجهود الصومالية للمساعدة في الرصد

١٨٤- ينبغي تقصي جدوى بذل جهد صومالي للمساعدة في الرصد بالتعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية.

١٨٥- وتقترح هيئة الخبراء تقصي آليات للرصد تدمج الموارد الأمنية المنشورة في المنطقة مع الشركاء الاقتصاديين المحليين والدوليين. وتحبذ هيئة الخبراء مواصلة رصد التقيّد التام بنص وروح الحظر من جانب وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، والدول والسلطات الإقليمية الصومالية والفصائل الصومالية، بما فيها الحكومة الوطنية الانتقالية والأفراد والكيانات المرتبطة بهم.

١٨٦- وقد يرغب مجلس الأمن في أن يطلب إلى لجنة الجزاءات أن تنظر في صياغة رد على طلب الشركات الرئيسية لطباعة الأوراق النقدية التي ترغب في تصميم تدابير لكفالة عدم قبول طلبات طباعة الشلن الصومالي في المستقبل إلا من الأطراف الصومالية الملائمة.

التوصيات

تحسين ضوابط تصدير الأسلحة

١٨٧- تبين هيئة الخبراء على إثر التحقيق الذي أجرته أن شهادات المستعمل النهائي لا تزال تشكّل موطن ضعف في ضوابط تصدير الأسلحة. لذا، وبغية منع تزوير شهادات المستعمل النهائي وإساءة استخدامها، ولمساعدة سلطات الرقابة على تصدير الأسلحة، ينبغي وضع إجراءات وطنية لضبط إصدار هذه الشهادات والتثبت منها.

الجزءات المالية

١٨٨ - نظرا لعدم احترام حظر الأسلحة على نطاق واسع، تقترح هيئة الخبراء أن تضع اللجنة المنشأة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) قائمة بالأفراد الذين يُرى أنهم في حالة انتهاك صارخ لحظر الأسلحة. ويمكن أن يخضع هؤلاء الأفراد لتجميد جميع الأموال أو الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأخرى الخاصة بهم، فضلا عن الأموال أو الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأخرى الخاصة بالجماعات والمشاريع والكيانات، بما فيها الأموال المستمدة من الممتلكات المملوكة لهم أو التي تخضع لسيطرتهم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو للأشخاص الذين يتصرفون باسمهم أو وفقا لتوجيهاتهم. وينبغي للدول أن تكفل عدم إتاحة تلك الأموال أو أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية أخرى، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لمنفعة هؤلاء الأشخاص من قبل رعاياها أو أي شخص موجود ضمن إقليمها. وبالإضافة إلى ذلك، قد يُطلب من الدول أن تلغي جميع تراخيص الأعمال التجارية أو أي شهادة أو سند تملك آخر يتيح هؤلاء الأفراد أن يظلوا نشطين من الناحية الاقتصادية. ويمكن أن تنظر الأمم المتحدة ووكالاتها أيضا في إلغاء الاتفاقات الحالية المعقودة مع هؤلاء الأفراد.

فرض حظر على السفر

١٨٩ - تقترح هيئة الخبراء كخطوة انتقالية إضافية نحو تعزيز نظام الجزاءات فرض حظر موجه على السفر يمكن أن يتضمن إلغاء مؤقتا من جانب الدولة التي تصدر وثائق السفر لجميع جوازات السفر ووثائق السفر الأخرى. ويمكن اتخاذ هذه الخطوة في الحالات التي يتبين فيها أن الأفراد ينتهكون حظر الأسلحة وحيث يتبين أنه من غير المرجح أن ينجم عن الجزاءات المالية الأثر المرجو في وضع حد لانتهاكات مستقبلية.

الجزاءات الدبلوماسية

١٩٠ - إذا ما تبين أن أفرادا وثيقي الصلة بمؤسسات سياسية ينتهكون الحظر بشكل مستمر؛ فيمكن للأمم المتحدة أن تنظر في إلغاء جميع امتيازات الممثلين لدى الأمم المتحدة ووكالاتها.

تمديد ولاية هيئة الخبراء

١٩١ - تمكنت هيئة الخبراء في الأشهر الستة الماضية من تحديد عوامل رئيسية تسهم في عدم الاحترام المستمر والصارخ لقرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢). ويتطلب نطاق المهمة ما يلي:

- إجراء المزيد من التحقيقات في الانتهاكات المستمرة للحظر، بما في ذلك الكشف عن هوية المنتهكين ومؤيديهم
 - مزيد من التصميم على تنظيم جهد صومالي يرمي إلى المساعدة في الكشف عن هوية منتهكي الحظر وإعاقتهم، وذلك بمساعدة الموارد العسكرية وموارد إنفاذ القانون المنشورة التابعة للدول الأعضاء
- ١٩٢- وتقترح هيئة الخبراء تمديد ولايتها لمدة ستة أشهر، على أن يكون مقرها نيويورك، وتزويدها بالخبراء اللازمين لكي تضطلع بالولاية المحددة في القرار ١٤٢٥ (٢٠٠٣) وبالخبراء الآخرين اللازمين، حسب الاقتضاء، للقيام بالمهام التي تتطلبها التوصيات الواردة في هذا التقرير التي قد يعتمدها مجلس الأمن.

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن*

أتشرف بأن أشير إلى القرار ١٤٢٥ (٢٠٠٢) الذي اعتمده مجلس الأمن في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بشأن الصومال. وفي الفقرة ٣ من ذلك القرار، يطلب المجلس أن أنشئ، في غضون شهر واحد من اتخاذ القرار، هيئة خبراء تتألف من ثلاثة أعضاء، لفترة ٦ شهور، يكون مقرها نيروبي. ويكون هدف الهيئة تقديم معلومات مستقلة عن انتهاكات حظر توريد الأسلحة المفروض على الصومال، وتوصيات بشأن الخطوات والتدابير العملية لإنفاذه.

ووفقاً لذلك أود إعلامكم بأني، بعد التشاور مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، عينت الخبراء التاليين:

السيد أرنست يان هوغندورن (هولندا)

السيد محمد عبدولاي امباكي (السنغال)

السيد برينبولف موغاس (النرويج)

وأكون ممتناً لو أحطتم أعضاء مجلس الأمن علماً بهذه المسألة.

(توقيع) كوفي ع. عنان

* عُممت في الأصل تحت الرمز S/2002/951.

المرفق الثاني

ولاية هيئة الخبراء

قرار مجلس الأمن ١٤٢٥ (٢٠٠٢)

إن مجلس الأمن،

...

إذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يشدد على أن الحظر المفروض على توريد الأسلحة للصومال يمنع تمويل جميع عمليات حيازة الأسلحة والمعدات العسكرية وتسليمها إليها؛

٢ - يقرر أن حظر توريد الأسلحة يمنع تزويد الصومال، على نحو مباشر أو غير مباشر، بمشورة تقنية، ومساعدات مالية وغيرها من أنواع المساعدة، والتدريب فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن ينشئ، في غضون شهر واحد من تاريخ اتخاذ هذا القرار، وبالتشاور مع اللجنة المنشأة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢ (والمشار إليها من الآن فصاعدا باسم 'اللجنة')، هيئة خبراء تشكل من ٣ أعضاء لفترة ٦ شهور يكون مقرها في نيروبي، بهدف توفير معلومات مستقلة عن انتهاكات حظر توريد الأسلحة وكخطوة صوب إنفاذ الحظر وتعزيزه، وتوكل إليها الولاية التالية:

- التحقيق في انتهاكات حظر توريد الأسلحة، ويشمل ذلك الدخول إلى الصومال برا وجوا وبحرا، وخاصة عن طريق الاتصال بأي مصادر قد تكشف عن معلومات لها صلة بالانتهاكات، بما في ذلك المصادر المعنية من الدول، والمنظمات الحكومية الدولية، وهيئات التعاون في مجال إنفاذ القانون الدولي، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المالية، والوسطاء الماليون، وسائر وكالات الوساطة، وشركات وهيئات الطيران المدني، وأعضاء الحكومة الوطنية الانتقالية، والسلطات المحلية، والقيادات السياسية والتقليدية، والمجتمع المدني، وأوساط الأعمال؛

- تقديم معلومات تفصيلية في مجالات الخبرة الفنية ذات الصلة المتعلقة بانتهاكات حظر توريد الأسلحة بمختلف جوانبه والتدابير اللازمة لانفاذه وتعزيزه؛

- إجراء بحوث ميدانية، حيثما أمكن ذلك، في الصومال، والدول المجاورة للصومال، والدول الأخرى، حسب الاقتضاء؛

- تقييم قدرة بلدان المنطقة على تنفيذ حظر توريد الأسلحة تنفيذا كاملا، من خلال جملة أمور منها إجراء استعراض شامل للنظم الوطنية للجمارك ومراقبة الحدود؛
- تقديم توصيات بشأن الخطوات العملية الممكنة والتدابير اللازمة لإنفاذ حظر توريد الأسلحة وتعزيزه.

...

المرفق الثالث

الذخائر التي حُصل عليها من مختلف أسواق السلاح في الصومال

عيار ٧,٦٢ × ٥٤ مم (ذات حتار)

الختم ٨٤/٦٠ روسيا

عيار ٧,٦٢ × ٥٤ مم

الختم ٨٤/٦٠ روسيا - يقال إنها واردة من الجماهيرية العربية الليبية

عيار ٧,٦٢ × ٥١ مم

الختم FN/74/P FN Herstal, Belgium هيرستال، بلجيكا

عيار ٧,٦٢ × ٥١ مم

الختم ٧٠/١٠ بلغاريا

عيار ٧,٦٢ × ٣٩ مم

الختم ٧٩/٠٤ ألمانيا الشرقية - يقال إنها واردة من الجماهيرية العربية الليبية

عيار ٧,٦٢ × ٣٩ مم

الختم ٧٢/٦٦١ الصين - يقال إنها واردة من روسيا/إثيوبيا

عيار ٧,٦٢ × ٥١ مم

الختم ٩٧/٥١ × ٧,٦٢ بولندا

عيار ٧,٦٢ × ٣٩ مم

الختم ٩١/٦١ الصين

عيار ٧,٦٢ × ٣٩ مم

الختم مصر العربية

عيار ٥١ × ٧,٦٢ مم

الختم FNM/92-3/p البرتغال

عيار ٥٤ × ٧,٦٢ مم (ذات حثار)

الختم ٨٨/١٠ بلغاريا

عيار ٥٤ × ٧,٦٢ مم (ذات حثار)

الختم ٨٨/٦٠ روسيا

عيار ٥٤ × ٧,٦٢ مم (ذات حثار)

الختم ٧٥/١٠ بلغاريا

عيار ٥٤ × ٧,٦٢ مم (ذات حثار)

الختم ٧٠/١٨٨ روسيا

عيار ١٠٨ × ١٢,٧ مم

الختم ٨٩/١٨٨ روسيا

عيار ١١٤ × ١٤,٥ مم

الختم ١٧/٨٥/٠* روسيا

عيار ٢٣ مم

الختم ٧٢/١٨٤ روسيا

المرفق الرابع

جمهورية لاتفيا
وزارة الدفاع

إلى من يهمه الأمر

١ حزيران/يونيه ١٩٩٢

هذه شهادة بأن البضائع المشمولة بالعقد رقم 96633/2/0020/E المحددة في التذييل رقم ١ لهذا العقد سيكون استعمالها مقصورا على وزارة الدفاع لجمهورية لاتفيا ولا يمكن إعلان تصديرها إلى بلدان أخرى.

(توقيع) ت. يوندزيس

الوزير

المرفق الخامس

جمهورية اليمن الديمقراطية
وزارة الدفاع

المرجع م - د - ٢/٢٠
التاريخ ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢

(إلى من يهمه الأمر)

شهادة مستعمل فئائي

البضائع المرسلّة بموجب العقد رقم (96633/2/0014/E) مخصصة لتستعملها جمهورية اليمن دون غيرها لأغراض وزارة الدفاع ولن يعاد تصديرها أو بيعها أو التخلص منها خارج اليمن دون موافقة كتابية سابقة من الحكومة الموردة.

مع فائق تحياتي.

(توقيع) وزارة الدفاع

عدن

المرفق السادس

جمهورية جيبوتي
الوحدة - المساواة - السلام

رئاسة الجمهورية
المجلس العسكري

رقم - ٦١/م ع

جيبوتي ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

شهادة مستعمل نهائي

هذه شهادة بأن البضائع المحددة على النحو التالي، والتي اشترتها جمهورية جيبوتي سيقصر استعمالها بشكل تام على حرس الرئاسة - وتتعهد وزارة الدفاع بموجب هذه الشهادة بعدم إعادة تصدير البضائع أو السماح بإعادة تصديرها أو بيعها إلى أي بلد آخر أو إعطائها أو السماح بإعطائها أو نقل ملكيتها أو السماح بنقل ملكيتها لأي طرف أو بلد آخر خارج حدود جمهورية جيبوتي.

وعلى ذلك فاستيراد هذه البضائع تقره حكومة جيبوتي.

قائمة البضائع:

- ١ - بنادق هجومية من طراز "AK-47" عيار ٧,٦٢ × ٣٩ مم - ٢٠٠٠ قطعة
 - ٢ - ذخيرة عيار ٧,٦٢ × ٣٩ مم - ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ قطعة
 - ٣ - قاذفة قنابل يدوية من طراز "RPG 7V" - ٥٠ قطعة
 - ٤ - صواريخ من طراز "OG 7V" - ٢ ٠٠٠ قطعة
 - ٥ - مدافع رشاشة من طراز "PKC" عيار ٧,٦٢ × ٥٤ مم - ٤٠ قطعة
- الموقع أدناه مرخص له قانونا بإصدار وتوقيع شهادة المستعمل النهائي هذه في جيبوتي في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

(توقيع) مدير الأمن الوطني

المرفق السابع

جمهورية جيبوتي
وزارة الداخلية
قوة الشرطة الوطنية

٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠١

العقيد على حسن
القائد العام لقوة الشرطة الوطنية
إلى من يهمه الأمر
شهادة مستعمل فمائي

تشهد قوة الشرطة الوطنية التابعة لجمهورية جيبوتي بأن الأصناف التالية قد جرى
شراؤها من شركة "بانداكوميرس ليمتد"، ولاية صوفيا، بلغاريا وفق أحكام وشروط العقد
رقم DJI/POL/2001/18 ولن تنقل هذه الأصناف إلى حيازة أي طرف ثالث آخر.

الكمية	وصف البضائع	الصنف
١٣ قطعة	ZV 23-2 - ٢٣ مم	١ -
٦٠ قطعة	API - DSK - ١٢,٧ مم	٢ -
١١٠ قطعة	PKM - ٧,٦٢ مم	٣ -

مع تحيات.

(توقيع) العقيد على حسن
القائد العام لقوة الشرطة الوطنية

المرفق الثامن

الجماعات الرئيسية المشاركة في مؤتمر الدوريت للسلام (حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣)

الحكومة الوطنية الانتقالية

الزعامة

عبد القاسم صلاّد حسن، الرئيس (حاويي: حابر: غيدير: غير: عيسى)

حسن أبشير فرح، رئيس الوزراء (دارود: ماجيرتين: عيسى محمود)

اللواء محمد نور جلال، قائد القوات المسلحة (حاويي: حابر: غيدير: غير)

محمود ديلاف، أحد رجال المال (حاويي: حابر: غيدير: غير: عيسى)

عبد الله دراو اسحق، رئيس البرلمان (ميريفيل/جليدي)

منطقة السيطرة

تسيطر على بعض أجزاء من مقديشيو.

دولة بونتالاند الصومالية

الزعامة

عبد الله يوسف (دارود: حارتي: ماجيرتين: عمر محمود)، رئيس دولة بونتالاند

منطقة السيطرة

يسيطر حالياً على معظم دولة بونتالاند.

تحالف وادي جوبا

الزعامة

العقيد بري حيرالي، أحد الرئيسيين (دارود: مارحان: رير ديني)

عدن سرار، أحد الرئيسيين (حاويي: حابر: غيدير: غير)

منطقة السيطرة

يسيطر على الضفة الشرقية للجزء الجنوبي من وادي نهر جوبا وميناء كيسمايو المريح

جيش رحانوين للمقاومة الزعامة

حسن محمد نور (شطيطغادود)، الرئيس (ميريفيل: سيد: جارين)، ويدعي أيضا أنه
رئيس الدولة الجنوبية الغربية للصومال.

منطقة السيطرة

السيطرة على بايدوا متنازع عليها حاليا مع النائبين السابقين: الشيخ عدن مدهوب
ومحمد ابراهيم حبساد. وما زال يسيطر على ما يبدو على منطقة الخليج.

جماعة المعارضة داخل جيشحانوين للمقاومة الزعامة

الشيخ عدن مدهوب (ميريفيل: سجال: هدامة)، النائب الأول لرئيس جيش
رحانوين للمقاومة

محمد ابراهيم حبساد (ميريفيل: سيد: ليسان)، النائب الثاني لرئيس جيش رحانوين
للمقاومة

منطقة السيطرة

السيطرة على بايدوا متنازع عليها حاليا مع حسن محمد نور "شطيطغادود"، رئيس
جيش رحانوين للمقاومة. وتنتمى الجماعة بتأييد قوي في منطقة باكول.

جماعة جوهر الزعامة

محمد عمر ضيري (حاويي: أبغال: حارتي: وارسانغيلي)، محافظ شايبلي الوسطى

منطقة السيطرة

منطقة شايبلي الوسطى بما فيها مدينة جوهر، ما عدا حي "بالكاد" الذي يسيطر
عليه موسى سعودي.

وقد ترك الجمعية الوطنية الانتقالية بسبب رفض طلبه التعيين وزيرا.

فصيل محمد قتياري عفره الزعامة

محمد قتياري عفره (حاويي: موروساد)، رئيس المؤتمر الصومالي المتحد

منطقة السيطرة

حي دينايل وحي برمودا في مقديشيو

فصيل عثمان حسن علي 'أتو'

الزعامة

عثمان حسن علي 'أتو' (حاويي: حابر: غيدير: سعد)، رئيس المؤتمر الصومالي
المتحد/التحالف الوطني الصومالي

منطقة السيطرة

بعض الأراضي حول منطقة K-4 في مقديشيو.

فصيل محمد عمر 'فيتش'

الزعامة

محمد عمر 'فيتش' (حاويي: أبغال: داود)، رئيس المؤتمر الصومالي المتحد/جيش
الإنقاذ الصومالي

منطقة السيطرة

معظم حي 'المدينة' في مقديشيو

فصيل حسين عديد

الزعامة

حسين عديد (حاويي: حابر: غيدير: سعد: رير جلاف)، رئيس المؤتمر الصومالي
الموحد/التحالف الوطني الصومالي، ورئيس التحالف الوطني الصومالي ورئيس مجلس
المصلحة والتجديد في الصومال

منطقة السيطرة

يسيطر على بضعة مربعات سكنية حول فيلا الصومال، مقر الحكومة السابق.

فصيل موسى سعودي 'يالاهاو'

الزعامة

موسى سعودي 'يالاهاو' (حاويي: أبغال: واكبودان: داود)، هو رجل أعمال
قوي في مقديشيو

منطقة السيطرة

- يسيطر على المناطق الواقعة إلى الشمال من مقديشيو بما فيها ميناء الجزيرة الجوي والشاطئ.

الحركة الوطنية الصومالية

الزعامة

- الجنرال عدن عبد الله نور "غايو" (دارود: أوغادين: أويتياهان)، رئيس الحركة الوطنية الصومالية
- الجنرال محمد سعيد حرصي "مرجان" (دارود: حارقي: ماجيرتين: عبد الرحيم)، قائد عسكري

منطقة السيطرة

- كان مقر الجنرال مرجان موجودا في بايدوا ولكنه انتقل إلى بونتلاندي بعد انقسام جيش رحانوين للمقاومة.

فصيل جامع على جامع

الزعامة

- جامع على جامع (دارود: حارقي: ماجيرتين: عثمان محمد)، انتخب رئيسا لبونتلاندي بعد أن انتهت فترة رئاسة عبد الله يوسف رسميا في عام ٢٠٠١. ولكن عبد الله يوسف خلعه في عام ٢٠٠٢.

منطقة السيطرة

- يسيطر حاليا على بعض القوات الصغيرة في بونتلاندي ولكنه لا يسيطر على أي أراضي.

